وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

مدخل إلى الدبلوماسية

الجزء الأول: التأصيل النظري للدبلوماسية

مطبوعة موجهة لطلبة قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية السنة الثالثة تخصص علاقات دولية

إعداد: د. خداوي محمد

الموسم الجامعي 2018-2019

مقدمة

تمثل السياسة العامة مجموع التوجهات العامة الإستراتيجية لدولة لتحقيق التنمية والتطور والاستقرار وتشكل ركيزة الدولة الحديثة والتي بدونها لا يمكن تسيير الشأن العام بالعقلانية والحوكمة المطلوبة، وتعمد الهيئات والأجهزة التنفيذية لتلك الدولة حال إقرارها من قبل السلطة التشريعية فيها على توفير الموارد البشرية والمادية والمالية الضرورية لتطبيقها وتنفيذها على أرض الوقع. والمعلوم عند طلبتنا الكرام أن السياسة العامة في المفهوم الذي أسس له "ج. أندرسون" James Anderson مركبة من سياسات قطاعية فرعية تتكامل فيما بينها ومنها السياسة الخارجية التي تشكل جزءا حيويا بل وتصور سيادة تلك الدولة والمكانة التي تحتلها بينها الفواعل الدولية، ليس فحسب لكونها تحدد موقف الدولة وتوجهاتها في العلاقات الدولية وتسمح لها بربط علاقات سلمية مع الدول الأخرى، بل هي جسرها لتسويق صورة تلك الدولة وجلب الاستثمارات الأجنبية إليها والعقود الاقتصادية ونقل التكنولوجيا الحديثة إليها والحفاظ على أمنها ونشر ثقافتها وتكون الأداة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية المرسومة لتلك الدولة هي الدبلوماسية. وهذا ما يجعل الدبلوماسية كفن وعلم تشكل حزمة الوسائل والأساليب والآليات التي تمكن تلك الدولة من تنفيذ سياستها الخارجية خصوصا في العصر الحديث بالنظر إلى جملة التطورات الهامة التي عرفها العالم. والدبلوماسية من هذه الزاوية تلتقي مع علوم أخرى تهتم بدراسة العلاقات الدولية. ويدفع إلى القول على أنها فن وعلم إدارة العلاقات الدولية بالسبل السلمية والتفاوضية.

وهنا تبرز أهمية الدبلوماسية ليس فقط على المستوى العملي في العلاقات الدولية بل أيضا على المستوى النظري في كونها حقل من الحقول المعرفية للعلوم السياسية يساعد على دراستها كمادة علمية لها مناهجها في تناول الإشكاليات النظرية التي تطرحها سواء على مستوى الدلالات المنهجية أو إطارها المفاهيمي أو المقاربات النظرية التي توظف في تحليليها. وقد ولد هذا الحقل المعرفي الحديث من رحم مسيرة طويلة عبر تاريخ الممارسات الدبلوماسية للشعوب يعبر عن تلك الحاجة التي لا غنى للإنسان (الشعوب) عنها والمتمثلة في الاتصال في إطار تبادل المصالح والمنافع وتحقيق المكاسب. وتمايل ذلك التاريخ بين علاقات سلمية وعلاقات حرب وكان لكل فترة زمنية نمطها الخاص في تنظيم العلاقات الدولية.

وقد بدأت الممارسة الدبلوماسية عن طريق إرسال الرسل بين القبائل والشعوب في العصور القديمة وتطورت مع ظهور الدولة الحديثة إلى أن أصبحت على ما هي عليه سواء تنظيميا أو إجرائيا أو عمليا.

ما يجعلها فعلا عملية سياسية عاشت سيرورة تاريخية طويلة شكلت معالمها وكونت قواعدها ومبادئها العلمية والعملية والقانونية.

تنوعت الأعمال التي تناولت الظاهرة الدبلوماسية من مختلف الفروع المعرفية فكان منها القانوني ومنها التاريخي ومنها السياسي وفي هذا الإطار يأتي هذا العمل لمحاولة جمع أهم النقاط في هذا الحقل الأكاديمي ومحاولة تبسيط التفاعلات الدولية وتوضيح أهمية الاتصال السياسي في حياة الشعوب والحضارات بفعل إقامة علاقات سلمية أو البحث عن تغطية الحاجات وإكتساب الموارد في ظل الندرة والتنافس والمشاكل والأزمات التي من الممكن أن تنبع نتيجة لذلك. وجاء الجزء الأول (الإطار المفاهيمي) من هذه المطبوعة الموجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس علوم سياسية تخصص علاقات دولية لرسم الخطوط العريضة وتوضيح المعالم العلمية والتاريخية لظاهرة الدبلوماسية وعرض المقاربات النظرية التي تمكن من تحليل هذه الظاهرة واستقراء نتائجها من خلال ثلاث محاور رئيسية:

المحور الأول: خصصناه للتأصيل النظري للدبلوماسية تناولنا فيه المفهوم اللغوي والعام للدبلوماسية ثم حصرنا بعض التعاريف المقدمة لها.

وفي إطار عملنا على تقريب الظاهرة الدبلوماسية من طلابنا حاولنا في هذا المحور الربط بينها وبين بعض المفاهيم ذات العلاقة بها مثل القانون الدولي العام والقانون الدبلوماسي والتاريخ الدبلوماسي والعلاقات الدولية والسياسة الخارجية وغيرها.

المحور الثاني: ترجمة للمنهج التاريخي في دراسة الظاهرة العلمية حولنا فيه تقصي هذه الممارسة في مختلف عصور المجتمع البشري مقدمين ولو بصفة جد موجزة ومختصرة نماذج من الممارسات الدبلوماسية عند المجتمعات.

المحور الأول: التأصيل النظري للدبلوماسية:

يشيع استعمال كلمة الدبلوماسية في جميع المجتمعات سواء في الأوساط العامة الشعبية أو الأوساط العلمية أو العملية على حد سواء، فلا يخلو حديث من الإشارة إليها بغض النظر عن طبيعة الموضوع. ما أدى إلى تعدد معانيها وتلون مدلولاتها. والملاحظ أن ميلادها مرتبط بميلاد التجمعات الإنسانية ونشأة العلاقات الاجتماعية بين الأفراد والجماعات وكان لتكوين الدول وتبلور العلاقات الدولية أثره في تبلورها كما سنرى ذلك لاحقا وانتقالها من طور الفن إلى طور العلم القائم بذاته.

وهذا ما يدفع إلى التساؤل عن ماهيتها والمغزى من تداولها ومراحل تطورها والدور الحقيقي لها في المجتمعات الحديثة. أن هذه التساؤلات في حقيقة الأمر نابعة من زخم التطور الذي عرفته وعرفه المجتمع الدولي فأصبحنا نتساءل عن طبيعة الاختلاف بين مفهومها وبعض المفاهيم الحديثة مثل القوة الناعمة..

وعليه رأينا قبل أن نتناول تعريفها تناول مفهوم الكلمة من الجانب اللغوي أولا.

الفرع الأول: في ماهية الدبلوماسية:

إن التعامل مع الظاهرة الدبلوماسية كظاهرة سياسية وإنسانية وحقل معرفي من حقول العلوم السياسية يحتم الإلمام بماهيتها أولا من خلال محاولة التدقيق المفاهيمي لها. لذلك رأينا أن نخصص هذا الفرع الأول للضبط الإصلاحي بتناول المفهوم اللغوي لكلمة الدبلوماسية والمفهوم العام لها وتعريفها العلمي.

1-**المفهوم اللغوي لكلمة الدبلوماسية**: إن العودة إلى المعاجم اللغوية والدراسات التي تناولت الدبلوماسية تبرز ذلك الاختلاف بين الكتاب في تحديد أصل لغوي واضح وجامع للكلمة. فهي تارة تفيد بأن أصل الكلمة يوناني مأخوذ من كلمة "دبلوما" Diploma وهي أحد مشتقات الفعل Dipun الذي يقابله فعل "يطوي" في اللغة العربية.[1] وتارة أخرى تفيد أن أصل الكلمة Diploma الذي تشتق منه كلمة دبلوم Diplome الذي يعني الوثيقة الرسمية الصادرة عن أصحاب السلطة والمانحة لامتيازات لحاملها.[2] وقد انتقلت هذه الكلمة حسب "علي الشامي" إلى اللغات الحية ومنها اللغة العربية لتصبح تعبر عن مفهوم ومعنى يتخطيان اللفظ والترجمة اللغوية.[3]

---

[1] زايد عبد الله مصباح، الدبلوماسية (بيروت: دار الجيل، 1999) ص 20

[2] يلاحظ القارئ ذلك الترابط في المعنى بين مفهوم دبلوما كما وردت عند اليونان وبين مصطلح Diplôme في اللغة الفرنسية والذي يمثل إجازة علمية وأكاديمية في مفهوم امتياز ودرجة علمية.

[3] علي حسين الشامي، الدبلوماسية نشأتها وتطورها وقواعدها ونظام الحصانات والإمتيازات الدبلوماسية. (الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط5، 2011) ص28

تشير المصادر القانونية والأدبية (خصوصا أدب الرحلات) وحتى الأثرية مثل النقوش دفاتر المستشاريات والرسائل المتبادلة والأوامر المعطاة للممتثلين من قبل الحكام من العصور القديمة ومرورا بالعصور الوسطى وبدايات العصر الحديث إلى ذلك التنوع في الألفاظ المستعملة لوصف العاملين في الحقل الدبلوماسي منها: Orator, Legatus, Missus, Mediator, Ambassiator, Procurator, Nuncius, Deputatus, Consilarius, Commissarius, وكلها كانت تعبر عن أولائك الرجال المكلفون بمهام دبلوماسية ونقل الرسائل بين الملوك والحكام.[1] تعقب الدكتور "علي الشامي" الأصل اللغوي للكلمة في عدد من الدراسات التي تناولت الجانب الإيتيمولوجي وحصرها في الكلمات اليونانية أو الرومانية التالية:[2]

–diploma: الذي يعني الوثيقة الرسمية التي يصدرها أصحاب السلطة وتمنح حاملها مزايا معينة. وحسب "أ.**جيري**" Arthur Giry كان اسم دبلوما يشير إلى أنواع من جوازات السفر أو أذونات المرور الممنوحة عموما لسعاة البريد من قبل مجلس الشيوخ في روما ولاحقا من قبل الإمبراطور نفسه.

–duplicata: وتعني نسخة من الوثيقة الصادرة عن الأمير وكان أصل هذه الوثيقة يبقى محفوظا.

–diplome: أشار "علي الشامي" إلى دراسة "جيري"[3] التي ورد فيها أن استخدام الكلمة في روما ليس قديما جدا وربط بينها وبين كلمة دبلوما التي سبق وأن أشرنا إلى أنها أنواع من جوازات سفر سعاة البريد قديما. كما أورد "الشامي" رأي "ر. جينيه" Raoul Genet في الكلمة التي تعني حسبه رسالة ممنوحة من قاض لشخص ما وتتضمن محاباة أو منح مزية ما كما تعني لقب وشهادة.

–diplomatique: يشير "أ. ساتو" Ernest Satow إلى أن الكلمة تعني جسم أو مجموعة الأوراق (النسخ) الأصلية للدولة والمعاهدات والوثائق الرسمية الأخرى ويطلق على كل أمر ذي صلة بالعلاقات الدولية. ويضيف أن الكلمة بلغة أكثر تطور تعني الجسم الدبلوماسي لا المجموعة المادية لهذه النسخ المكتوبة بل جسم المستخدمين وهو المعنى الضيق لها.[4]

–diplomaticus: أعطاها "ساتو" نفس معنى كلمة diplomatique الوارد أعلاه.

---

[1] Laurence Badel, Définir la diplomatie, In : Diplomaties Européennes, Paris, Presses des sciences Po, 2021, p 31

[2] علي الشامي، مرجع سابق الذكر. ص29

[3] Langlois Charles-victor. Manuel de diplomatique. Par Arthur giry. In bibliothèque de l'école des chartes. 1894. Tome 5. pp 661-669

[4] وارد في: علي الشامي. مرجع سابق الذكر. ص30

ومهما كان الاختلاف اللغوي في أصل الكلمة إلا أنه يبقى إختلافا نسبيا ويمكن أن نأخذ برأي "جنيه" الذي خلص إلى أن أفضل مصدر لكلمة دبلوماسية مصنف في معجم **ليتريه** Littré وهو مشتق مباشرة من اليونانية من دبلوما Diploma أي من فعل "دبلون" Diplone في اللغة الفرنسية من فعل plier ومعناها طوى أو ثنى. ودبلوما التي يشتق منها دبلوم Diplome كانت تدل على وثيقة رسمية (Acte) تصدر عن صاحب السلطة وتمنح حاملها مزايا معينة. ويجب أن تقدم هذه الوثيقة وتسلم مطوية أي على شكل وثيقة مزدوجة.

واعتمادا ما ورد يمكننا أن نحاول تقديم مقارنة لغوية لأصل كلمة دبلوماسية وسنختصرها في اللغات الثلاث: الفرنسية diplomatie والإنجليزية diplomacy والعربية.

إن أصل الكلمة في اللغتين الفرنسية والإنجليزية يوناني وروماني كما أوردناه سابقا وإن كان هنالك إختلاف نسبي في الجذر اللغوي لها. لا يورد "شارل كافو" Charles Calvo الأصل اللغوي للكلمة وإنما يكتفي على غرار المعاجم الأخرى مثل: Robert و Larousse بشرح معناها على أساس أن الكلمة تدل على علم العلاقات بين الدول المختلفة تبعا لمصالحها المتبادلة وقواعد القانون الدولي. وفي باب أصل اللفظة يكتفي بالإشارة إلى أن استعمال الكلمة بدأ في القرون الوسطى وبالتحديد في ايطاليا حيث كانت تمارس وتدرس وزاد دورها في القرن الخامس عشر عندما وجدت الدول الأوروبية نفسها تخوض مفاوضات مستمرة. وهنا يشير إلى أن فرنسا في القرن السادس عشر (وتشير مراجع أخرى إلى القرن السابع عشر في عهد لويس الرابع عشر) أسست وزارة الشؤون الخارجية ويوعز الفضل في ذلك إلى الكاردينال "ريشليو" le cardinal Richelieu الذي أنشأ الوزارة لقناعته بضرورة تواجد بعثات دائمة وحرفية عند الملكيات الأوروبية وتبنت هذه الأخيرة هذا النظام في معاهدات واست فاليا Westphalie سنة 1648م.[1]

أما في اللغة الإنجليزية فكلمة diplomacy استخدمت سنة 1796 م حسب "**توميلن**" R. Numelin في حين يذهب "ساتو" إلى أن أول استخدام اللفظة كان عام 1645 خلال الحرب الأهلية في بريطانيا وحرب الثلاثين عاما 1618-1648 والتي انتهت بعقد معاهدة وستفاليا التي طرحت مبدأ التوازن الأوروبي سنة 1648 والذي شكل نقلة في تطور الدبلوماسية.[2]

---

[1] Charles Calvo. Dictionnaire manuel de diplomatie et de droit international public et privé. Paris. A. Rousseau éditeur. 1886. P137

[2] علي حسين الشامي. مرجع سابق الذكر. ص32

إذا كان هذا هو حال الجذر اللغوي لكلمة الدبلوماسية في اللغات الأوروبية فإنه يختلف تماما في اللغة العربية إذا أن الكلمة هي عبارة عن نقل لغوي للمصطلح كما يرد في اللغات السابقة الذكر. فهل هذا يعني أن العرب القدامى لم يعرفوا الدبلوماسية؟ حتى وإن كنا سنجيب مباشرة على هذا السؤال في باب التطور التاريخي للدبلوماسية إلا أننا نكتفي في هذا المقام بالقول على أن العرب عرفوا الممارسة الدبلوماسية قبل وبعد الإسلام. لكن الذي يهمنا هنا هو المرادف لكلمة الدبلوماسية في اللغة العربية.

تشير المعاجم العربية مثل لسان العرب "لابن منظور" وصحاح اللغة "لأبو حامد الجواهري" إلى كلمتين: الكتاب والرسالة. وكلمة الكتاب حسب ما ورد في لسان العرب لأبن منظور اسم لما كتب مجموعا والكتاب مصدر لمن تكون له صناعة مثل الصياغة والخياطة والكتبة: أكتتبك كتابا تنسخه ويقال اكتتب فلان فلانا أي سأله أن يكتب له كتابا في حاجة واستكتبه الشيء أي سأله أن يكتبه له والكتاب ما كتب فيه.... والكتاب، مطلق التوراة.

ووردت الكلمة في القرآن الكريم في العديد من الآيات منها: " وَلَمَّا جَاءَهُمْ رَسُولٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ نَبَذَ فَرِيقٌ مِّنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ كِتَابَ اللَّهِ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ"[1] وقوله تعالى عز وجل: وَالطُّورِ *وَكِتَابٍ مَسْطُورٍ "[2] "يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ"[3] في معنى فرض عليكم الصيام والكتاب ما كتب فيه ونسجل ورود لفظة "الكتاب" مرتين في الآية الكريمة. وفي الحديث الشريف: "من نظر في كتاب أخيه بغير إذنه فكأنما ينظر في النار".

ويقال: اكتتب فلان فلانا أي سأله أن يكتب له كتابا في حاجة. والكتاب (استعمل اغلب فقهاء وعلماء العرب هذه الكلمة) للتعبير عن الوثيقة التي يتبادلها أصحاب السلطة فيما بينهم والتي تمنح لحاملها مزايا الحماية والأمان. والملاحظ أن الكلمة في هذا المعنى تقترب من المعنى الذي أعطاه اليونانيين القدامى لكلمة دبلوماسية. ويشير الأستاذ "علي الشامي" إلى كلمة سفارة التي ترادف في معناها كلمة رسالة فحامل الرسالة رسول وسفير بحيث لا يؤدي المصطلح المستعمل إلى أي تمييز بينها.[4]

وكلمة الرسالة في لسان العرب "**لابن منظور**" من رسل الذي يعني القطيع من كل شيء والجمع أرسال والرسل الإبل. ويقول العرب جاءت الخيل أرسالا أي قطيع قطيع. وراسله مراسلة فهو مراسل ورسيل.

---

[1] سورة البقرة الآية 101

[2] سورة الطور الآيتين 1و2

[3] سورة البقرة الآية 183

[4] علي الشامي، مرجع سابق الذكر، ص33

والرسل والرسلة أي الرفقة والتودة.[1] وسير رسل أي سهل واسترسل الشيء: سلس وناقة رسلة أي سهلة السير ونقول المراسيل جمع مرسال أي السريعة السير. وفي القرآن الكريم "فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولَا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ"[2] وقوله تعالى: "" أَلَمْ تَرَ أَنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّ.[3] وفي معجم المعاني الجامع الرسالة اسم وهي ما يرسل أي الخطاب وهو كتاب يشتمل على قليل من المسائل تكون في موضوع واحد. والرسالة بحث مبتكر قدمه طالب جامعي لنيل درجة علمية. ونقول رسالة الرسول في معنى ما أمر بتبليغه عن الله.[4] وفي قاموس المعجم الوسيط يرد في معنى الرسالة هي تلك المعلومات أو الفكرة بأن الإعلان مصمم للاتصال. ونقول رسالة توصية في معنى كتاب توصية تظهر كفاءة الشخص وجدارته يعطيها رب العمل إلى موظف سابق.

وعليه إذا دققنا في معنى الكلمتين: "الكتاب و"الرسالة" لوجدنا على أن قدماء العرب استخدموهما للدلالة على المعنى الذي أعطاه اليونان ثم الرومان لكلمة الدبلوماسية. كما أننا نسجل ذلك المعنى المقدس[5] المعطى للكلمتين فنقول الرسالة المحمدية والرسول عليه الصلاة والسلام كما نستعمل كلمة الكتاب عندما نشير إلى النصارى واليهود بالقول: "أهل الكتاب". إن هذا المدلول الديني المحاط بهالة النبوة من جهة وبواجب الحماية لأهل الكتاب من جهة أخرى يؤكد الأخذ بالأصل اللغوي لكلمة الدبلوماسية على أنها الوثيقة الرسمية الصادرة عن أصحاب السلطة والتي تخول حاملها الحق في الحماية والأمان.

ولو إسترسلنا في البحث الاصطلاحي في اللغة العربية فإنه يمكن أن نشير إلى كلمة المفاوضة والتي تعني دخول طرفين أو أكثر في محادثات لحل إشكال أو نزاع ما أو الاتفاق على شيء ما فيه مصلحة للأطراف وهذا ضرب من ضروب الدبلوماسية بل ويشكل آلية أساسية في الدبلوماسية الحديثة. إن الكلمة مشتقة من فعل فاوض يتفاوض تفاوضا فهو مفاوض ونقول مفاوضات. والفعل فاوض وارد في معنى فاوضا بعضهما البعض أي تداولا وتحادثا ونقول تفاوض الشريكان في المال أي إشتركا فيه وتساويا وتفاوض الناس في الحديث: أخذوا فيه. كما نقول استقر رأيهم على التفاوض لحل نزاعهم للدلالة على

---

[1] أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب الجزء 11 (بيروت: دار الصادر، 1968) ص 283 وما بعدها

[2] سورة الشعراء الآية 16

[3] سورة مريم الآية 83

[4] إبراهيم أنيس (وآخرون)، المعجم الوسيط (مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، 2004) ص 344

[5] يمكن تلمس الهالة المقدسة في استعمال مصطلح الرسالة بالرجوع إلى عمل روجيه كايوا، الإنسان والمقدس، ترجمة: سميرة ريشا (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2010)

التداول والتباحث والتشاور. كما يرد القول فوضه في الأمر مفاوضة في معنى بادله الرأي فيه بغية الوصول إلى تسوية واتفاق. وفاوضه في الأمر أي شاركه فيه. ففي العموم التفاوض هو نقاش من أجل الوصول إلى إتفاق. والملاحظ ذلك القرب بين فعل فاوض وفوض فنقول فوض أمره إليه في معنى جعله حر التصرف فيه ونتحدث عن التفويض كإجراء قانوني وإداري في التنازل عن صلاحيات وسلطات إدارية مثل تفويض الإمضاء (أو التوكيل في الحقل السياسي). ويرد الحديث عن تفويض الأهلية في معنى الصفة القانونية التي تجعل الشخص أهلا للقيام بمهمة.[1]

2-**المفهوم العام للدبلوماسية**: أصبحت كلمة دبلوماسية تستعمل على نطاق واسع سواء في كلامنا اليومي أو في الخطاب العلمي أو الإعلامي وحتى عند جمهور العلماء بمختلف مشاربهم وتخصصاتهم وحتى عند المتخصصين في الشأن الدبلوماسي. إن هذا الذيوع للمعنى الوصفي جعلها تحمل معان متعددة نحاول إيجازها فيما يلي:

-تستخدم للإشارة إلى المؤسسة التي تدير الشؤون الخارجية للدول أو المنظمات والمقصود بها وزارة الخارجية كهيكل وكموظفيه، أي أننا نستدل بالمفهوم على الجهاز الذي يدير الشؤون الخارجية للدولة عبر قنوات المؤسسات الدبلوماسية والقنصلية التي ينشئها في الدول التي تربطها علاقات بها أ, المنظمات الدولية والإقليمية.

-تستخدم كمرادف للتفاوض مع ما يقتضيه هذا الأخير من آليات واستراتيجيات وما يرتبط به من مراسيم وأساليب لياقة. إذ أن الحديث عن الدبلوماسي والدبلوماسية هو حديث عن العلاقات الدولية السلمية بين الفواعل الدولية وذلك يعني القدرة على التشاور وتبادل الآراء ومناقشة القضايا التي تهم الأطراف المعنية والدخول في محادثات تعتمد الأساليب العلمية والسلمية لتحقيق أهداف تلك الفواعل مع الأخذ بعين الاعتبار مصالح الأطراف الأخرى.

[1] الأهلية حق من الحقوق المقررة لا يمكن تصورها إلا وهي منسوبة إلى الأشخاص الطبيعية والأشخاص الاعتبارية. ويجب أن يكون الشخص (الطبيعي) بالغا لسن الرشد حتى يكون أهلا لمزاولة مهامه. أما الشخص المعنوي فالاعتراف بالشخصية المعنوية له إقرارا بأهليته. وبذلك تعني الأهلية صلاحية الشخص لكسب الحقوق وتحمل الالتزامات. راجع في هذا الصدد: الجندي أحمد نصر، شرح قانون الأحوال الشخصية في سلطته (عمان: دار الكتب القانونية، 2008) ص 239-238

-تستخدم في المفهوم العام للدلالة على رجل السياسة نفسه فالسياسي المحنك عند الجمهور العام هو الدبلوماسي اللبق الذي يعرف من أين تأكل الكتف. بل حتى في أحاديث الأفراد كثيرا ما تسمع أحدا يصف الآخر بكونه دبلوماسي بالنظر إلى لباقته وطرق تصرفه وسلوكه وحتى كلامه.

-تستخدم في مفهوم القيمة الأخلاقية والاجتماعية العالية التي تصبغ على الفرد كأن تدل على الطبع أو اللباقة والكياسة والفطنة والحذاقة والموهبة في إدارة الأزمات والمحادثات سواء كانت سياسية دولية أو اجتماعية أو تجارية.

-وترتبط في أذهان البعض بقيمة سلبية كأن نصف شخصا ما بالدهاء والمكر والغموض والخداع والرياء. وهذا المعنى السلبي يفسر ذلك الغموض في الحدود بين ممارسة الدبلوماسية والجوسسة.

إن هذا التنوع في المعاني المتداولة للدبلوماسية لا تعطي هذا الحقل السياسي حقه كعلم يدرس ويبحث فيه وفن يمارسه مهنييه.

3-**<u>تعريف الدبلوماسية</u>**: تعددت وتنوعت التعاريف الواردة في أدبيات الدبلوماسية إلى درجة الاختلاف في بعض الأحيان حتى وإن كان ظاهريا كما يقول الأستاذ "زايد مصباح" فمنها ما ركز على الجانب القانوني ومنها ما صب على الجانب التنظيمي أكثر مما ركزت على جانبها السياسي. وحتى وإن كان الأستاذ "م.زايد" على غرار الكثير من دارسي هذا الحقل يعترف أن التناول القانوني للظاهرة الدبلوماسية يعد أحد مكونات التعبير عنها خصوصا إذا أخذنا بعين الاعتبار وجود فرع قائم بذاته في القانون الدولي هو القانون الدبلوماسي. لكن المدخل القانوني هذا لا يصل إلى مستوى الدلالة الكلية والشمولية للظاهرة، لكونها ممارسة إنسانية قبل أن تبرز كتنظيم مهيكل وسياسي يخضع لأطر قانونية.

إنها ممارسة إنسانية بدأت عرفية قبل تدوينها تشريعيا وتحولت لحقل علمي دراسي. وهذا ما قد يشكل آلية تفسير لمبرر أسبقية (تاريخيا) كونها فنا لتتحول لاحقا إلى علم. إنها قديمة قدم الوجود الإنساني ما دفع "هارولد نيكلسون" Harold Nicolson إلى إعتبار الرجل المتوحش خرج من صراع دموي عنيف مع جيرانه ليعرض عليهم الهدنة وتقاسم مناطق محددة وسيد كل فريق كان هو الدبلوماسي الأول.[1] كما تشير كتابات الأنثروبولوجين إلى طقوس المحيطة بالهدنة ومراسيم العبور والأمان والانتقال.[2]

[1] زايد عبد الله مصباح، مرجع سابق الذكر، ص25

[2] يمكن للطالب (ة) الاستفاضة في هذا الموضوع بالرجوع إلى: عبد الرحيم بوهاها، طقوس العبور في الإسلام: دراسة في المصادر الفقهية (بيروت: دار الانتشار العربي، 2009)

وبالنظر إلى الاختلاف في تعريف الدبلوماسية سنحاول أن نعرض نماذج من التعاريف تبعا للزاوية التي تناولت الظاهرة الدبلوماسية وهذه الزوايا ثلاث كما أوردناه سابقا.

1-التعريف القانوني: يركز على الجانب القانوني للممارسة الدبلوماسية حيث عرفها "سموحي فوق العادة" على أنها مجموعة القواعد والأعراف الدولية والإجراءات والمراسم والشكليات التي تهتم بتنظيم العلاقات بين أشخاص القانون الدولي الشاملة الدول والمنظمات الدولية والممثلين الدبلوماسيين مع تبيان حقوقهم وواجباتهم وامتيازاتهم وشروط ممارستهم لمهامهم الرسمية والأصول الواجب إتباعها لتطبيق أحكام القانون الدولي ومبادئه والتوفيق بين مصالح الدول المتباينة كما هي. كما تتضمن فن إجراء المفاوضات السياسية في المؤتمرات والاجتماعات الدولية وعقد الاتفاقيات والمعاهدات.[1] وكذلك تعريف "شارل كالفو" Charles Calvo الذي يرى أن الدبلوماسية هي علم العلاقات القائمة بين الدول كما تنشأ عن مصالحها المتبادلة وعن قواعد القانون الدولي ونصوص الاتفاقات و المعاهدات ومعرفة القواعد والتقاليد التي تنشأ وهي علم العلاقات أو فن المفاوضات أو فن القيادة والتوجيه.[2]

يمكننا قراءة السياق القانوني في التعريفين على مستويين: مستوى أول اصطلاحي مرتبط بطبيعة المصطلحات المستعملة فيهما مثل القواعد في إشارة للقواعد القانونية، الأعراف في إشارة للعرف كمصدر من مصادر القانون، المراسيم في إشارة للنصوص المنظمة، أشخاص القانون الدولي كأهم محدد للفواعل في القانون الدولي، الدول كموضوع للقانون الدستوري، الحقوق والالتزامات في إشارة صريحة لنظرية الحق والالتزام في القانون، الاتفاقات والمعاهدات في إشارة للعقود وطابعها القانوني في القانون الدولي. أما المستوى الثاني فإنه ممثل في ذلك الرابط بين القانون الدبلوماسي والقانون الدولي رابط قد يخلق غموض في أذهان غير العارفين. وما يؤكد مثل هذا التوجه هو إعتماد فاعلي الحقل الدبلوماسي لاتفاقية فيينا1961 للعلاقات الدبلوماسية وإتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية لسنة 1969 على سبيل المثال وليس الحصر.

2-التعريف التنظيمي الإجرائي: ويركز رواده حسب الأستاذ "زايد مصباح" على حركية التفاعل التي تتم بين الدول بواسطة التمثيل والتفاوض اللذان يحددان هذا المفهوم التنظيمي ويدلل على ذلك بتعريف "محمد شمبش" الذي يحصرها في حركة التفاعل التي تحدث بين دولة وأخرى بقصد التمثيل الدبلوماسي أو التفاوض في أحد الجوانب التي تهم إحدى الدولتين. وسجل الأستاذ زايد قرب هذا التعريف مما ذهب إليه

[1] سموحي فوق العادة، الدبلوماسية الحديثة (بيروت: دار اليقظة العربية، ط1، 1973) ص3

[2] صلاح محمد عبد الحميد، فن التفاوض والدبلوماسية (مصر: مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، ط1، 2012) ص13

كل من "بطرس غالي" و"محمد خيري عيسى" اللذان ينظران إلى الدبلوماسية على أنها عملية التمثيل والتفاوض التي تجري بين الدول في إطار إدارتهما لعلاقاتهم الدولية.[1]

ونرى أن تعريف "برادييه فودريه" P.Foderé يصب في هذا الجانب التنظيمي حتى وإن كان يحمل أيضا طابعا سياسيا حين عرف الدبلوماسية على أنها فن تمثيل الحكومة ومصالح البلد إتجاه الحكومات والبلدان الأجنبية، والسهر على حقوق وطنه ومصالحه وكرامته حتى لا تكون غير معروفة في الخارج. كما أنها إدارة المفاوضات السياسية أو متابعتها وفقا للتعليمات الصدارة بشأنها.[2]

3-التعريف السياسي: يبرز الطابع السياسي لهذا النوع من التعاريف في نوعية المصطلحات المستعملة في التعبير عنه وفي التركيز على إدارة العلاقات الدولية كحقل من حقول العلوم السياسية. وينقلها لنا دبلوماسيين أمثال "ساتو" و"هارولد نيكلسون"، "فأرنست ساتو" Ernest Satow يعتبرها إستعمال الذكاء والكياسة في إدارة العلاقات الرسمية بين الدول المستقلة.[3] إذ نلاحظ تأكيده على صفات الدبلوماسي/ السياسي الممثلة في الفطنة والكياسة، ناهيك عن إستعماله لمصطلحات على غرار الحكومات والعلاقات الرسمية والدول المستقلة.

ويعتمد "نيكلسون" على معجم أكسفورد في صياغته لتعريف الدبلوماسية وإعتبرها إدارة للعلاقات الدولية عن طريق المفاوضات أو طريق معالجة وإدارة هذه العلاقات بواسطة السفراء والممثلين الدبلوماسيين، فهي عمل وفن الدبلوماسيين. ورغم أن هذا التعريف يصب في خانة التعاريف التنظيمية من خلال ورود عمليتي التمثيل والتفاوض إلا أننا نلاحظ ذلك التركيز على الدبلوماسيين أنفسهم كسياسيين حين يقول أن الدبلوماسية تمثل وتجسد في آن واحد عملهم وفنهم وأنها تسيير لشأن من الشؤون العامة الممثل في علاقات الدول الخارجية. وفي نفس السياق يذهب "رؤول جينيه" Raoul Genet إلى أن الدبلوماسية هي فن تمثيل الحكومة ورعاية مصالح البلاد لدى الحكومات الأجنبية والسهر على أن تكون حقوق البلاد مصونة وكرامتها محترمة في الخارج. كما أنها تعني إدارة الشؤون الدولية بتوجيه المفاوضات السياسية وتتبع مراحلها وفقا للتعليمات المرسومة والسعي لتطبيق القانون في العلاقات الدولية حيث تصبح المبادئ

---

[1] وارد في: زايد عبيد الله مصباح، مرجع سابق الذكر، ص23

[2] علي حسين الشامي، مرجع سابق الذكر، ص35

[3] نفس المرجع، ص 35

القانونية أساس التعامل بين الشعوب.[1] ويسوق "بيتر باربر" Peter Barber نفس المفهوم بإيجاز عندما يقول أن الدبلوماسية هي الإدارة السلمية للعلاقات الدولية.

إننا نشير في هذا المقام إلى أن هذه المنظورات المتباينة لتعريف الدبلوماسية ليست في اختلافها بالصورة الميكانيكية التي طرحنها والتي جاءت إستجابة لضرورات أكاديمية وأن هنالك نقاط إلتقاء بينها تجعل كل منها يصلح للتعريف بها. مع ملاحظة فتور البعد الإنساني في هذه التعاريف وإن حملته لكن ليس بالقدر الذي عبر عنه "معاوية ابن أبي سفيان" عندما قال: "لو أن بيني وبين الناس شعرة لما قطعتها، إن أرخوها شددتها وإن شدوها أرخيتها". ففي نظرنا تظهر هذه المقولة أصدق تجليات البعد الإنساني إنطلاقا من إعتبار الدبلوماسية قبل كل شيء علاقة إنسانية، علاقة بين الحاكم والمحكوم وبين حكام الأمصار فيما بينهم عندما شبهها بالشعرة الرقيقة الرهيفة التي من المفروض لا تتحمل الشد والجذب بين طرفين لأنها سهلة التقطيع ما يدل على الحرص والمرونة والدقة والحنكة وتوقع الأمور والقدرة والصبر وطول البال في التفاوض (الذي يمثله في المقولة حركة الشد والإرخاء) وهي كلها صفات الدبلوماسي الناجح.

وفي خضم تنوع المفهوم المعطى للدبلوماسية طرحت إشكالية هل هي فن أو علم؟

يختار الأستاذ "الشامي" للإجابة على هذا التساؤل الانطلاق من ما ورد عند "سموحي فوق العادة" من اعتبار الدبلوماسية عملية سياسية ترتبط مباشرة بإدارة وتوجيه العلاقات الخارجية للدول والشعوب على حد سواء بما يخدم مصالحها. وهي تجل للعلاقات الدولية في مستواها السياسي القائم على مجموعة القواعد والأعراف الدولية الهادفة إلى تنظيم التعامل بين أشخاص القانون الدولي، وتبيان الحقوق والواجبات والتزامات وامتيازات هؤلاء الأشخاص مع تبين شروط ممارستهم وظائفهم الهادفة إلى التوفيق بين المصالح المتباينة سواء أكان ذلك في زمن السلم أم الحرب. وبهذا المعنى يخلص "الشامي" إلى أن الدبلوماسية تصبح قائمة على مفهوم علمي له قواعده وأصوله أي علما قائما بذاته ويدانا واسعا من المعرفة له تاريخ وأسلوب ومناهج أي أنها علما وفنا.[2]

في حين أن الأستاذ "مصباح" في تطرقه لهذا الإشكال ينطلق من فكرة أن مفهوم الدبلوماسية ثلاثي الأبعاد: الأول بعد الظاهرة فقد برزت أولا كممارسة إنسانية ظهرت مع ظهور الصراع البشري حول توزيع القيم معتبرا وهذا صحيح أن التفاوض والتهادن قديم قدم بزوغ الوحدات الاجتماعية. فقد أدركت الشعوب

[1] علي حسين الشامي، مرجع سابق الذكر، ص36

[2] نفس المرجع، ص36-37

البدائية بالفطرة جدوى تحقيق المصلحة المشتركة باللجوء إلى الوسائل السلمية الممثلة في المفاوضات وعقد الاتفاقيات.[1] والبعد الثاني تنظيمي في التسلسل التاريخي فالمفهوم لا يقتصر فقط على أشخاص القانون الدولي بل يشمل كيانات أخرى لا تتمتع بالشخصية القانونية الدولية ولكنها تعد من بين الوحدات الدولية الفاعلة في العلاقات الدولية ويورد مثال منظمات التحرير (بقي منها القليل في مفهومها الكلاسيكي). مضيفا أن القواعد والأعراف الدولية والمراسيم البروتوكولية المنظمة للعلاقات بين أشخاص القانون الدولي لا يمكن أن تشكل المحدد الرئيسي في تحليل مفهوم الدبلوماسية لكون هذه القواعد والأعراف والمراسيم –مثل الحصانات والامتيازات– ثابتة ومضمونة لكل الوحدات الدولية. وهنا يضيف بعدا ثالثا يمثله النهج الدبلوماسي الذي يختلف في منطلقه السياسي من وحدة دولية إلى أخرى من حيث قوة التأثير والنتيجة المتحصل عليها بالنظر إلى الأهداف المرسومة في دائرة السياسة الخارجية. لهذا يعتبر الدبلوماسية متغيرا تابعا ووسيلة في دراسة وتحليل السياسة الخارجية. فحركة أي فاعل دولي مرتبطة بالدرجة الأولى بالمصلحة الوطنية لهذا الفاعل أي ترتبط بمطالبه في عملية توزيع القيم على المستوى الدولي.[2]

ومهما يكن فإننا نخلص إلى أن الدبلوماسية نشاط إنساني ولد من رحم الظروف التي عاشها هذا الأخير تزامن بروزها مع بروز الصراع البشري على الموارد والسلطة في جميع تجلياتها وتحولت إلى فن ممارسة موازية للحرب والنزاعات تطورت أساليبها ورجالاتها ومناهجها وقواعدها ومبادئها مع تطور ظروف المجتمعات الإنسانية وتطورها الحضاري وتحولت إلى علم قائم بذاته وحقل من حقول الدراسات السياسية (والقانونية وغيرها) بعد التقعيد له علميا. إنها عملية سياسية يتفاعل فيها أشخاص القانون الدولي كما أنها فن وعلم إدارة العلاقات الدولية بالطرق السلمية لذلك فالدبلوماسية تحدد من خلال أولا كونها تفاوضا وثانيا تمثيلا وثالثا قواعد وتنظيم دولي له فواعل رسمية وغير رسمية حكومية وشعبية وفردية تسيير العلاقات بين الدول والمنظمات الدولية في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية وحتى الثقافية.

4–لماذا ندرس الدبلوماسية؟

تتعدد الأسباب وتتباين وراء دراسة الدبلوماسية فمنها الشخصي المهني الذي يعمل على الإعداد لمفاوضين وموظفين في السلك الدبلوماسي. ومنها الأكاديمي المرتبط أولا بذلك القصور النظري والمنهجي

[1] علاء أبو عامر، الوظيفة الدبلوماسية: نشأتها–مؤسساتها–قواعدها–قوانينها (الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2001) ص45

[2] زايد عبيد الله مصباح، مرجع سابق الذكر، ص25–26

الذي تعانيه الدبلوماسية كحقل معرفي حديث رغم الكتابات الأكاديمية العربية التي تناولت موضوعها. وثانيا الصورة التي أصبحت تمثلها مع بداية النصف الأول من القرن العشرين أصبح ينظر إلى الدبلوماسية بشكل أوسع من مجرد عملية تمثيل الدولة والنيابة عنها في التفاوض وأصبح العلماء ينظرون إليها على أنها وسيلة علمية لفهم العلاقات الدولية الناشئة بين الدول في النظام العالمي وإستقراء خصائصه. بالإضافة إلى حاجة العلماء لفهم أسباب الحروب والنزاعات عموما والحرب العالمية الأولى ثم الثانية على وجه الخصوص بالنظر إلى العمليات المترتبة عليها من خلق كيانات ومؤسسات صممت من أجل تفادي تكرار نتائج مثل هذه الأعمال المدمرة على العديد من المستويات، والدفع بالممثلين الدبلوماسيين إلى الفهم الواعي وتفعيل القنوات السلمية لحل النزاعات التي تطرح خصوصا في عهد ظهرت وإنتشرت فيه أسلحة الدمار الشامل وزادت حد التهديدات اللاتماثلية على غرار الإرهاب والجريمة المنظمة وتبيض الأموال وتزامنت مع تنامي دبلوماسية المواطنة والدول المد الديمقراطي والفورة التي عرفتها وسائل الاتصال التكنولوجية، وهنا التقى الاهتمام الأكاديمي بالشعبي بموضوع الدبلوماسية.[1]

كما أصبح من الصعب غض الطرف وعدم محاولة فهم ما يحدث حولنا في العالم خصوصا عن السياسات الدبلوماسية التي تمارس على نطاق النظام الاقتصادي الدولي بدءا من الأنشطة الممارسة من قبل الشركات المتعددة الجنسيات إلى تدخلات المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية الاقتصادية النشطة على مستوى العالم وبالأخص منظمة التجارة العالمية ناهيك عن التنظيمات الاقليمية، هذه المنظمات التي نسجت شبكة من العلاقات الدبلوماسية التي تعمل داخل الأنظمة الدبلوماسية التقليدية وخارجها. بالإضافة إلى الدور المفروض أن تعلبه منظمات المجتمع المدني كفاعل أساسي في المنظومة الدبلوماسية العالمية بالنظر إلى تطور وسائل التواصل التكنولوجية ودور الإعلام العالمي في نقل مجريات الحقل السياسي.[2] وعليه فإننا يمكن أن نخلص إلى القول إننا ندرس الدبلوماسية للإجابة على السؤال التالي: ما الذي يجب أن تكون عليه الدبلوماسية والذي لا تكون عليه؟

---

[1] جيفري ألين بيجمان، الدبلوماسية المعاصرة، ترجمة: محمد صفوت حسن (مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2014) ص 11-13

[2] جوزيف إم سيراكوسا، الدبلوماسية قصة قصيرة جدا، ترجمة: كوثر محمود محمد، مراجعة: علا عبد الفتاح يس (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ط1، 2015) ص 13

الفرع الثاني: المداخل النظرية للدبلوماسية:

كان لتحول الدبلوماسية من فن وممارسة إنسانية إلى علم[1] أثره في دفع الدراسات إلى التأصيل النظري لها فظهرت نظريات عديدة أصبحت تمثل مقاربات لدراسة الدبلوماسية كظاهرة سياسية وحقلا من حقول العلوم السياسية. لذلك سنحاول في هذا المقام إستعراض بعض هذه المقاربات بصورة موجزة على سبيل الاستئناس الأكاديمي. مع الإشارة إلى تلك العلاقة الموجودة بين نظريات دراسة الدبلوماسية وحقل الدراسات الأمنية علاقة نفهم طبيعتها بحكم الارتباط بين الأمن الذي يعني الاستقرار وبين الدبلوماسية كوسيلة لتحقيق والمحافظة على ذلك الاستقرار وتفادي النزاعات.

1-**المقاربة القانونية**:[2] ينطلق روادها في تناول الدبلوماسية من القواعد القانونية وهذا ما يبرر ذلك الخلط في أذهان غير المتخصصين بين الدبلوماسية والقانون الدبلوماسي (الذي سنتناوله في باب الدبلوماسية والمفاهيم القريبة منها)، وقد إستعرضنا في باب تعريفها هذه النظرة القانونية التي تشكل صحيح أحد مكونات التعبير عنها. وعبر عن ذلك كل من "شارل كافو" C.Calvo و"سموحي فوق العادة" عندما إعتبراها علم العلاقات بين الدول والقائمة على مبادئ القانون الدولي ونصوص المعاهدات والاتفاقيات ما يحولها إلى مجموعة من القواعد والأعراف الدولية والإجراءات والشكليات والمراسيم تحدد طبيعة العلاقات بين الدول والمنظمات الدولية والممثلين الدبلوماسيين.

يلاحظ في هذه المقاربة ذلك التركيز على الجانب التنظيمي على حساب المكونات الأخرى للدبلوماسية كمفهوم ونشاط يستحضر مكونات أخرى قد تكون أكثر أهمية في تطورها لكن أكيد أنها سابقة لها تاريخيا. كما نسجل حصر هذه المقاربة لفواعل الدبلوماسية كعملية سياسية على أشخاص القانون الدولي أي الدول بالدرجة الأولى والمنظمات الدولية والتكتلات المعترف لها بالشخصية القانونية الدولية.

2-**مقاربة الأمن الإنساني**: إحتدمت الطروحات الفكرية والمنهجية التي تناولت إشكالية الأمن في فترة ما بعد الحرب الباردة وأنتجت ثراء وزخما برزت منه مدرسة التنمية (التنمية البشرية التي نقلت الأمن من أمن الدولة وحدودها وأراضيها إلى أمن من يعيشون عليها) في حقل الدراسات الأمنية عكست نفسها على النظر إلى مكانة الدبلوماسية في تحقيق السلم. وهذا بالنظر إلى التحولات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والاجتماعية والثقافية والمؤسساتية التي عرفها العالم نذكر من بينها:

---

[1] هذا ما يشكل حسب نظرنا مبرر "لريفيه" Rivier عندما أعطى الأسبقية للعلم على الفن في تعريفه للدبلوماسية على أنها علم وفن تمثيل الدول وإجراء المفاوضات.

[2] ستكون محل دراسة في الجزء الثاني من مطبوعة "الدبلوماسية"

1-إنهيار الاتحاد السوفياتي وتفككه وخروج عدة دول من رحمه وأثار ذلك

2-تفكك القطب الاشتراكي بعد التحولات التي عرفتها أوروبا الشرقية وروسيا و"لبرلة" العالم.

3-إنتصار الفكر الليبرالي وتزعم الولايات المتحدة الأمريكية "العالم الحر" بعد زوال المركزية الأوروبية وانهيار الاتحاد السوفياتي –الأحادية القطبية- وبزوغ فجر الأحادية القطبية.

4-تنوع وتباين وكثافة دور الدولة إذ أصبح على عاتقها وظائف اقتصادية واجتماعية وثقافية وفكرية بالإضافة إلى وظيفتها الأمنية التقليدية.

5-تبلور الفكر المؤسساتي عالميا في جميع المجالات بدأ من هيئة الأمم المتحدة إلى مؤسسات النظام النقدي العالمي مرورا بنظام التجارة العالمي، وتبلور التوجهات العالمية المهتمة بالصحة والتعليم والمناخ والطفولة وغيرها وتجسيد تلك الاهتمامات على الأقل مؤسسيا من خلال أقمار الهيئة الأممية مثل منظمة الصحة العالمية OMS منظمة التعليم والتربية والثقافة ONESCO وغيرها.

6-ظهور أنواع جديدة من المخاطر مثل الإرهاب والجريمة المنظمة والتهريب وتبييض الأموال والاتجار الحديث بالبشر (العبودية الجديدة) أو ما يعرف في الأدبيات بالتهديدات اللاتماثلية، وتعدد وتنوع التحديات الأمنية التي على الدول مواجهتها وما نتج عنه من تحول في مفهوم الأمن الذي انعكس على وعي الدول والحكومات ولكن أيضا الأفراد خصوصا في الدول المتقدمة (الرأي العام العالمي) بأهمية التشاور والحوار والاتفاق لدرئ هذه الأخطار.

7-زيادة حدة العولمة والإنفتاح الذي أصبح يطبع النظام الدولي والعلاقات الدولية.

8-التجربة الإنسانية في النصف الأول من القرن العشرين المرة الناجمة عن مخلفات حربان عالميتان وانعكاسات صداه عشرات السنين من بعد. إذ أضفنا له تطور الصناعة العسكرية وامتلاك الأسلحة النووية من قبل الدول (أسلحة الدمار الشامل) فذلك يعطينا صورة عن حجم التهديدات التي تحيط ليس فقط بالدول الضعيفة اقتصاديا وعسكريا بل بالبشرية جمعاء.

9-الفورة التكنولوجية والمعلوماتية خصوصا في قطاع الاتصالات الذي أصبح يقدم خدمات جليلة لعمليات الجوسسة بجميع أشكالها وأنواعها ولكن أيضا لتنقل المعلومات وكذلك الشأن بالنسبة لقطاع الصناعات العسكرية الذي أشرنا إليه أعلاه.

لقد ساهمت هذه العوامل وأخرى في تطور مفهوم الأمن وتعدد أبعاده شأنه في ذلك شأن باقي المفاهيم الأساسية في علم العلاقات الدولية خصوصا ما تعلق منه بالأمن الإنساني وقد انعكس هذا التطور

للمفهوم على الدبلوماسية كآلية أساسية لتفادي المخاطر والتهديدات وبديل إنساني للنزاعات والحروب ومن أجل تحقيق سواد السلم والأمن. فماذا نقصد بالأمن؟

أشار "مايكل ديلن" M. Dillon إلى إزدواجية مفهومه إذ أنه لا ينحصر فقط في كونه وسيلة للتحرر من التهديد والخطر لكنه أيضا يشكل وسيلة من الحد من إنتشارهما والضغط عليه وحصره ويكون "ديلن" بذلك قد ربط بين مفهومي الأمن والخوف.[1] عندما يشير إلى أن معرفة ما يجب أن نخاف منه تعني البحث عن كيفية وصفه وممارسة الإكراه عليه وأن مهمة الممارسة السياسية هي تأمين الأمن.[2]

واتجه "كينث والتز" Kenneth Waltz إلى إعتبار الدراسات الأمنية تمثل الحقل الذي يدرس التهديد – يربط بين مفهوم الأمن ومفهوم التهديد–. في حين عرفه "باري بوزان" Barry Buzun على أنه العمل على التحرر من التهديد الذي تجسده قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد كل قوى التغيير التي تنظر إليها على أنها قوى معادية وقد تزهر هذه التهديدات سواء عسكرية أو غير عسكرية في أي منطقة في العالم. وينظر إليه على أنه مجموعة التدابير الكفيلة بالحفاظ على الأمن وضبط العلاقة بين الأفراد.[3] فالأمن بالنسبة إليه يعني البقاء، بقاء الدولة وصوره هي: الأمن السياسي والأمن الاقتصادي والأمن البيئي والأمن الاجتماعي.[4]

كما عرفه "والتر ليبمان" Walter Lippman انطلاقا من دوره في الحفاظ على الأمة وعلى قيمها الأساسية وقدرتها على صيانة هذه القيم حتى وإن دخلت حربا لصيانتها. وجاء "ويفر" Weaver بمفهوم الأمن المجتمعي لكون المجتمع مهدد أكثر من الدولة بسبب جملة من الظواهر المرتبطة بما سبق ذكره وخطر هذه الظواهر يكمن أكثر في تهديدها لهوية المجتمعات لأنها تحمل قيما تنافس قيمها الأصلية.[5]

وما نسجله في هذا المقام هو أن هذا الاهتمام المعرفي بحقل الدراسات الأمنية طور المفهوم وأعطاه أبعاد غير ذلك المفهوم التقليدي العسكري الدولاتي فأصبحنا نتحدث عن الأمن الاقتصادي والطاقوي

---

[1] عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005) ص14

[2] David DOMINIQUE, Sécurité: l'après New York, Paris, Presses des sciences politiques, 2002, p15

[3] هيثم اللمع، معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية (مصر: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2005) ص77

[4] Marie- Claude SNOUTS et AL, Dictionnaire des relations internationales, Paris, Dalloz, 2003, p 452

[5] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق الذكر، ص25

والأمن الجماعي والأمن الدولي ولكن الأهم هو الأمن الإنساني الناجم عن زيادة أهمية المستوى الفردي للأمن.

ساهم بروز وتطور التنمية الإنسانية (البشرية) في تحديد ماهية الأمن الإنساني لدى هيئة الأمم المتحدة التي طورت مقاربة له في برنامجها للتنمية سنة 1994 تحت عنوان: "المتطلبات الجديدة للأمن الإنساني" والذي إعتبرت فيه أن الأمن الإنساني ليس متعلق بالدولة لكنه مرتبط بالأفراد والشعوب ما يعني بالضرورة أولوية أمن الشعب على أمن الدولة لأن حاجات الأمن الإنساني لصيقة بأمن الشعوب وليس بالقدرات العسكرية للدول وتنقل قيم عالمية جديدة متعلقة بحماية الصحة والطفولة والأقليات والحق في الحياة الكريمة وفي التعليم والعمل والترفيه والحرية والسعادة.

حمل هذا التقرير تصور للأمن الإنساني على مستويين متكاملين، مستوى متعلق بالحماية من مختلف التهديدات المزمنة على شاكلة المجاعات والأوبئة والقمع، ومستوى ثاني يضمن الحماية من أحداث العنف وتردي الأوضاع ذات الانعكاس الخطير على السير العادي لحياة الأفراد. كما تنقل لنا النظرة الأممية الأبعاد السبعة للأمن الإنساني والمتمثلة في: الأمن الاقتصادي–الأمن الغذائي–الأمن الصحي–الأمن الفردي–الأمن السياسي–الأمن البيئي–الأمن الثقافي والهوياتي.

وفي نفس الإطار جاء إسهام المقاربة الكندية للأمن الإنساني القائمة على حماية الأفراد أثناء قيام النزاعات المسلحة حتى وإن كانت تغاضت على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية له ودفاع "لويد اكسورثي" Lloyds Axworthy وزير الخارجية الكندي السابق يصور بالحق المقاربة الكندية. إذ يرى أن الأمن الإنساني يعني حماية الأفراد من التهديدات التي تكون مصحوبة أولا بالعنف وهي وضعية تمتاز بغياب الخروقات للحقوق الأساسية للأشخاص، إنها رؤية تنبثق من الفرد وكغيرها من سياسات الأمن فهي تعني الحماية.[1] إنه يمثل السبيل البديل الذي على العالم أن يأخذ به أين يتحول الأفراد إلى المحور الأساسي لاهتمام المجتمع الدولي بدل اهتمام الدول بأمن الأراضي والحكومات. وهذا ما يجعل التدخل الدولي الإنساني الجسر لتحقيق لأمن الإنساني وبناء السلم. أي أن الأمن الإنساني فوق أمن الدولة.[2]

إن هذه المقاربة في الحقيقة تعيد طرح العلاقات السلمية الدولية بالنظر إلى الأهمية التي توليها للأمن الإنساني كغاية للمجتمع الدولي وتحت غطاء الشرعية الدولية من خلال التدخل الدولي الإنساني 'المقرر

---

[1] In, Lloyd AXWORD, «La sécurité humain : la sécurité des individus dans un monde en mutation ». Politique Etrangère, N° 2, 1999, pp333-342

[2] علي الطراح وغسان سنو، التنمية البشرية في المجتمعات النامية والمتحولة (بيروت: دار النهضة العربية، ط1، 2004) ص 125

له غالبا من قبل مجلس الأمن (مع كل التحفظات والسلبيات المسجلة على هذا المجلس). ما يعني ضرورة تفعيل الآلية الدبلوماسية الدولية لحل النزاعات التي تهدد الأفراد والجماعات ودفع الدول إلى الانخراط في المعاهدات والاتفاقيات الدولية الحاملة لأبعاد الأمن الإنساني السالفة الذكر. فالمجتمع الدولي إذا عمقنا تطبيق هذه المقاربة بإستعماله للآلية الدبلوماسية يسمح بالوقاية المبكرة للأزمات مثل أزمة أنغولا سنة 1993 ورواند في 1994 ما يحفظ الأمن الإنساني.

3-المقاربة المؤسساتية: يتقاسم مناصرو هذه المقاربة مع بعض الافتراضات التي يطلقها الواقعيون حول النظام الدولي المتسم بالفوضوية حيث أن الدول إنتهازية تسعى إلى المحافظة على البقاء وتطوير أوضاعها المادية وعليه يكون التنسيق بين الدول أمر ممكن ويتحول إلى إستراتيجية لديها تتخذ من النشاط الدبلوماسي قناته وهذا حتى تحافظ تلك الدول على بقائها وتحقق مصلحتها بطرق عقلانية.[1]

ورثت هذه المقاربة من تطور علم العلاقات الدولية ويركز روادها على الدور الجوهري الذي من الممكن أن تلعبه المؤسسات الدولية الشرعية في تحقيق الأمن والسلام الدوليين إذ أن هذه المؤسسات تتحول إلى فضاءات للتفاوض والتشاور وتقريب وجهات النظر في حالة النزاعات وتسابق المصالح، وأساسها المنبثقة عن القانون الدولي في التأسيس لمواثيق دولية تحقق الأمن في جميع تجلياته على المستوى الدولي وآلية للتدخل الشرعي الإنساني الدولي للوقاية من أثار النزاعات على الأفراد والجماعات..

وتعود البذور الجنينية لهذه المقاربة في حقيقة الأمر إلى الدور الذي لعبه الكاردينال "ريشليو" Richelieux في فرنسا عندما أسس أول جهاز مكلف بإدارة وتسيير الشؤون الخارجية وحفظ ومتابعة الاتفاقيات والمعاهدات سنة 1627. وتأتي المحطة الثانية في التصور الذي قدمه "وودرو ويلسون" Woodrow Wilson لعالم يسوده السلام وقرر إنشاء عصبة الأمم.

إن التحولات التي عرفها العالم في القرن العشرين بالإضافة إلى نجاح تجارب المؤسسات الاندماجية على غرار الإتحاد الأوروبي عمل على تطوير أنظمة أمنية مستقرة تميل للحلول الدبلوماسية السياسية في معالجة المشاكل المطروحة عليها والتهديدات المنتظرة.[2] وهذا ما دعى بعض مفكري عقديتي الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين أمثال "تيموتي دن" Timothy Dunne إلى إعتبار أن النمط الناشئ للتعاون

[1] سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية (عمان: دار وائل للنشر، ط1، 2000) ص43

[2] نسجل في هذا المقام مثلا اختلاف تعامل الاتحاد الأوروبي مع أزماته الداخلية بالمقارنة مع تعاطيه مع أزمات الآخرين الأمنية: مثلا تعامله مع الأزمة الليبية.

المؤسساتي بين الدول يفتح المجال أمام فرص لم يسبق لها مثيل لتقليص التنافس الأمني التقليدي ذو الطابع العسكري بينها.[1]

تعمل المؤسسات الدولية المنشأة على تنظيم مختلف العلاقات القائمة بين أشخاص القانون الدولي من دول ومنظمات في جميع المجالات فنجد المنظمة العالمية للتجارة في المجال التجاري ومؤسسات بروتن وودز في مجال النظام النقدي وفي مجال التعليم والثقافة منظمة اليونيسكو والأمن الغذائي منظمة الفاو وفي الصحة منظمة الصحة العالمية وفي مجال الطاقة الوكالة الدولية للطاقة وفي المجال الجنائي محكمة العدل الدولية وهكذا.. إن أغلب هذه الكيانات الدولية بدأ في الأصل كساحة للدبلوماسية ثم أصبحوا تدريجيا ممثلين دبلوماسيين قائمين بأنفسهم فهي هيئات تم تفعيلها من قبل الحكومات.[2] طبعا بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه التكتلات في إمتصاص أي إمكانية خطر على الأمن[3] وهذا ما يدعونا إلى القول أن المقاربة المؤسساتية توضح كثافة دور المؤسسات من زوايا مختلفة كفضاءات حوار وتشارك ما يوضح أهمية الدبلوماسية المؤسساتية. كما أنها تبرز أهمية التوجه الحديث إلى التحكيم الدولي كآلية لفض مختلف النزاعات.[4]

4-المقاربة البنائية: إن ارتباط مفهوم الدبلوماسية بمفاهيم مثل الحرب والنزاع الدولي والتعاون الدولي وبناء السلام العالمي كان وراء إنتقال النظرة البنائية من حقل الدراسات الأمنية إلى الحقل الدبلوماسي والتي برزت مع كتابات "ألكسندر واندت" Alexander Wendt و"نيكولاس أونوف" Nicholas Oneuf "وإيمانويل أدلر" Emanuel Adler في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن الماضي.

وللإشارة تقوم البنائية على مسلمات تبحث في مواضيع متنوعة كالهوية والخطاب السياسي والقيم الثقافية، الحقائق وإدراكات صناع القرار التي تؤسس على مبادئ وحدانية مبادئ العقل البشري[5] -لاحظ

---

[1] جون بيلس وسميث ستيف، عولمة السياسة العالمية، ترجمة: باحثي مركز الخليج للأبحاث (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004) ص426

[2] جيفري ألين بيجمان، مرجع سابق الذكر، ص69-70

[3] نسجل في هذا المقام خصوصية فشل التكتلات العربية على غرار جامعة الدول العربية واتحاد المغرب العربي ومنظمة التعاون الخليجي في القيام بنفس الدور.

[4] للمزيد من المعلومات حول التحكيم يمكن الرجوع إلى: سمير جاويد، التحكيم كآلية لفض النزاعات (أبو ظبي، منشورات دائرة القضاء، ط1، 2014)

[5] حمدوش رياض، تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية، مداخلة قدمت في فعاليات الملتقى الدولي "الجزائر والأمن في المتوسط، واقع وأفاق، المنظم من قبل قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي، 2008، ص274

معي تلك العلاقة بالمدرسة البنائية في الأنثروبولوجيا والتي أسس لها الفرنسي "كلود ليفي ستراوس" Claude Lévi-Strauss-.

وأشار "أ. واندت" إلى أن الأمن ليس مسألة حتمية بل مسألة إدراك وأن صناع القرار هم نفسهم صناع هذا الإدراك ويجعلون له جوانب مادية حقيقية حيث تصبح النزاعات والحروب ضرورة في العلاقات الدولية وعليه فالمأزق الأمني ليس ضرورة حتمية بل هو في حقيقة الأمر تمثيل وتصور عقلي ويمكن إعادة بناءه لصالح السلم والأمن عوض المصلحة الضيقة التي تقود للحرب والنزاع وقدم مفهوم الجماعة الأمنية كبديل لحالة الفوضى والنزاع الدوليين. وأن المتغيرات التي تشكل مواضيع البنائية (السالفة الذكر) تؤدي في تصور البنائيون إلى تغيير الوضع الدولي من وضع نزاع إلى وضع سلمي يقوم على التشاور والتفاوض وتبادل المصالح المشتركة التي يسمح بها التمثيل الدبلوماسي الفعال لأن الأمن حسبهم هو نتاج البناء السياسي.[1]

وطرحت مدرسة "كوبنهاغن" فكرة الأمننة Sécurisation التي تعبر عن أن الأمن ليس نتيجة مباشرة للتهديد لكنه يعرف كنتيجة للتفسير السياسي لطبيعة التهديد.[2] ونقول جوازا أنها فعل أمام ردة الفعل، فإذا الفعل كان واقعا Un fait فإن الأهم بعد ذلك هو طبيعة ردة الفعل، التي في حالات التهديدات والأخطار من المفروض أن تكون متروية وتترك الباب مفتوحا على مناقشتها. ما يعني إمكانية جعل صفة الأمن متغير يمكن نقله من ظاهرة لأخرى. إن الحديث عن التفسير السياسي لطبيعة التهديد تعني بالضرورة تروي الدول في تقدير الأخطار بدل الرد عليها بالقوة (أو على الأقل الرد عليها بالقوة المساوية للتهديد) بحيث يصبح التفسير السياسي حاملا للواء المباحثات السياسية.

5-مقاربة الدولة الفاشلة: فتح "ماكس فيبر" Max Weber الباب لهذه المقاربة لما نظر إلى الدولة انطلاقا من إحتكارها لوسائل الإكراه المشروعة وهو بذلك حدد مقوم الدولة الناجحة في محافظتها على إحتكار الاستخدام المشروع للسلطة والقوة كوسائل داخل حدودها وعدم السماح لأي تنظيم أو جماعة مسلحة من فرض سلطته على أي جزء من أراضيها. فقد ربط فشل الدولة بفقد سيطرتها إما على جزء من أراضيها أو وسيلة من وسائل الإكراه المشروعة التي تحوزها. مع العلم أن فشل الدولة ظاهرة قديمة قدم بناء التجمعات الإنسانية المنظمة والحضارات والدول وزوالها ولازمت عجزها عن القيام بوظائفها، وكان العلامة "عبد الرحمان ابن خلدون" السباق في التأسيس غير المباشر لهذه المقاربة عندما تناول مراحل

[1] حمدوش رياض، مرجع سابق الذكر، ص279

[2] جنوح مدرسة "كوبنهاغن" بالمعضلات الأمنية من البنائية نحو المنظور النقدي.

بناء الدولة ووصف عجزها وإنهيارها في المرحلة الأخيرة التي ينصرف جيلها إلى البذخ والدعة والراحة بدل إكمال عمل الأجيال المشيدة.

وقد طفى المصطلح إلى الوجود في بداية عقدية التسعينيات من القرن الماضي بعد انهيار الحكومة الصومالية والأزمات التي عرفتها رواندا ويوغسلافيا سابقا وهايتي وليبيريا وغيرها (والأزمة التي تعرفها العراق وسوريا وليبيا حاليا). واستعمل بصفة رسمية من قبل الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس السابق "بيل كلينتون" Bill Klinton للتدليل على الدول التي فشلت في أداء وظائفها الأساسية وبرر هذا الاهتمام بإنعكاس هذا الفشل وأخطاره على الأمن والسلام العالميين. وعلى المستوى الأكاديمي ساهمت دراسة كل من "جيرارد هيرمان وستيفن راتنر" Gerard B. Helman et Steven Ratner في تبلور مفهوم الدولة الفاشلة على اعتبارها دولة لا يمكنها أن تلعب دورا ككيان مستقل.

وقد استعمل "وليام . زارتمان" W. Zartman مصطلح الدولة المنهارة (فرق بين الدولة الفاشلة والدولة المنهارة) لوصف الدولة التي لم تعد قادرة على القيام بوظائفها الأساسية على أكمل وجه وفقدت خصائصها البنيوية المركزية.[1] كما تناول "روبرت جاكسون" Robert Jackson ما سماه بالعجز الوظيفي للدولة في كفاءتها لأداء مهامها ومخاطر ذلك المرتبطة بضمان الاستقرار. فهي الدولة غير القادرة على أداء وظائفها ما ينعكس على مسؤولياتها الإقليمية والدولية خصوصا على الصعيد الأمني ما يدعو إلى وضع خطط وتحديد آليات التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الفاشلة حتى وإن كان ذلك في حقيقة الأمر تبرير لتدخل القوى العظمى في الشؤون الداخلية لمثل هذه الدولة قصد إستنزاف خيراتها ومواردها ما ينتج عنه حتما إنهيارها.[2]

وعرفت أيضا على أنها تلك الدول غير الراغبة أو القادرة على الالتزام بالمواصفات المقبولة واضطلاع بالمسؤوليات اللصيقة بالسيطرة السيادية على إقليمها ما قد يؤدي إلى تدهور اقتصادي وعدم استقرار سياسي يهددها داخليا ويهدد محيطها الإقليمي.[3] وعليه يمكننا القول أن الدولة الفاشلة هي تلك الدولة التي تفقد السيطرة على أجزاء من أراضيها لصالح مليشيات مسلحة أو جماعات منظمة وتفقد احتكار إستعمال وسائل الإكراه الشرعي أي تفقد القدرة على ممارسة مهامها السيادية وتصبح غير قادرة على أداء مهامها الأساسية المرتبطة بحفظ النظام العام وتحقيق الأمن والاستقرار وتحقيق التنمية المنشودة من قبل

[1] William Zartman, The desintegration and restoration of legitimate, USA, Reinner Lynne, 1995 , p01-02

[2] سعود الساعدي، الدولة الفاشلة والإنهيار الحتمي (د.م.ن، د.د.ن) 2016، ص 2-3

[3] بوقدور إسماعيل، التخلف السياسي في الدول العربية –المعايير الدولية والمقاربات الإقليمية– مجلة السياسة والقانون، العدد 09 سنة 2013 ص25

شعبها بتوزيع عادل للموارد.[1] وطبيعي عند هذا الحد ستعجز تلك الدولة عن لعب أدوارها في المحافل الدولية والإقليمية كلاعب أساسي بل حتى أنها تعجز عن توظيف دبلوماسيتها في حل مشاكلها بالنظر إلى ضعفها وبالتالي ضعف جهازها الدبلوماسي في ميزان قوى المفاوضات.

6-مقاربة الواقعية الإثنية: لعبت الظروف الدولية التي أعقبت الحرب الباردة دورا حاسما في إعادة صياغة من جهة استراتيجيات الفاعلين في الحقل الدولي ومن جهة ثانية تحويل الأنظار من الدولة كوحدة تحليل إلى الجماعات الإثنية. فكان للمصالح الاقتصادية والمالية والبحث عن الموارد دوره في توجيه الأنظار –مع بعض الاستثناءات مثل الحالة اليوغسلافية– إلى مناطق في العالم القسم المشترك بينها هو وجود الأقليات الإثنية والتي سميت تأدبا الجماعات الإثنية. وأصبح ينظر إلى الدولة فيها على أنها لم تعد الوحدة المركزية القادرة على احتواء ودعم الجماعات الإثنية المتواجدة في إقليمها وفي حالة النزاع تفقد وجودها عند قيامه.[2]

وانطلاقا من هذه النظرة السياسية التي بنت القوى العظمى استراتيجياتها في السياسة الخارجية على أساسها طور الواقعيون فكرة قديمة جديدة مفادها حالة الفوضى في النظام الدولي كميزة أساسية تظهر بصورة جلية في الدول التي تعيش نزاعات إثنية حيث تتعدد بل وتتناقض خيارات الفاعلين التي يسعون إلى تجسيدها على أرض الواقع بشكل منفرد ما يخلق صورة من صور المأزق الأمني بينهم. يتحول فيها في ظل عجز الدولة أو فقدانها الإرادة الحقيقية لحماية الأفراد والمجتمع وتحس تلك الجماعات الاثنية بالخطر فإنها تتخلى عن ولائها الفوقي للوطن لصالح الولاء للجماعة الإثنية القادرة في تصورها على حمايتهم من التهديدات التي تستهدفهم وتستهدف هويتهم. وينظر في هذا المناخ إلى محاولات أي مجموعة إثنية تعزيز أمنها على أنها كما يقال في الخطاب الدبلوماسي خطوة عدائية نحو التصعيد.

إن هذه الديناميكية التي تعرفها هذه الدول دفعت "باري بوزان" Barry Buzun إلى القول على أن هذا الجو يزيد من فرص التعبئة ويقوي احتمالات الحرب الوقائية في شكل هجوم جماعة إثنية عسكري على مناطق بهدف حماية أفراد من الجماعة يقطنوها فالتعبئة هجومية في حقيقة الأمر وليست لأغراض دفاعية كما يبرر له.

---

[1] مع الأخذ بعين الاعتبار أن القوى العظمى وفي إطار إستراتيجياتها في الكثير من الأحيان تكون وراء هذا الفشل ثم الانهيار.

[2] حول المسألة الإثنية يمكن الرجوع إلى: برهان غليون، المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1979) ص06 وص14

إن هذا النوع من الأوضاع (الفوضى في منطقة ما) برر تطوير القوى العظمى لإستراتيجية التدخل السلمي لحفظ الاستقرار أو حماية أقلية إثنية معرضة للإبادة بعد استنفاذ كل القنوات الدبلوماسية لحل النزاع. أو على الأقل يمثل ذلك الخطاب الرسمي الذي تردد تلك القوى كلما شهدت منطقة نزاع إثني تبرير تدخلها فيه سواء بالعقوبات التي تقرها الهيئات الدولية أو التدخل العسكري. رغم أن الواقع ينقل لنا تعرض الشعب الفلسطيني –لا نقول إثنية– للإبادة المنظمة منذ عقود من الزمن ومسلمي بورما يقتلون وينكل بهم يوميا.

7-المنظور الإسلامي: يشير الأستاذ "أحمد عمر هاشم" إلى أن منهج الإسلام هو إقرار الأمن، وأسس هذا المنهج على الدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة والمجادلة بالتي هي أحسن وأرسى من أجل ذلك قاعدتين أساسيتين هما: الإيمان والعمل الصالح. لقد قرن حالة الأمن بالحالة المقدسة التي يمثلها الإيمان وإهتم بالأمن الداخلي والخارجي وأمن الأفراد والجماعات حتى يحيون أمنين على أنفسهم وأعراضهم ومالهم وهذا ما يحقق الاستقرار للمجتمع المسلم ومحيطه.[1] وورد ذلك في قوله عز جلاله: " وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا"[2] ودعا الإسلام إلى تعميق العقيدة الصحيحة ونبذ الظلم أي كانت أشكاله في قوله تعالى: " ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمۡ يَلۡبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلۡمٍ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلۡأَمۡنُ وَهُم مُّهۡتَدُونَ".[3]

وضع الفقه الإسلامي نظرية للأمن إنطلاقا من كون النظرية تشكل نظاما حقوقيا يمثل التصور المجرد الجامع للقواعد العامة الضابطة للأحكام الجزئية المرتبطة بإحساس الأفراد والجماعات البشرية بإشباع دوافعها العضوية والنفسية وفي مقدمتها دوافع الأمن بمظهريه المادي والنفسي بحيث يتحقق الاطمئنان للمجتمع وأفراده. مع العلم أن الأمن في الإسلام يشمل أمن الفرد في الدنيا والآخرة وأمن الدولة الداخلي أو الخارجي بل ويشمل حتى الحيوان والنبات والجماد ووضع ذلك تحت مسؤولية الإنسان بصفته خليفة الله في الأرض المكلف بعمارتها، فالأمن في الإسلام مقصد من مقاصد الشريعة وهو أساس لإقامة الدين.[4]

---

[1] للمزيد حول الموضوع يمكن الرجوع إلى: أحمد عمر هاشم، الأمن في الإسلام (مصر: دار المنار، ب.ت) ص5

[2] سورة النور الآية 55

[3] سورة الأنعام الآية 82

[4] محمد عمارة، الإسلام والأمن الاجتماعي (القاهرة: دار الشروق، 1998) ص16-17

وعليه فنظرية الأمن في الإسلام تمثل بناء محكم ينقل لنا كيفية تحقيق الطمأنينة التي تنفي الخوف والفزع عن الإنسان في دينه ونفسه وعقله ونسله وماله في الدنيا والآخرة وفق الأحكام التشريعية الإسلامية.

وأعطانا الرسول عليه الصلاة والسلام درسا دبلوماسيا بعد تأسيس نواة الدولة الإسلامية في المدينة المنورة من خلال الصورة التي تعكسها رسائله الثلاث إلى قيصر الروم وكسرى الفرس ومقوس مصر حيث دعاهم بالحسنى إلى الدين الحنيف وفي نفس الوقت نقرأ تلك الصورة على أنها إعلان رسمي عن ميلاد الدولة الإسلامية كفاعل في الساحة "الدولية" آنذاك. وهنا نشير أيضا إلى ذلك الاختلاف في اعتبار الإسلام دار حرب أو دار سلام لكننا سنكتفي في هذا المقام بما ورد–لأننا سنتناول ذلك بشيء من الإسهاب في باب الدبلوماسية عند العرب– مع الإشارة إلى الدين الحنيف دين سلام دنيوي وأخروي فلا فرق بين أعربي ,وعجمي إلا بالتقوى التي تجسد سلام الروح والتسليم لله عز وجل.

8–المقاربة الأنثروبولوجية: لم تشر أغلبية الدراسات التي خصصت للدبلوماسية إلى هذه المقاربة وذلك نابع من عدم الإلمام بعلم الأنثروبولوجيا كأحدث العلوم الإنسانية والاجتماعية. لذلك رأينا منهجيا أن نتناول على عجالة أولا التعريف بهذا العلم لنشرح في خطوة موالية المقاربة الأنثروبولجية في دراسة الظاهرة الدبلوماسية.

إن الأنثربولوجيا هي ذلك الفرع من العلوم الذي يهتم بدراسة الإنسان، فاصطلاحا كلمة أنثروبولوجيا ANTHROPOLOGIE يونانية الأصل قديمة نحتت من كلمة ANTHROPOS ومعناها الإنسان، وكلمة Logos ومعناها دراسة أو علم وعليه يكون معنى الأنثروبولوجيا اللفظي علم الإنسان.[1] أي أن أصل الكلمة من الناحية الأيتمولوجية يعني دراسة الإنسان وأفعله ومناشطه. لكن الكلمة المركبة التي تعني علم الإنسان لم تكن معروفة في هذا المعنى في اللغتين القديمتين اليونانية واللاتينية. وتشير الكتابات إلى أن عالم النفس الألماني "أندريه راوخ" André Rauch كان أول من استخدم اللفظة في سنة 1841 على أساس أنه يعني دراسة المؤثرات الخارجية التي يخضع لها العقل وهذا المدلول مختلف عن معناها. لكن البذور الجنينية للدراسات الأنثروبولوجية بدأت عند "هيرودوت" Hérodote في مؤلفه من خلال النظرة النقدية المقارنة لثقافات الشعوب التي سافر إلى بلادها خصوصا في مجال عادات الأكل والزواج والإلهة

[1] محمد حسن الغامري، مقدمة في الأنثربولوجيا العامة، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ب ت) ص 13

وطقوس الدفن وغيرها.[1] ليسقي تلك البذرة أدب رحلات "ابن بطوطة" و "ماركوبولو" Marco Polo و"بلون كالبا" Plan Carpin وغيرهم، إلا أن البزوغ العلمي لهذا الحقل المعرفي لم يبدأ فعليا إلا مع النصف الثاني من القرن التاسع عشر ميلادي وازدهاره في القرن العشرين.

وعرفها "عاطف وصفي" على أنها ذلك العلم الذي يدرس الإنسان في كل زمان ومكان،[2] وهذا لا يعني أنها تدرس الإنسان ككائن وحيد بذاته بمعزل عن بني جنسه، وإنما تدرسه بوصفه كائنا إجتماعيا بطبعه، يعيش في مجتمع محدد له سماته الخاصة في مكان وزمان معينين. ويعرفها "ادوارد تايلور" Sir Edward Taylorعلى أنها الدراسة البيوثقافية للإنسان. بينما تذهب "مارغريت ميد" Margaret Meed إلى إعتباره العلم الذي يصنف الخصائص الإنسانية (البيولوجية والثقافية) للجنس البشري كأنساق مترابطة ومتغيّرة، وذلك عن طريق نماذج ومقاييس ومناهج متطوّرة. كما نهتمّ أيضاً بوصف النظم الاجتماعية والتكنولوجية وتحليلها، إضافة إلى البحث في الإدراك العقلي للإنسان وابتكاراته ومعتقداته ووسائل اتصالاته.

في حين عرفها "كلود ليفي ستراوس" Claude Lévi-Strauss من خلال هدفها بقوله أنها تهدف إلى معرفة كلية وشمولية للإنسان في علاقته بإمتداداته التاريخية ومحيطه الجغرافي.[3] ومهما يكن الاختلاف فإنه يمكن التعرف على هذا العلم من خلال إهتماماتها الأكاديمية على أنها:

- علمُ الإنسان
- علمُ الإنسان وأعماله وسلوكه .
- علمُ الجماعات البشرية وسلوكها وإنتاجها .
- علمُ الإنسان من حيث هو كائنٌ طبيعي واجتماعي وحضاري .
- علمُ الحضارات والمجتمعات البشرية

خلاصة القول أن نعرف هذا الحقل المعرفي في العموم على أنها العلم الذي يدرس الإنسان طبيعيا واجتماعيا وحضاريا فالأنثروبولوجيا لا تنظر وبالتالي لا تدرس الإنسان ككائن بذاته بل كجزء من الجماعة الإنسانية التي ينتمي إليها ويدين بحضارتها، يتأثر بالمجتمع الذي يعيش فيه ويؤثر فيه مما يدفعنا إلى

---

[1] للمزيد حول الموضوع يمكن الرجوع إلى: جينيفري روبرتس، هيرودوت: مقدمة قصيرة جدا، ترجمة: خالد غريب علي (مصر: مؤسسة هنداوي، 2014) ص58

[2] عاطف وصفي، الأنثروبولوجيا الاجتماعية (بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1971) ص 7

[3] Claude Lévi-Strauss, Anthropologie structurale, Paris, Plon, 1978, p 388

القول بكل التحفظ الذي يفرضه البحث العملي على أن الأنثروبولوجيا تقدم مقاربة للإنسانية لتكون علم الإنسانية. مع التذكير هنا بأننا سبق وأن قلنا أن الدبلوماسية سلوك وممارسة إنسانية مما يجعلها كظاهرة تحمل في أحشائها الدلالات الأنثروبولوجية هذا من جهة.

ومن جهة ثانية فقد كان لتتعاون الأنثروبولوجيا وعلم السياسة في برز الأنثروبولجيا السياسية التي وجهت دراساتها للأشكال المختلفة للنظم السياسية في المجتمعات البسيطة وفي المجتمعات المعاصرة لاحقا وثقافات مختلفة، والطرق التي تتبعها في تحقيق المصلحة العامة أو حل الخلافات والنزاعات بين أعضاء المجتمع الواحد أو الوحدات الاجتماعية المختلفة ونظم الحكم وأشكال اتخاذ القرارات وإجراءاتها،[1] فكانت فائدتها مزدوجة، فمن ناحية ساعدت على تطوير النظرية السياسية المعاصرة ومن جهة ثانية إلى ظهور الأنثروبولوجيا السياسية التي تجعل من الإنسان السياسي موضوعا لدراستها. وتحولت "جورج بلادييه" G.Balandier الأنثروبولوجيا السياسية إلى علم السياسي la science du politique والذي يتناول الإنسان من منطلق الفرد السياسي ويبحث في الخصائص المشتركة لكل التنظيمات السياسية بتنوعها واختلافاتها التاريخية والجغرافية، وأصبحت الأنثروبولوجيا السياسية ذلك الفرع من العلوم الذي يهتم بدراسة الترابط العلائقي الموجود بين السلطة، القرابة، المجال، والاقتصاد والدين.[2]

وعليه فإن اهتماماتها لا تنحصر في الجوانب المذكورة أنفا بل يجب أن تمتد لدراسة الممارسة الدبلوماسية كسلوك سياسي سواء في المجتمعات القديمة أو المعاصرة. وتنقل لنا بعض الكتابات ذلك الجانب الطقوسي الأنثروبولوجي منها ما ذهب إليه "نيوملن" Numelin Ragnar في تناوله لتاريخ الدبلوماسية في كتابه "أصل الدبلوماسية" "les origines de la diplomatie" عندما أشار إلى أن التاريخ يذكر أن القبائل البدائية والجماعات البشرية الأولى عرفت الحرب والسلم وإجراء الصلح ومراسم الاحتفالات الدينية السياسية والاتصالات التجارية. وكانت لهذه الجماعات مراسم خاصة عند وفاة الزعيم وعند تولي زعيم آخر السلطة.[3]

كما أشارت "ماري كريستين كاسلر" Marie-Christine Kessler في معرض تنولها للعلاقة بين الدبلوماسية والسياسة الخارجية إلى أن الأولى في حد ذاتها لا تمثل سوى أداة قليلة التأثير بالمقارنة مع دور الفواعل وصانعي القرار وهي بذلك تركز على البعد السوسيولوجي للسلك الدبلوماسي والسياسي في

---

[2] عاطف وصفي، مرجع سابق الذكر، ص8

[2] Claude Rivière ; Anthropologie politique, Paris, Armond Collin, 2000 p, 49-50

[3] وارد في: علي حسين الشامي، مرجع سابق الذكر، ص 58

حد ذاته. ما يدفعها إلى القول بعدم وجود تموضعات سياسية متجانسة للأفراد السلك الدبلوماسي. فبالنسبة لها وراء الآلة الدبلوماسية يوجد أفراد وجماعات و des clans et des clivages تختلف بإختلاف الأزمات والأوضاع والمصالح مع كل ما يرتبط بذلك من إختلاف في الثقافة السياسية لهم وولاءاتهم ودرجات التبعية بينهم (صور تجسد المعطى الأنثروبولجي)[1] أي اختلاف التركيبة السوسيولوجية والثقافية لهم حتى داخل النسق الدبلوماسي الواحد.[2]

ويشير "هارولد نيكلسون" H. Nicolson بصورة غير مباشرة لأهمية المعطى الأنثروبولوجي في تأريخه للنشاط الدبلوماسي بتتبع تاريخ الاتصال السياسي الذي يعيده إلى القبائل البدائية التي كانت توفد رسول وقتي برسالة هامة من قبيلة إلى قبيلة أخرى وكان لشيخ القبيلة مناد خاص يعلن إرادته للأفراد القبيلة. وكان المنادي يقوم بمهمة المبعوث أو الرسول وفي أحط مراحل المدنية كان يرسل مندوب خاص من شيخ قبيلة إلى آخر قصد التباحث في مصالح الطرفين في مجالات الحرب والسلم والصيد والقنص والتجارة والتتويج والزواج وربط التحالفات...[3]

ولا يمكننا أن نختم الحديث عن الإمكانيات العلمية التي يمكن أن يقدمها علم الانثروبولوجيا لدراسات الحقل الدبلوماسي دون أن نعرج عن الفكر الخلدوني. "فابن خلدون" أبرز المعطى الأنثروبولوجي في تناوله لما نسيمه في العصر الحديث بالاتصال السياسي من خلال تناوله للعلاقة بين القرابة والسلطة السياسية منذ اللحظة التي يبدأ فيها تعصب الجماعة القبلية لدفع خطر خارجي يهددها أو لجلب منفعة من الغير بالهجوم أو المطالبة[4] ما ينم عن ما نسميه حاليا بالعلاقات الدبلوماسية كما مهد لنا العلامة "ابن خلدون" الطريق لاقتفاء أثار الاتصال الإنساني في معرض حديثه عن التاريخ عندما قال: "أنه لما كانت حقيقة التاريخ خبر عن الاجتماع الإنساني الذي هو عمران العالم فأن ما يعرض لطبيعة ذلك

---

[1] وهذا ما قد يشكل آلية تفسير للنجاح النسبي الذي حققه بعض الدبلوماسيين أمثال "كوفي عنان" و"بطرس بطرس غالي" و"الأخضر الإبراهيمي" رغم ضعف الدول التي ينتمون إليها على الساحة الدولية. ما يعني أن نشاط الدبلوماسي وفاعليته لا ترتبط بالضرورة بقوة الدولة التي يمثلها، وهذا ما قد يقدم كنقد لمقاربة الدولة الفاشلة.

[2] Marie-Christine Kessler, La politique étrangère de la France, Acteurs et processus, Paris, presses de science po, 1999, p 133

[3] وارد في علي حسين الشامي، مرجع سابق الذكر، ص59

[4] حمداوي محمد، القرابة والسلطة عند ابن خلدون: البذور الجنينية لأنثروبولوجيا سياسية، ورقة قدمت في أشغال ملتقى: أي مستقبل للأنثروبولوجيا في الجزائر. تيميمون من 22 إلى 24 نوفمبر 1999، الجزائر: منشورات مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، ص43

العمران من أحوال مثل التوحش والتأنس والعصبيات..."[1] وفي مفهوم التأنس عند الاجتماع الإنساني دلالة عن الممارسة الدبلوماسية.

وجاء تناول السوسيولوجيون للنزعة المركزية العرقية في مقابلة مجتمع دولي عالمي طال تشكله ويستحضر الممارسة الدبلوماسية لتحقيق التوافق بينهما،[2] فحسبهم المجتمعات بقيمها المنبثقة عن ديناميكية نزعتها العرقية التي تجد جذورها في الجماعات الأولية وهي خاصية في كل حياة اجتماعية ترسم دوائر متراكزة حيث كل جماعة تعتبر أنها المركز وأنها أكثر تطابقا مع الأخلاق والطبيعة والعقل والله ومن هنا تعتبر نفسها العينة الممثلة للإنسانية وتعمل على فرض هذه القيم على الجماعات الإنسانية الأخرى مع يخلق بينها جو مشحون بالنزاع يزيده تضارب مصالح تلك المجموعات، وبتطبيق ذلك على فواعل الحقل الدولي على الأقل على مستوى الدول الوطنية في علاقاتها ببعض نجد أن الممارسات تتأرجح بين الحرب والسلم والحالة الثانية لا يمكن الوصول إليها إلا بالقناة الدبلوماسية.[3]

9-**<u>مدخل سوسيولوجيا العلاقات الدولية</u>**: رغم زخم الأبحاث التي تناولت الدولة والسلطة والجماعات الضاغطة والمجتمع المدني كأهم قضايا علم الاجتماع السياسي إلا أنها لم تعير اهتمام للبعد الدولي لهذه القضايا. وبالنظر إلى الظروف التي عرفها النصف الثاني من القرن العشرين أصبح لزاما ولوج الحقل الدولي من الباب علم الاجتماع لكون أنه أصبح من الصعب فهم بنية المجتمع السياسي في نطاق الدولة بمعزل عن البيئة الدولية المحيطة باه خصوصا في عالم تجاوز المسافات والحدود الجغرافية من خلال التطور التكنولوجي في وسائل الاتصال والمواصلات.

يشير "قيوم دوفا" Guillaume Devin إلى أن سوسيولوجيا العلاقات الدولية حقل معرفي جديد ظهر مع نهاية الحرب العالمية الثانية وبدأ في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ثم انتقل إلى فرنسا، اهتم بدراسة الظواهر الدولية باعتبارها وقائع اجتماعية لا بد من الإلمام بآليات تفسيرها. ويبرز المنظور السوسيولوجي من خلال المطابقة بين الواقع الاجتماعي بصفته فعل اجتماعي وظواهر وبين الواقع الدولي ويندرج توظيف المفاهيم السوسيولوجية في فهم الظاهرة الدولية في سياق جزئي إذ يتناول بالملاحظة والتحليل

---

[1] عبد الرحمن ابن خلدون، مقدمة الجزء الأول من كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، (بيروت: دار الكتاب العربي، ط5، 1971) ص35

[2] François Gaulme, Relations Internationales ; Le temps des anthropologues, Institut Français des relations internationales, revue politique étrangère, N° 3, 2014, p 5

[3] الهواري عدي، مفهوم العلاقات الدولية، مقاربات نظرية لسوسيولوجيا الساحة الدولية. إنسانيات، عدد 3، 2012 ص 125

لأنماط التفاعلات بين الفاعلين داخل المجتمع الدولي. إن هذه المقاربة تشكل نموذجا ينقل العلاقات الدولية من إطارها النظري إلى واقع عملي وظيفي.[1]

جاءت سوسيولوجيا العلاقات الدولية لتخلق توليفة بين العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي من خلال احتكاك باراديغمات ومفاهيم تجمعهما مثل الدولة، المصلحة، الهوية التي تبلورت من منطوقها التقليدي إلى مفاهيم أعم وأشمل مثل الإنسانية والأمن الإنساني والمجتمع العالمي والمجتمع الدولي بفعل التحولات التي عرفها ولا يزال يعرفها العالم.

تستمد هذه المقاربة مرجعيتها من دراسة وتفسير فهم "ماكس فيبر" M. Weber للتفاعلات بين الأفراد والجماعات وشكلت انطلاقة نحو دراسة السلوكات والدوافع والغايات التفاعلية في المجتمع الدولي،[2] إن هذا الطرح الفيبيري أسهم في المقارنة والتمييز بين الفعل ومفهوم السلوك ما سمح فيما بعد بالتأسيس لشبكة قراءة وتحليل الواقع الدولي الناجمة عن الوقائع التي تفرزها العلاقات بين الدول.

وإنطلاقا من هذا الطرح كان الفرنسي "ريمون أرون" Raymond Aron لأول المنظرين لهذه النظرية والتي شكلت فيها مقولتا السلم والحرب بين الدول حجر الزاوية للتحليل، مع التركيز على العلاقات بين المجموعات الاجتماعية المشكلة للدول الوطنية وأشار في دراساته لهذه العلاقات في سياقها التاريخي إلى أن غزو الأقاليم الترابية شكل دوما مصدر الثروات قبل بروز المجتمع الصناعي وأن المجموعات الوطنية تسعى إلى التوسع على حساب جماعات أخرى ولم تكن الحداثة مستثناة من هذه القاعدة غير أن الغزو الإقليم يفقد مزاياه الاقتصادية.

وقد رأى "أرون" بوجود عاملين يميزان المجتمع الدولي: الأول يمثله وجود دول ذات سيادة تحرض وتسعى إلى الحرب ولا تعترف بأي سلطة عليا، أما الثاني فيتمثل في ذلك البحث الدؤوب عن تحقيق تراكم للربع عن طريق المبادلات التجارية التي تتطلب توافر السلم وتدفع إليه.[3] وإذ كان الطريق الأول مناقض للعلاقات السلمية التي تؤسس لها الدبلوماسية فإن الثاني يتطلب دبلوماسية نشطة وفعالة للحفاظ على السلم الشرط الأساسي والمحفز لتكثيف المبادلات التجارية وبالتالي تحقيق تراكمات الأرباح، لكن طريق الدول الأول ليس دائما إذ يحتاج إلى الهدنات المتفاوض عليها لتجديد الأنفاس، كما علمنا التاريخ أن لا عداوة دائمة ولا صداقة دائمة فجو الحرب الذي يستنزف القدرات قد يعانق الدبلوماسية في حالات التحولات لمواقف الفاعلين الدوليين.

---

[1] Guillaume Devin, sociologie des relations internationales, Paris, Edition La Découverte, 2013, pp 4-5

[2] إبراهيم أبراش، المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2008) ص 105

[3] الهواري عدي، مرجع سابق الذكر، ص 123

وفي نهاية تناولنا للتأصيل النظري لعلم الدبلوماسية علينا أن نشير إلى أن هنالك مداخل أخرى تغاضينا عنها لكن يمكن للباحث إختيار الأخذ بها مثل المدخل الليبرالي والمنظور النقدي وغيرهما. كما يمكن تطبيق المقاربات النظرية لدراسة العلاقات الدولية على غرار الواقعية والواقعية الجديدة وحتى النسوية في دراسة الممارسات ومظاهر الدبلوماسية.

الفرع الثالث: الدبلوماسية والمفاهيم القريبة منها:

في إطار توضيح مفهوم الدبلوماسية أكثر فأكثر سنحاول بإيجاز شديد تقريبه من بعض المفاهيم ذات الصلة به مثل القانون الدولي والقانون الدبلوماسي والعلاقات الدولية والسياسة الخارجية والتاريخ الدبلوماسي، وذلك يستجيب لضرورة منهجية خصوصا وأننا سبق وأن أشرنا أنفا إلى أن مفهومها يختلط مع المفاهيم السابقة الذكر عند جمهور غير المتخصصين فكثيرا ما تستخدم هذه المفاهيم في معنى الدبلوماسية تجاوزا وذلك راجع للخيط الرفيع الذي يفرق بينها. لكن ذلك لا يمنع من كون كل مادة قائمة بذاتها تنفصل أو تلتقي مع الأخرى حسب الموضوع والغرض.

1-**الدبلوماسية والقانون الدولي**: إذا كان القانون الدولي فرع من فروع القانون العام الذي يتضمن القواعد التي تحكم العلاقات بين الدول وكذلك القواعد التي تحكم المنظمات الدولية كهيئة الأمم المتحدة والمنظمات المتفرعة عنها مثل منظمة العمل الدولية هيئة الصحة العالمية.[1] كما ينظر إليه على أنه مجموعة القواعد القانونية التي تتحكم بشكل وطبيعة التعاملات بين أشخاص المجتمع الدولي وتحدد حقوقهم ووجباتهم. وقد يعبر عنه بكونه مجموعة القواعد القانونية التي تحكم سلوك أعضاء المجتمع الدولي في ظل العلاقات الدولية.[2] والملاحظ في هذه التعاريف ارتباطها بفكرة قيام مجتمع إنساني توحده قواعد القانون الدولي العام وتنظم العلاقات بين أشخاصه.

ويبرز الاختلاف بين الدبلوماسية وبين القانون الدولي العام في طابع الإلزام لأشخاصهما فقواعد المجاملات الدولية التي ينظر إليها على أنها جزء من الحقل الدبلوماسي غير ملزمة إذ أنها مجموعة القواعد التي جرى العرف إتباعها بين الدول في إطار توثيق علاقاتها وإظهار النية الحسنة والود في علاقاتها المتبادلة في إطار المعاملة بالمثل. لكن هذه القواعد يحصل أن تصبح ملزمة وهنا تلتقي الدبلوماسية مع القانون الدولي العام عندما تكتسب من الاتفاق أو العرف الدولي صفة الالتزام كما هو

[1] سمير عبد السيد تناغو، النظرية العامة للقانون (مصر: منشأة المعارف، 1986) ص574

[2] صلاح الدين عامر، مقدمة لدراسة القانون الدولي العام (مصر: دار النهضة العربية، 2007) ص13

عليه الحال في باب الامتيازات والحصانات التي يتمتع بها المبعوثين الدبلوماسيين والبعثات الدبلوماسية وهذا ما جسده دخول اتفاقية فيينا المتعلقة بالعلاقات الدبلوماسية حيز التنفيذ.[1] إن ذلك يدفع إلى إعتبار القانون الدبلوماسي جزء من القانون الدولي العام.

2- **الدبلوماسية والقانون الدبلوماسي:** يعرف هذا الأخير على أنه القانون الذي يهتم بتنظيم العلاقات السلمية بين أشخاص القانون الدولي ويوضح كيفية ممارستهم للنشاط الدبلوماسي من حيث إدارته المركزية وأجهزته الخارجية وحدود الاختصاص والعلاقة بينهما ويحدد وسائل التمثيل والتفاوض ومجموع الإجراءات والمراسيم المتبعة في ممارسة هذه العلاقات وفقا لقواعد القانون الدولي ما جعله جزء من هذا الأخير.[2]

وبرز القانون الدبلوماسي نتيجة تطور الظاهرة الدبلوماسية كممارسة بين الدول والتي كانت قائمة على عادات وأعراف دولية تأصلت ثم تم تقنينها فتحولت إلى قواعد للتبادل والتمثيل والتفاوض ومجموعة الإجراءات المنظمة للعلاقات السلمية زاد حضورها بتقنين المعاهدات المتعددة الأطراف بداية من معاهدة واستفاليا سنة 1648م. وبذلك يجوز لنا القول بأن القانون الدبلوماسي هو جزء من الكل الممثل في القانون الدولي العام وفي هذا الصدد يقول "تونكين" G. Tunkin بأن الدور الرئيسي في عملية تكوين قواعد القانون الدولي تتكفل به الدبلوماسية فعملية إنشاء قواعده بطريق الاتفاق (القانون الدبلوماسي) هي في جوهرها الإجراءات الدبلوماسية التي تسهل بالمفاوضات بين الدول والمداولات في المؤتمرات وجلسات المنظمات الدولية، ما يجعل الدبلوماسية وسيلة لزيادة التأسيس للقانون الدولي الحديث من خلال المعاهدات التي تبرم وفقا للإطار القانوني الشرعي الذي تحدده قواعد القانون الدبلوماسي وبالتالي قواعد القانون الدولي.[3]

إن طبيعة العلاقة التي تربط بين المفهومين دفعت الأستاذ "الشامي" إلى التساؤل عما إذ كانت الدبلوماسية تختلف عن القانون الدولي وبالتالي القانون الدبلوماسي وتقع خارج ميدانهما؟ وقد رأى أن ميدان تحرك هذه المواد (ومعها التاريخ الدبلوماسي) هو ميدان واحد يقع على مستوى العلاقات الدولية وأن هذا الميدان يجمع بين الدبلوماسية والقانون الدبلوماسي لكن مع وجود شيء من التمايز كما يقول يتمحور حول كون كل مادة قائمة بذاتها تنفصل أو تلتقي مع الأخرى حسب الموضوع والغرض. ويضيف

[1] صلاح الدين عامر، مرجع سابق الذكر، ص69

[2] علي صادق أبو هيف، القانون الدبلوماسي (مصر: منشأة المعارف، 1975) ص21

[3] علي حسين الشامي، مرجع سابق الذكر، ص41

أن القواعد المكتوبة والعرفية والعادات الدبلوماسية كونت جانبا هاما من القانون الدولي إلى درجة أن بعض الاختصاصيين أطلقوا عليه عبارة "القانون الدبلوماسي" ويستشهد بما أورده "عز الدين فوذه" عندما اعتبر الدبلوماسية إلى جانب كونها فنا باعتبارها أسلوب في العمل، فهي علم أصبح له تاريخه وقواعده ونظمه في تسيير العلاقات بين الدول، كما أنها قانون... يدخل كثير من نظمها في عداد القواعد القانونية العرفية المشكلة لقسم هام من القانون الدولي وحتى القانون الداخلي في بعض الأحيان، وتمتاز هذه القواعد بطابع الإلزام في العلاقات بين الدول ومن هنا أصبحت عبارة "القانون الدبلوماسي" تدلل على ذلك الجزء من القانون الدولي المتعلق بالدبلوماسية، ومن هنا أيضا يمكننا أن نستنتج أن العلاقة بين المفهومين لصيقة وتمثل علاقة الجزء من الكل.[1]

3-**<u>الدبلوماسية والسياسة الخارجية</u>**: اختلفت التعاريف المعطاة للسياسة الخارجية بإختلاف منطلقات المفكرين في مجالها ف"محمد السيد سليم" ينظر إليها على أنها برامج العمل العلني الذي يأخذ بها الممثلون الرسميون للوحدة الدولية ويختارونها من بين مجموعة من البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحفل الدولي.[2] بينما إعتبرها "حامد ربيع" جميع أوجه النشاط الخارجي حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية، أي نشاط الجماعة كوجود حضري أو التعبيرات الذاتية كصورة فردية للحركة الخارجية التي تدرج تحت الباب الواسع الذي نطلق عليه تسمية السياسة الخارجية.إنها كل السلوكيات السياسية الهادفة والناجمة عن عملية التفاعل المتعلقة بعملية صنع القرار الخارجي للوحدة الدولية.[3]

أما إذا نظرنا إلى السياسة الخارجية من زاوية صانع القرار فإن هذا الاتجاه الذي يمثله "تشارلز هيرمان" Charles Herman يعرفها إنطلاقا من مكوناتها إذ يرى أنها تتألف من تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعوا القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلهم والتي يقصد بها التأثير في سلوك الدول الخارجية.[4] ويحذو "مازن الرمضاني حذو هذا الاتجاه بتعريفه للسياسة الخارجية على أنها السلوك السياسي الخارجي الهادف والمؤثر لصانع القرار.[5]

---

[1] علي حسين الشامي، مرجع سابق الذكر، ص 40-41

[2] السيد سليم محمد، تحليل السياسة الخارجية (مصر: مكتبة النهضة المصرية، ط2، 1997) ص13

[3] زايد عبيد الله مصباح، السياسة الخارجية (ليبيا: دار التالة، ط2، 1999) ص12

[4] جونسون لويد، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة: محمد بن أحمد مفتي ومحمد السيد سليم (الرياض: جامعة الملك سعود، النشر العلمي والمطابع، 2011) ص 23

[5] السيد سليم محمد، مرجع سابق الذكر، ص 37

إن التركيز على البعد الإدراكي لصناع القرار يؤكده "ريتشارد سنايدر" Richard Snaydar من هلال اهتمامه في دراسته للسياسة الخارجية بالبعد الإدراكي لصانع القرار لكون الدولة حسبه تحدد بأشخاص صانعي قراراتها الرسميين ومن ثم فإن سلوك الدولة هو سلوك الذين يعملون بإسمها. وأن السياسة الخارجية عبارة عن محصلة القرارات مجسدة في أشخاص يتبوؤون المناصب العليا الرسمية في الدولة.[1]

ومهما يكن من الأمر فهي تمثل قطاع من قطاعات السياسة العامة للدولة تتكفل بإعداد وتنفيذ ومتابعة التوجهات العامة للدولة في علاقاتها الدولية والقائمة على مجموعة من الأسس بما يخدم مصالحها. لذلك وإن كان هنالك إختلاف بين مفهوم الدبلوماسية ومفهوم السياسية الخارجية إلا أن ذلك لا يمنع من كون الأولى أهم أداة من بين الأدوات المستخدمة في تنفيذ الثانية، فباعتبار أن الدبلوماسية هي العملية السياسية السلمية التي تتحقق بها علاقات الدولة ومصالحها فإنها تصبح على علاقة وطيدة مع السياسة الخارجية بل قل أنها تشكل جزءا منها فبقدر ما تعتبر الدبلوماسية أداة تنفيذ للسياسة الخارجية بقدر ما تكون في نفس الوقت أداة تحضير وإعداد لها.[2]

لكننا نسجل إختلافا جوهريا بينهما يكمن في أن الدبلوماسية لا تحدد أسس السياسة الخارجية وإنما تنفذها. إذ أننا لو عدنا إلى بداية العمل لوجدنا أننا قدمنا له من خلال باب السياسة العامة للدولة (الحكومة بالتحديد) والتي تمثل التوجهات العامة لها والإمكانيات البشرية والمادية والمالية المسخرة لها في جميع القطاعات وأن هذه السياسة العامة مركبة من سياسات قطاعية منها السياسة الخارجية التي تعتبر حقيبتها سيادية بإمتياز، ولكي تصل السلطات العمومية لتحقيق أهدافها المسطرة في سياساتها الخارجية وبالتالي لجزء هام من سياستها العامة (إستراتيجيتها) فإنها ستوظف الموارد المسخرة والمجسدة في هذا القطاع بالدبلوماسية (والتي تعتبر كجهاز مجموعة من الموارد البشرية والمادية والمالية التي تسخرها الدولة في تسيير علاقات الخارجية مع الفواعل الدولية –دول أو منظمات–).

لذلك لن نمل من التكرار لأبنائنا الكرام طلبة العلوم السياسية أن السياسة الخارجية سياسة قطاعية هامة وسيادية ومكون أساسي للسياسة العامة Politique publique قاعدة تأسيس لأي عمل علمي وفعال لكل حكومة حديثة تبحث عن الصالح العام هذا ما يؤهل الدبلوماسية لأن تلعب الأدوار الفعالة في تنفيذ استراتيجيات السياسة الخارجية للدولة والتي تتوافق ومصالح وأهداف السياسات القطاعية الداخلية الأخرى المكونة للسياسة العامة.

---

[1] أحمد النعيمي، السياسة الخارجية (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2009) ص 20

[2] علي حسين الشامي، مرجع سابق الذكر، ص45

4-**<u>الدبلوماسية والعلاقات الدولية</u>**: تتعلق العلاقات الدولية بمجموعة التفاعلات التي تحدث بين دولتين أو أكثر. ويعرفها "ريمون أرون" Raymond Aron على أنها تلك العلاقات القائمة بين الوحدات السياسية منذ عهد الدولة-المدينة اليونانية إلى غاية الدولة القومية الحديثة. في حين أشار "جون أستين" John Austin إلى الارتباط العضوي بين حقل العلاقات الدولية والدولة ومجالات التفاعل السيادية بمعنى آخر كل ذو صلة وظيفية بقضايا السلم والحرب والسياسة العليا والتي تنعكس على محصلة العمليات الدولية ببعديها السلمي والحربي. ووجد "محمد طه بدوي" أن العلاقات الدولية هي علم يعني بواقع تفاعلات الحقل الدولي واستقرائها بالملاحظة والتجريب أو المقارنة من أجل بناء شبكة تفسير وتوقع.[1]

وينظر إليها "جون بورتون" John Berton إنطلاقا من كونها العلم الذي يهتم بملاحظة وتحليل وتنظيم التفاعلات التي تحدث بين الكيانات الدولية بهدف جعلها آلية لتفسير التفاعلات الواقعة والتنبؤ بتبلورها أو بأخرى في المستقبل. وهو بذلك يعترض على فرضية مركزية الدولة في العلاقات الدولية مفضلا اعتبار هذه الأخيرة شبكة ينسج خيوطها عدد غير محدود من الفاعلين (تكون الدبلوماسية أحد أهم هذه الخيوط) والتي تقام فيها علاقات دولية بصرف النظر عن الحدود الجغرافية.

إن ذلك يعني أن العلاقات الدولية نتاج تفاعل مجموعة السياسات الخارجية للوحدات الدولية لذلك كانت الصلة بين العلاقات الدولية والسياسة الخارجية وثيقة خصوصا إذا علمنا أن طبيعة تلك العلاقات حصيلة للسياسات الخارجية للدول. ولما كانت الدبلوماسية هي أداة تنفيذ السياسة الخارجية للدول فإنه يمكن إعتبار الأولى أداة من أدوات تنفيذ السياسات السلمية في إدارة العلاقات الدولية.[2]

5-**<u>الدبلوماسية والحرب</u>**: يتبادر إلى الذهن بعد كل ما أوردناه على أن الدبلوماسية نقيضا للحرب والصراع من منطلق كونها الإدارة السلمية للعلاقات بين الكيانات السياسية فهي آلية تستخدم فن الإقناع بدل اللجوء إلى القوة. وهذا وإن كان صحيح إلا أنه يغفل الوجه الثاني لعملة الدبلوماسية والذي ارتبط بالحرب تاريخيا وبرز هذا الوجه بعد أن نحت "شيلنغ" Thomas Crombie Schelling مصطلحا جديدا سنة 1966 هو Coercive Diplomacy, La diplomatie coercitive في كتابه "الاستخدام السياسي للقوة"

[1] محمد طه بدوي، مدخل للعلاقات الدولية (بيروت: الدار المصرية للطباعة والنشر، 1971) ص 11

[2] زايد عبيد الله مصباح، الدبلوماسية مرجع سابق الذكر، ص33

والذي يعني التهديد بإستخدام القوة لإقناع الخصوم بعدم تغيير الوضع الراهن لمصلحتهم أو إجبار الخصوم على تغيير موقفهم أو الاستسلام.[1]

وأصبح ينظر إلى الدبلوماسية على أنها أيضا جزءا من الصراع المسلح حيث يكون المستهدف عقول الخصوم وميدان المعركة على حد سواء وفي هذه الحالة يكون التهديد بإستخدام القوة أكثر فاعلية في تحقيق الأهداف من الاستعمال الفعلي للقوة (الحرب). فدبلوماسية الحرب هنا هي اتصال بين الأطراف المتصارعة الغرض منه التأثير على توقعات الخصم وزيادة إدراكه للمخاطر الناجمة عن الإستخدام الفعلي للقوة ضده. ناهيك عن أننا أشارنا فيما سبق إلى المقولة الثنائية ل"ريمون أرون" : الحرب والسلم وتحكمها في قوانين سيرورة العلاقات في الحقل الدولي والتفاعلات الناجمة عن ذلك.[2]

ويبرز الارتباط بين الدبلوماسية والحرب على مستوى أول من خلال الدور الذي تلعبه في الإعداد للحرب من خلال عملها مثلا على حشد الحلفاء وتضليل الأعداء والأطراف المحايدة[3] ويعطي التاريخ أمثلة عديدة بداية من الحرب البروسية والحربين العالميتين وفي الأخير حرب الخليج الثانية والثالثة أين استعملت الدبلوماسية في حشد قوى الحلفاء عسكريا وماليا وسياسيا في استصدار القرارات من مجلس الأمن يضفي طابعا شرعيا على العمل العسكري ضد العراق. إن هذا المستوى يجعل من الدبلوماسية جزء من لعبة الحرب وليست دائما أداة لتجنب الصراع. وهذا ما ينقله لنا تعريف "وين كاتلين" Kathleen Wynne غير المنمق للدبلوماسية عندما اعتبرها فن انتقاء المعسول من الكلام إلى أن تجد حجارة تقذف بها.[4]

إن القول بهذا يدفعنا إلى إماطة اللثام عن الصورة التقليدية للدبلوماسية في علاقتها بالحرب وبالتالي إلى مستوى ثاني في العلاقة لكون الدبلوماسية تمثل مرحلة انتقال من حالة الحرب إلى حالة السلام ما يدفع إلى القول بأنها أوجه للتواصل في حالة الحرب وفي صناعة السلام ويخلق علاقة تكامل بينهما ذلك أن لكل حرب نهاية فإذا كانت بداية الحرب تعني النهاية الفعلية للدبلوماسية ومجالات التفاوض سلميا فإن

---

[1] اقتصادي أمريكي وبروفيسور في الشؤون الخارجية والأمن القومي حائز على جائزة نوبل في الاقتصاد، التحق بفريق موظفي البيت الأبيض الأمريكي لشؤون السياسة الخارجية وعمل مفاوضا.

[2] للمزيد يمكن الرجوع إلى: Stanley Hoffmann, Raymond Aron et la théorie des relations internationales, Institut Français des relations internationales, Politique étrangère N° 4, Hiver 2006, p 724

[3] جيريمي بلاك، تاريخ الدبلوماسية، ترجمة: احمد علي سالم، مراجعة: سعيد الغانمي (أبو ظبي: هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة، ط1، 2013) ص 15

[4] جوزيف إم سيراكوسا، الدبلوماسية قصة قصيرة جدا، ترجمة: كوثر محمود محمد، مراجعة: علا عبد الفتاح يس (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ط1، 2015) ص 09

نهاية الحرب تعني فتح الباب من جديد للدبلوماسية للتأسيس للوضع الجديد من خلال المعاهدات والاتفاقيات التي تنشأ جراء ذلك.

6-**<u>الدبلوماسية والجيوبوليتيك:</u>** بتأثير من التيار التطوري_الذي غذى الدراسات في مختلف الحقول المعرفية شبهت الدولة في فترة ما بالكائن الحي الذي ينمو ويتغير ويتطور أضاف إلى هذه الفكرة السويدي "رودلف كيلين" Rudolf Kiellen الشعور لهذا الكائن الحي وكان بذلك أول من استعمل مصطلح "الجيوبوليتك" فتعديله_اعتبر أن الدولة ليست كائنا حي وحسب، بل هي حسبه كائنا ذا شعور مزدوج، بقدرات فكرية وأخلاقية عظيمة تمثل الأرض التي نعيش عليها جسد هذا الكائن وعاصمة الدولة بمثابة القلب والرئتين وتمثل الأنهار وشبكات المواصلات والاتصالات أوردة هذا الكائن وشرايينه في حين تعتبر مناطق التعدين والصناعة والإنتاج الفلاحي بمثابة أطراف هذا الكائن. وتسعى الدولة/ الكائن الحي إلى تحقيق هدف أسمى هو أن تكون دولة قوية يهابها الجميع،

وانطلاقا من ذلك عرف الجيوبولتيك على أنها البيئة الطبيعية للدولة والقوة هي أ‘م ما تعنى به الدولة لأن حياتها تعتمد على التربية والثقافة والاقتصاد والحكم والهيبة وقوة السلطان، إنهيحاول التأكيد بهذه المقولة على أن الهدف الأسمى للعلم هو جعل الجغرافيا في خدمة الدولة أو بصيغة أخرى كيف يمكن لصناع القرار جعل الموقع الجغرافي مصدر قوة دولتهم في التعبير عن مواقفها السياسية في القضايا التي تعنيها إزاء الدول أ, المنظمات الدولية.

ويعرف "كارل هاوسهوفر" Karl Hawshofer علم الجيوبولتيك بأنه العلم القومي الجديد وهي عقيدة تقوم على حتمية المجال الحيوي بالنسبة لكل العمليات السياسية، إنه يعتبره بمثابة علم جديد للدولة يستند على الجغرافيا السياسية بدل أشياء أخرى. وعرفه "بيار ماري جالوا" Pierre Marie Gallois بأنه دراسة العلاقات الموجودة بين تسيير أو قيادة القوة على المستوى العالمي والإطار الجغرافي وبالقدرة على التخطيط خارج الإقليم.[1]

إن التعاريف الواردة لجيوبوليتيك المثقلة بمفاهيم القوة والسلطان وبحث الدولة عن الهيبة إقليميا ودوليا يوحي بتنافر الديوبوليتيك والدبلوماسية

[1] مريم مخلوف، الجيوبوليتيك، الموسوعة السياسية. تاريخ الإعداد 26-04-2018. على الموقع الإلكتروني: political-encyclopedia.org/dictionary/ goepolitics

المحور الثاني: التطور التاريخي للدبلوماسية:

اختلف الباحثون في تقديم تصنيف مانع وجامع لمراحل التطور التاريخي للدبلوماسية ومرد ذلك نابع من الخيط الرفيع الموجود بين الدبلوماسية والعمل الدبلوماسي والنظم الدبلوماسية. إذ بنى كل فريق تقسيمه لتطورها تبعا للأرضية التي ينطلق منها في تناوله لهذا الموضوع. بل أننا نسجل في هذا المقام أن الكثير من الكتابات الغربية ربطت بين تطور الدبلوماسية وتصنيف مراحلها والمحطات التاريخية المعينة التي عرفتها أوروبا والغرب. فالتعاقب المتداول لديهم عن تطورها والمرتبط بتاريخ أوروبا لم يعد كافيا بإعتراف بعض كتابهم إذ أصبح من الضروري أن يتغير هذا ليعطى مجالا أوسع ونصيبا عادلا لمساهمة المجتمعات غير الغربية في تطور الدبلوماسية.[1]

ومهما يكن الاختلاف بين التقسيمات التي سنحاول أن نوردها بإيجاز يجب أن نشير إلى أن تطور الدبلوماسية تاريخيا إرتبط أولا بكونها نشاطا إنسانيا عرف مراحل تطور مثله مثل جميع الأنشطة الإنسانية. وثانيا إرتبط تطورها أيضا بتاريخ تطور العلاقات الدولية وتبلور مفهوم الدولة.

وعموما يمكننا أن نبرز تياران أساسيان:

-التيار الأول يربط كتابه بين تطور الدبلوماسية والأحداث التي عرفها الغرب، "فكورنيليوس بلاغا" Cornelius Blaga يرجع الدبلوماسية إلى الكرسي الباباوي لأن الدبلوماسية البابوية حسبه هي التي خطت الخطوة الأولى للدبلوماسية في إيطاليا (في المدن الايطالية خصوصا البندقية). في حين يرى "ر.ب. موات" Robert Balmain Mowat في كتابه "الدبلوماسية والسلم" الذي نشره في 1936 على أنها بدأت فعليا عام 1451 أي مع نهاية حروب المائة عام التي كانت صراعا طويلا ببين فرنسا وانجلترا (من 1337 إلى 1453 أي 116 عاما)،[2] حتى وأن كان أشار إلى أنها مرت بثلاث مراحل:

-المرحلة الأولى بدأت سنة 476م واستمرت إلى 1475 واعتبرها فترة العصور المظلمة.

-المرحلة الثانية امتدت من 1473 إلى 1914 وتمثل الصيرورة التاريخية للدبلوماسية وفقا للنظام الدول الأوروبية.

-المرحلة الثالثة بدأت مع إعلان الرئيس الأمريكي "توماس وودرو ولسون" T.Woodrow Wilson لمبادئه الأربعة عشر للسلام سنة 1918 التي أطلق عليها "الدبلوماسية الديمقراطية.[3]

---

[1] جوزيف إم سيراكوسا، مرجع سابق الذكر ، ص 10

[2] علي حسين الشامي، مرجع سابق الذكر، ص 57

[3] فاضل زكي محمد، الدبلوماسية في النظرية والتطبيق، الجزء الأول (بغداد: منشورات جامعة بغداد، 1987) ص5

وتبرز نظرة الغرب لتطور الدبلوماسية أكثر عند "دافيد هل" D. J.HiLL في كتابة "تاريخ الدبلوماسية في التطور الدولي لأوروبا" لما أرخ لبروزها في القرن العشرين رابطا ذلك بمفهوم الدولة الحديثة وبزوغ الدبلوماسية العلنية.[1]

-التيار الثاني: ربط كتابه أمثال "نيكلسون" و"نيوملن" و"دوليل" و"عز الدين فوذه" و"حسين الشامي" وغيرهم بين الاجتماع والاتصال الإنساني والبدايات الأولى للممارسة الدبلوماسية. أي ارتباط البذور الأولى للدبلوماسية ببدايات إستقرار المجتمعات وتفاعلها فيما بينها في إطار من علاقات تتأرجح بين الصراع والتعاون لحل المشاكل التي تظهر بينها أو تحقيق المنافع التي تبحث عنها.

وقد أبرز الأستاذ "زايد عبيد الله مصباح" عامل قيام المصالح المشتركة أو المتضاربة في أحيان أخرى بين تلك المجتمعات الوضع الذي أدى إلى ظهور حركة تفاعل (اتصال) سلمي تجسدت في مظاهر متعددة كتبادل المنافع والاتفاق على تحقيق الأهداف المشتركة وحل النزاعات التي تنشب بينها من حين لآخر بسبب الصراع على القيم السائدة في تلك العصور القديمة مثل الصراع على مناطق الصيد أو منابع المياه. ويستشهد ب"نيكلسون" الذي أعتبر أن الدبلوماسية كظاهرة قديمة قدم الجماعات البشرية التي مارستها منذ فترات ما قبل التاريخ حيث كانت الجماعات البدائية تلجأ إلى التفاوض مع الجماعات الأخرى بقصد وقف الاقتتال وإتاحة الفرصة لنقل الجرحى ودفن الموتى.[2] إن هذا الشكل من التفاعل الذي كان يحدث بين القبائل والجماعات المنحدرة من أصل واحد إمتد ليشمل الوحدات الأكبر الممثلة في مماليك ودويلات تلك الفترة سواء في مصر أو الجزائر أو بابل وغيرها من الأمصار التي عرفت قيام الحضارات الأولى. وفي هذا الصدد أشار "فون سكالا" Von Scala إلى وجود ستة عشر ميثاقا هاما أبرمت بين هذه الدويلات بين القرن الخامس عشر والقرن التاسع قبل الميلاد منها ميثاق بابل المبرم سنة 1450 ق.م بين بابل ومصر القديمة.[3]

وتطورت الممارسة الدبلوماسية مع تطور الحضارات والدول حتى وصلت مرحلة التقنين والمأسسة وأصبحت الدبلوماسية مع هذا التطور نشاطا ومهنة وسلكا وتقليدا ومنهجا وعلما يتناول مظهرا هاما من مظاهر العلاقات الدولية.

---

[1] David Jayne, Hill, A history of diplomacy in international development of Europe, Newyork, Longmans Green and co, 1905, P37

[2] زايد عبيد الله مصباح، الدبلوماسية مرجع سابق الذكر، ص41

[3] نفس المرجع، نفس المكان.

الفرع الأول: الدبلوماسية في العصور القديمة:

إن التسليم بوجود تفاعل سلمي بين القبائل والجماعات منذ بدء التاريخ ينبع من مسلمة كون الإنسان كائن اجتماعي يميل إلى بني جنسه ويحتاج إليهم لتلبية مختلف حاجاته والحفاظ على بقائه لذلك يربط علاقات اجتماعية (ولكن أيضا سياسية واقتصادية) مع أفراد وحدته الاجتماعية لتمتد شبكة هذه العلاقات إلى الوحدات الاجتماعية الأخرى، وبهذه الصورة استطاع الإنسان أن يتطور ويبني الحضارات منذ القدم. ونفس تلك الحاجات التي كان يبحث على إشباعها دفعته إلى توسيع مناطق نفوذه (مثلا للصيد ولاحقا لأنشطة اقتصادية أخرى) ما جعله يحتك بمجتمعات أخرى، تراوح ذلك الاحتكاك بين علاقات حرب وعلاقات سلم.

إذا أننا في هذا التقديم لا يجب أن ننسى نقطتان أساسيتان: تتمثل الأولى في أن البناء الحضاري الإنساني ليس وليد حضارة الغرب بل هو قديم قدم الوجود الإنساني وتنقل لنا كتب التاريخ العديد من جوانب حضارات قديمة مثل حضارات: البابليين والأشوريين ومملكة زنوبيا والفينيقيين وغيرهم حتى وإن لم يتطابق البناء الحضاري الدولاتي لها بمفهوم الدولة الحديثة. والنقطة الثانية أن الحضارات منذ القدم لم تكن متتالية زمنيا كلها وإنما تزامن وجود الكثير منها. ما كان يعني بالضرورة تنافسها على الأقل على مناطق النفوذ والموارد عسكريا أو تفاعلها فيما بينها سلميا وإقامة علاقات ودية أخذت العديد من الأشكال منها الاجتماعية –الزواج والمصاهرة بين الملوك– ومنها التجارية وحتى معاهدات الدفاع المشترك والنصرة. بالإضافة إلى تبادل الهدايا في صور مختلفة تعبيرا عن العلاقات الشخصية لكن في نفس الوقت العلاقات دبلوماسية حتى وإن لم يكن هنالك جهازا للدولة (في المفهوم الحديث) يتكفل بها.

وبالنظر إلى التاريخ الطويل للمجتمع البشري فإننا لن نتتبع أثار النشاط "الدبلوماسي" القديم كله وإنما سنكتفي بتناوله في بعض المجتمعات مثل اليونان وروما وبعض الحضارات الآسيوية وعند العرب القدامى لنختمه بعرض موجز عن هذا النشاط في الجزائر القديمة. أي أننا سنحاول أن نقدم صور من ممارسة السياسات الدبلوماسية في مراحل بعينها من التاريخ القديم. لكننا قبل ذلك وتأكيدا لما سبق الإشارة إليه في التقديم للتطور التاريخي للدبلوماسية نسمح لأنفسنا بعرض بعض الصور التي تدلل على البذور الجنينية للدبلوماسية:

–تعود مهنة الدبلوماسي إلى زمن مفرط في القدم فقد أرخ "ديفيد رينولدز" David Reynolds بداية ظهورها للعهد البرونزي على أقل تقدير، وتكشف وثائق قديمة تعود إلى منتصف القرن الثامن قبل الميلاد لمملكة الفرات عن وجود مبعوثين متنقلين تحركهم قضايا الحرب والسلم في عالم تلك الفترة بالرغم من أنه كان

عالما بدائيا بمعايير العصر الحديث لا تحكمه إلا قواعد قليلة وتفصل بين أجزاءه مسافات طويلة إلا أنه كان شكلا واضحا من أشكال الدبلوماسية.[1]

-عثر في المنطقة المعروفة الآن بشمال إيران على أول أثر باق يدل على الأنشطة الدبلوماسية وهو عبارة عن خطاب نقش على لوح حجري يعود إلى قرابة 2500 سنة ق.م حمله على الأرجح مبعوث سافر ذهابا وإيابا وقطع مسافة 1200 ميل بين مملكتين. وجرت آنذاك عادة إرسال الحكام المبعوثين بعضهم إلى بعض لأسباب مختلفة منها الحيلولة دون وقوع حرب ووقف العداء وإبرام المعاهدات لاستئناف العلاقات السلمية وتعزيز التجارة.[2]

-1278 ق.م إبرام معاهدة سلام تم نقش نصها على لوح من الفضة بين "رمسيس الثاني" ملك مصر و"حتثيار" ملك الحيثيين نصت على السلام بين الطرفين والتحالف الدفاعي المشترك وتبادل اللاجئين السياسيين.[3]

-ويرى "الشامي" أن تطور العلاقات الاجتماعية ودخول المجتمع القبلي مرحلة أعلى أديا إلى ظهور بعض القواعد والأعراف والأهداف التي سعى إليها المبعوثين وطبقوها في علاقات التكوينات الاجتماعية آنذاك. فكانت تنشأ البعثات الدبلوماسية عند الإعلان عن تولي زعيم جديد للسلطة وتتويجه أو وفاة زعيم أو غيرها من الممارسات السياسية القديمة للسلطة. كما كان يجري الاتصال والتباحث قصد المصاهرة والزواج والبحث في شؤون الصيد والأعياد والشعائر الدينية.[4]

1-<u>الدبلوماسية في حضارة الشرق الأوسط القديمة</u>:

تأسست علاقات بين الشعوب القديمة في الفترة الممتدة بين عامي 3500 ق.م و3000 ق.م ويشير الشامي" إلى أن الدبلوماسية والعلاقات الدولية كانت نشطة في هذه الفترة في الشرق الأوسط أين قامت مدنيات إمتدت من أرض ما بين النهرين (دجلة والفرات) إلى وادي النيل، محاطة بمدن صغيرة أو دويلات مدنية كان أكبرها إمبراطورية الكلدانيين والبابليين والفراعنة في مصر. وقد انعكست سمات المجتمع

[1] جوزيف إم سيراكوسا، مرجع سابق الذكر، ص 09
[2] نفس المرجع، ص14
[3] زايد عبيد الله مصباح، الدبلوماسية مرجع سابق الذكر، ص42
[4] علي حسين الشامي، مرجع سابق الذكر، ص 60

الآسيوي آنذاك على العلاقات الدولية وشكلت قاسما مشتركا لحضارات واسعة تمتد من مصر إلى سوريا وبلاد فارس واتسمت ممارسة السلطة السياسية ب:

-المركزية القوية في إدارة شؤون الحكم فالحاكم يجسد الدولة التي تذوب في شخصه -شخصانية ممارسة السلطة-.

-ارتبطت أهداف السياسة الخارجية في العلاقات الدولية آنذاك بأهداف ورغبات الأباطرة والملوك.

-كانت النزاعات بين الأباطرة والملوك تحل غالبا بالحرب.

-حل النزاعات بالحرب لم يمنع قيام علاقات سلمية بينهم بموجب اتفاق أو تعاهد بعد مفاوضات يقودها مبعوثين أو رسل يحظون بثقة الملوك ويحظون بالحفاوة والتكريم وحماية في بعثتهم.

وتبين الآثار هذه العلاقات السلمية منها العثور في منطقة "الكلدة" على آثر حجري يرجع تاريخه إلى 3000 سنة ق.م ويتضمن نقوشا مسمارية على شكل مخروطات مدببة تفيد قيام علاقات سلمية بين دويلات منطقة الأردن. كما يشار أيضا إلى معاهدة وقعت بين "ناران سن" Naran Sin وأحد ملوك العصر الأكادي. ازدهرت الإمبراطورية الأكادية في الفترة ما بين 2200 و 2400 ق.م في وسط بلاد الرافدين أساسها "سرغون الأول" (بعض المراجع تشير إلى تأسيسها من قبل "شاروكين" سنة 2350 ق.مِ[1]) بعد حربه مع مملكة "كيش" تل أحمير حاليا شمالي مدينة سومر واستولى على مجمل بلاد سومر بعدها أسس في مكان خال عاصمة جديدة له سماها أكاد ومن هنا أخذت دولة الأكاديين تسميتها.[2]

<u>النشاط الدبلوماسي في الحضارة الأشورية</u>: لعب "أشور ناصر بال الثاني" (883-859 ق.م) دورا هاما في توسيع رقعة دولة الأشوريين إلى أن وصلت سواحل البحر الأبيض المتوسط وتراضى مع الأقاليم الجديدة التي فتحها عسكريا على الإتاوة (مثل تحصيله لها من الملك "كومخ" أحد ملوك مماليك الحثية الشمالية) وكانت تلك أول سمة للعلاقات السياسية التي تصب في خانة الدبلوماسية. وخلفه ابنه "شلمنصر الثالث" الذي استمر في حملاته العسكرية منها 19 حملة على سوريا حاليا وقد دفع هذا بعض ملوك مماليك الحيثية إلى مهادنته وقبول دفع الأتاوات والتوفير على أنفسهم مشاق ومخاطر ومصاريف الحرب

[1] عيد مرعي، اللسان الأكادي (سوريا: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2012) ص7

[2] ك. ماتفيف وأ. سازونوف، حضارات ما بين النهرين العريقة، ترجمة: حنا أدم (دمشق: طبعة دار المجد، 1991) ص 9

معه.[1] إن هذا نموذج عن بروز المفاوضة بعد أو إلى جانب الحرب لحسم النزاعات وحل الخلافات في منطقة آشور ومماليك الحثيين. وهذا يدفع إلى القول أن مجتمعات الشرق الأوسط طورت علاقات وسياسات خارجية وعرفت الممارسة الدبلوماسية.

الدبلوماسية عند البابليين: عرفت الفترة بين 626-539 ق.م صراعا بين البابليين والمصريين على الموارد -أخشاب، أحجار، معادن- التي كانت تزخر بها سوريا والتي كان يحصل عليها الأشوريون ويحتاجها البابليون في مشاريعهم العمرانية ويتطلع إليها المصريون الذين كانوا يطمحون إلى بسط سيطرتهم على المنطقة والذين تفطنوا لتطلعات الملك البابلي "نبوبلاصر" إلى بلاد الشام فوقفوا في حلف مع الدولة الآشورية بكل ما يملكون من قوة بهدف منع سقوط آشور في يد البابليين وحلفائهم الميديين. ونسجل في هذه الأحداث تحالف البابليين مع الميديين وتحالف المصريين مع الأشوريين مع ما يحمل ذلك من مباحثات لتحديد أشكال وشروط الحلف، الشيء الذي يدلل على انتشار الممارسة الدبلوماسية بين تلك الحضارات وغيرها.[2]

الدبلوماسية في حضارة الشرق القديم (الصين والهند): عرفت أسيا حضارات قديمة نشأت على أرضية فلسفية مغايرة لتلك المأخوذ بها في حضارات البابليين والحثيين والأشوريين والمصريين القدامى وحتى الحضارات الغربية القديمة -اليونانية والرومانية-. إن نظرتهم الفلسفية أحاطت الممارسة الدبلوماسية بهالة قدسية نابعة من الديانة السائدة في المنطقة آنذاك -البوذية والبراهمية-. وكان التأصيل النظري للممارسة الدبلوماسية والعلاقات الدولية على يد الفيلسوف "كونفوشيوس" -551-479 ق.م الذي عمل طويلا في وظيفة حكومية والذي رجح توافر الفضيلة في المبعوثين الدبلوماسيين الذين يتم اختيارهم لتمثيل دولهم في الخارج عندما ذهب إلى أن النظام القديم لقانون الشعوب هو أن تتكون جماعة دولية

[1] أحمد زيدان خلف صالح الحديدي، علاقات بلاد آشور مع المماليك الحثية الحديثة في شمال سوريا 911-623 ق.م، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الفلسفة اختصاص التاريخ القديم، كلية الآداب جامعة الموصل-العراق، 2005، ص41-44

[2] أحمد حبيب سنيد الفتلاوي، العلاقات البابلية-المصرية في العصر البابلي الحديث 626-539 ق.م، العراق: مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، مجلد 2 العدد 1 جوان 2012، ص 305

توفد لها الدول الأعضاء مندوبين يمثلونها تختارهم من بين أكثر المواطنين فضيلة وكفاية.[1] وذلك انطلاقا من المذهب الذي أقامه وضمنه كل التقاليد الصينية الموجهة للسلوك الاجتماعي والأخلاقي في إطار فلسفي قائم على القيم الأخلاقية التي يجب أن تسود المجتمع وأن خدمة الشعب سبب وجود الحكومة تطبيقا لمثل أخلاقي اعلي درج عنده وهو أحب لغيرك ما تحب لنفسك.

فالصين رغم أنها استمتعت بعزلة آنذاك ناجمة عن المحيط الطبيعي الموجودة فيه في التأسيس لحضارة يعتبرها بعض المؤرخين أمثال "أندرسون" Anderson أقدم الحضارات الإنسانية إذ تعود إلى 3000 سنة ق.م وكانت تنظر إلى فترة قريبة إلى الأوروبيين على أنهم همج وبرابرة،[2] لكن الهالة الأسطورية التي تحيط بالتأريخ لها تدعو إلى الشك في ذلك لكنه لا يمنع من وجود حضارة قديمة أسست لدولة لها علاقات دبلوماسية آنذاك مع جيرانها مثل دولة الإمبراطور "فوشي" 852 ق.م وحكم الأسرة الرابعة "شين" Lee Chin 221–207 ق.م والتي يعتقد أن اسمها المحرف يمثل تسمية الصين.

وقد حدد الفيلسوف "كوانج شينج" بعض المبادئ التي يجب أن تقوم عليها العلاقات الخارجية للصين أهمها تفضيل سياسة تمزج بين الحرب والدبلوماسية (سبق تناول هذه العلاقة) كأنجع الوسائل لتنفيذ وتحقيق مصالح الدولة الخارجية مع ميل أكثر لاستخدام القنوات السلمية على الحرب. كما دعى إلى تخصيص الدولة لثلث ميزانيتها للاتصالات والبعثات الدبلوماسية. واتبعت الممارسة الدبلوماسية في الصين قواعد محددة في التعامل الدبلوماسي منها قواعد الأسبقية ومراسيم الاستقبال وألزمت مبعوثيها بتعليمات متعلقة بسلوكهم الشخصي في الخارج واستقصائهم للمعلومات بطرق سرية.[3]

أما الممارسة الدبلوماسية في الحضارة الهندية القديمة فيمكن استقراؤها من كتب الهنود المقدسة خاصة الفيدا والمانو أو قانون مانو Manou التي تعود إلى 1500 ق.م حسب المؤرخين[4] التي انتشرت في الهند منذ القرن العاشر ق.م وتضمن قواعد خاصة بالسياسة الخارجية والسفراء وشؤون الحكم تطبق على المبعوثين الدبلوماسيين. ومن بين هذه القواعد:

---

[1] علي أبو الهيف، مرجع سابق الذكر، ص97

[2] للمزيد عن تاريخ الحضارة الصينية يمكن الرجوع إلى: ويل وايريل ديورانت، قصة الحضارة: الشرق الأقصى الصين، ترجمة:محمد بدران، ج4 (بيروت: دار الجيل للنشر والتوزيع، ب.ت) ص10 وما بعدها

[3] علي حسين الشامي، مرجع سابق الذكر، ص66

[4] سو هاملتون، الفلسفة الهندية، ترجمة: صفية مختار (القاهرة: مؤسسة الهنداوي للتعليم والثقافة، ط1، 2016) ص 30–31

°على السفراء الإلمام بكل القواعد الدينية المعروفة باسم "Artha-Sastras" التي تقدم معلومات مهمة للسفراء بشأن التجسس والقضايا النفسية ومسألة النسب والاستقامة والمعرفة التاريخية والجغرافية والاتسام بالشجاعة والفصاحة.[1]

°يطلع السفير بمهمة العلاقات الخارجية إلى درجة أن الحرب اعتبرت المهمة الأولى للدبلوماسية ويعتمد عليها أكثر من مهمة السلم، ويستشهد الأستاذ "الشامي" بالمادة 65 من قانون "المانو" التي جعلت من الحرب والسلام يعتمدان على السفير، ويجد ذلك تفسيره في نظرة العداء للأجنبي التي كانت سائدة في الهند في تلك الفترة. والملاحظ ذلك التناقض بين هذه النظرة وبين الفلسفة الصينية التي رأينا على أنها تجنح للسلم.

°في مجال التفاوض على السفير أن يتفطن لأهداف الملك الأجنبي ويستقرئها من الإشارات وحركات الحاكم ومبعوثيه السريين وخدمة لمصالح بلاده وأهدافه عليه أن يمد قنوات الاتصال بينه –السفير– وبين الطامعين والناقمين المحيطين بالملك الأجنبي.

°حسب "نيكولسون" فإن قواعد وتعاليم قانون "مانو" تشمل مجموعة كاملة لأحكام الدبلوماسية منها ما كانت في الحروب عن قتل اللاجئين من غير المحاربين وأخذا الجرحى منهم للعناية بهم.[2]

واستنادا على قوانين وسجلات الهند القديمة يؤكد الأستاذ "فاضل زكي محمد" أن تعيين السفراء من واجب الملوك ويكون من بين الرجال الذين يتسمون بالكفاءة والمكانة الطيبة والشرف والقدرة العالية على تمثيل البلاد أحسن تمثيل، كما أضاق أنه من بين التفضيلات التي تجعل من السفير ذا قدرة وقابلية عالية هي أن يفهم همسات محدثيه ويقرأ بين سطور ذلك الحديث ويفهم إشاراتهم وتقاطيع وجوههم.[3]

2-**<u>الدبلوماسية في الحضارة المصرية القديمة</u>**: يرى المؤرخين أن مصر الفرعونية من بين أقدم مواطن الحضارات الإنسانية ودامت قرابة الثلاث ألاف سنة بدأت في حوالي 3150 ق.م عندما وحد الملك "مينا" جنوب وشمال مصر معا. وقسم حكمها المؤرخ "مانيتون" Manethon على ثلاثين أسرة ملكية

[1] علي حسين الشامي، مرجع سابق الذكر، ص 66.
[2] نفس المرجع، ص 67
[3] فاضل زكي محمد، مرجع سابق الذكر، ص 14

(الدولة القديمة، والوسطى، والحديثة) اختلفت مواطنها وما اتخذته من عواصم وتباين حكمها.[1] وعاصرت واحتكت بحضارات جيرانها وقد تباينت علاقات الحضارة المصرية معهم بين السلم والمهادنة وعلاقات الحرب. وإن كانت بدأت بالمعارك الحربية التي خاضها المصريون خارج حدودهم وجعلتهم يعرفون الشعوب الأجنبية أكثر ويفهمون العلاقات بين الدول.

وينقل لنا التاريخ الكثير من صور هذه العلاقات منها تحالف المصريون مع شعب الميتاني القديم لتشكيل كتلة واحدة ضد هجمات الحيثيين. واضطرتهم الظروف الدولية فيما بعد إلى تغيير سياستهم حفاظا على وحدة أقاليمهم. وعقدت مع الحيثيين معاهدة سنة 1278 ق.م تبرز التوجه الجديد للسياسة الدولية حيث إلتزمت معهم بالدفاع المشترك.[2] وسميت هذه المعاهدة بمعاهدة "قادش" دونت على ألواح من معدن الفضة ومثلت تطورا في الدبلوماسية في مصر إذ أنشأت هذه الأخيرة ديوان خاص بالشؤون الخارجية يقوم على رعاية وكتابة وتسجيل وحفظ المراسلات الدبلوماسية إلى جانب وجود للكتاب بالبلاط الفرعوني وخبراء في اللغات السامية خصوصا البابلية.[3]

وبالنظر إلى أهمية معاهدة "قادش" (1278 ق.م) النابعة من كونها وثيقة تاريخية مهمة في القانون الدولي والقانون الدبلوماسي حسب ما أورده الأستاذ "الشامي"، وأبرمت في مرحلة شهدت فيها الدبلوماسية تطورا معينا عند المصريين في إنشاء ديوان خاص للشؤون الخارجية مهامه الأساسية تمثلت في كتابة وتسجيل وحفظ ورعاية المراسلات الدبلوماسية بالإضافة إلى وجود تكوين دبلوماسي مثله وجود مدرسة للكتاب في البلاط الفرعوني وخبراء في اللغات السامية خصوصا البابلية فإننا سنستعرض على عجالة البعض من أحكامها التي تنقل لنا صورة عن تبلور وتطور وتنظيم العلاقات الدولية عند قدماء المصريين:

-أهمية المبعوثين والرسل والاعتراف بمركزهم في تحقيق السياسة الخارجية.

-التأكيد على إقامة علاقات ودية والعمل على إشاعة السلام المؤسس على ضمان حرمة أراضي الدولتين الفرعونية والحيثية وتحديد التحالف والدفاع المشترك.

-أكدت المعاهدة على مبدأ رعاية الآلهة للعهد كقسم وتحريم النكث به كما تشهد عليه العبارة الواردة في المعاهدة: "ولتكن العهود في حماية آلهة بلاد وآلهة بلاد مصر، وليكن هؤلاء الآلهة شهودا على هذه

---

[1] محمد جمال الدين مختار (وآخرون)، تاريخ الحضارة المصرية العصر الفرعوني، المجلد الأول (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ب.ت) ص92

[2] عبد المنعم أبو بكر (وآخرون) مرجع سابق الذكر، ص 128

[3] علي حسين الشامي، مرجع سابق الذكر، ص 63

العهود. وهنا نتوقف للإشارة إلى المعطى الأنثروبولوجي في الممارسة الدبلوماسية أ،ذاك والتي يجسدها رابط المقدس بالدبلوماسي.

-مبدأ تسليم المجرمين والعفو عنهم دون تمييز بين المجرم العادي والسياسي.

وأبرز الأستاذ "الشامي" أهمية هذه المعاهدة في تاريخ العلاقات الدولية في ثلاث نقاط يراها أساسية:

-تعد هذه المعاهدة أقدم وثيقة مكتوبة حتى الآن في القانون الدولي.

-بقيت هذه المعاهدة إلى غاية العصور الوسطى نموذجا يتبع من حيث الشكل في إبرام المعاهدات لكونها تضمن مقدمة ومتن وخاتمة.

-رسمت هذه المعاهدة صورة صادقة وأمينة عن أوضاع الممالك في الشرق القديم وعن انصهار الدولة بشخص الحاكم/الملك/ الإله.[1]

ويشير "عبد المنعم أبو بكر" إلى ذلك القدم الموغر في زمن العلاقة بين الحضارة المصرية والمغرب العربي جسدها انتقال المجموعات البشرية السلس -دون حروب- بين المنطقتين بل واستعارة المصريين من مناطق المغرب العربي القديم للإلهة في هيئة بشرية لأن المعروف عن معبودات المصريين القدامى أنها كانت على هيئة حيوانية.[2] ناهيك عن انتقال الصنائع والحرف ما يدلل على الاحتكاك الحضاري بين المنطقتين وبالتالي وجود علاقات سلمية في أغلبها بينهما. ونضيف إلى ما ورد أن البعثات والحملات كانت جزءا مهما من النشاط الحكومي بالنظر إلى مطامع الغزاة في هذه المنطقة وبروز قوى كان من الضروري مواجهتها عسكريا أو الاتفاق معها.[3]

وامتدت علاقات مصر الفرعونية إلى الفينيقيين والبابليين والأشوريين واليونان وغيرهم إذ تشير الدراسات التاريخية (للمؤرخ "فون سكالا") إلى إبرامها لستة عشر ميثاقا في الفترة بين القرن 15 ق.م والقرن 9 ق.م وبلغ عدد الرسائل والمراسلات الدبلوماسية المنقوشة على ألواح من الصلصال 360 لوحا المتبادلة بين فراعنة الأسرة الثامنة عشر التي حكمت مصر بين القرنين 15 و14 ق.م وبين ملوك بابل وميتاني

[1] علي حسين الشامي، مرجع سابق الذكر، ص 64-65

[2] بن السعيدي سليمان، علاقات مصر بالمغرب القديم منذ فجر التاريخ حتى القرن السابع قبل الميلاد، أطروحة دكتوراه دولة في التاريخ القديم، تحت إشراف: أ.د. محمد البشير شنيتي، قسم التاريخ والآثار، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، الموسم الجامعي 2008-2009، ص

[3] عبد المنعم أبو بكر، مرجع سابق الذكر، ص 114

والحثيين وغيرهم مكتوبة باللغة البابلية، اللغة الدبلوماسية المتداولة آنذاك.[1] وكان أول تلك المواثيق ذلك الذي أبرمته مصر وبابل عام 1450 ق.م.

3-**الدبلوماسية في الحضارة الفارسية**: نكتفي في هذا المقام بالإشارة إلى أنه كانت للإمبراطورية الفارسية أطماعا توسعية اتجاه جيرانها خصوصا المدن اليونانية، فقد سعى الفرس مثل غيرهم من القوى إلى الأرض والماء وكان ذلك يعني السيطرة وإخضاع الآخرين، ونظرت الدول اليونانية خصوصا إلى الممارسات الفارسية الدبلوماسية بصفتها توظيفا للتهديدات والتملق من أجل ضمان الانصياع لأطماعها في الهيمنة ونزعتها التوسعية وكان ينظر إلى قبول ذلك بوصفه وسيلة لتحقيق ذلك التوسع. وقد صاحب هذا الوضع حسب "جيريمي بالك" Jeremy .Black دبلوماسية حذقة نجحت في عام 480 ق.م إلى استمالة كثيرا من الدول اليونانية. فبجانب صورتها الإمبريالية كانت للإمبراطورية الفارسية أيضا نوعا من الدبلوماسية الأشد مكرا.[2]

إن الدبلوماسية القديمة للشرق تلمسها الباحثون من خلال الآثار التاريخية التي اكتشفت على الألواح الأشورية وفي التاريخ الصيني والهندي وبلاد فارس وأبانت عن وجود علاقات ذات طابع دولي بين الشعوب القديمة في الفترة الممتدة بين سنة 3500 ق.م و 3000 ق.م إلى درجة دفعت الأستاذ "الشامي" إلى الحديث عن دبلوماسية "نشطة" في هذه الفترة بالنظر إلى المدنيات التي قامت في منطقة مابين النهرين (دجلة والفرات) إلى غاية نهر النيل وشهدت قيام إمبراطوريات كبيرة مثل إمبراطورية الكلدايين والبابليين على جهة الفرات وإمبراطورية الفراعنة على جهة نهر النيل وبينهما بلاد فارس هذا ناهيك عن ما أسست له الحضارة الصينية والهندية في الشرق الأقصى والقريبة نسبيا من الإمبراطوريات السابقة الذكر.

واصطبغت العلاقات بين هذه الكيانات بسمات المجتمع الآسيوي التي شكلت قاسما مشتركا بينها وكانت السلطة السياسية (وحتى باقي السلطات) مركزة في يد الإمبراطور بشكل قوي في إدارة شؤون الحكم والدولة، فالحاكم/ الملك/ الإله هو الذي يجسد الدولة ويتصرف في مقدراتها ويتحكم برعاياها حسب ما تمليه عليه إرادته الشخصية لذلك كان يخطط للدبلوماسي والعلاقات مع باقي الإمبراطوريات وتنفذ في أغلب الأحيان لخدمة السياسة الخارجية التي يرتضيها أو يحدد أهدافها الأباطرة لكن يجب الإشارة إلى

[1] علي أبو الهيف، مرجع سابق الذكر، ص 76-77

[2] جيريمي بلاك، مرجع سابق الذكر، ص 23

أولوية الحرب على السلم في هذه الإمبراطوريات انطلاقا من كون أغلب المعضلات العامة والخاصة كانت تنتهي إلى النزاع وتحل بالحرب وكانت العلاقات السلمية تنظم بالاتفاق والمعاهدة تكتب باللغة البابلية التي كانت لغة الدبلوماسية آنذاك. لعل ذلك ما دفع "جنيه" إلى اعتبار الدبلوماسية أقدم علم بالنظر للقواعد التي أسست لها الإمبراطوريات القديمة في علاقاتها السلمية.[1]

4-**<u>الدبلوماسية في عهد الإغريق</u>**: يذهب المؤرخون إلى أن الإغريق طوروا في فترة مبكرة نظاما دقيقا في مجال الاتصال الدبلوماسي وإن لم يعرفوا نظاما ثابتا للعلاقات الدولية، وذلك بالنظر للتطور الذي عرفه الفكر السياسي في عهدهم عموما وطبيعة النظام السياسي الذي عرفته حضارتهم والمتسم أساسا بسواد الديمقراطية المباشرة والدور الذي يلعبه نواب وممثلي الشعب في تسيير الشأن العام (Le sénat) بالإضافة إلى قيام هذا النظام على أساس نظام المدينة التي كانت النواة الأولى لظهور الدولة في شكلها الحديث. وبرزت هنالك العشرات من المدن المتجاورة التي كانت تربطها مصالح مشتركة تفرض عليها استحداث اتصال دبلوماسي كلما دعت إلى ذلك الحاجة واتخذ هذا الاتصال شكل إيفاد رسول برسالة خاصة من مدينة إلى أخرى وكان لكل حاكم مناد خاص ينقل إرادته للشعب. وكثيرا ما كان المنادي يلعب دور الرسول لإعلان رغبة الحاكم لدى آخر والتفاوض معه فيما يعهد إليه من مسائل. ولذلك يرى بعض المؤرخين أن هذا المنادي/ الرسول أول صورة للمثل الدبلوماسي لجأت إليه المدن اليونانية.[2] ويكفي في هذا المقام للتأكيد على الدور الإغريقي في تطور الدبلوماسية الإشارة إلى أن مصطلح الدبلوماسية في حد ذاته نحت في عهدهم.[3]

وفي الفترة الممتدة بين مارثون وفيرونا طور الإغريق مناهج متعددة للمفاوضة، فعرفوا مبدأ التسوية بالتراضي أو المصالحة كإشارة عن الرغبة في وقف الأعمال العدوانية. كما عرفوا الهدنة المحلية المؤقتة وفي مراحل لاحقة عرفوا التقارب أي عقد الاتفاق التام من خلال تبنيهم لنظام الاتفاقات العلنية والمعاهدات والتحالف والهدنة المقدسة التي تعقد في فترة الألعاب الأولمبية. ويشير "جيريمي بلاك" إلى أن الإرث الإغريقي شمل مفاهيم مثل الحياد وأساليب التحكيم وممارسات من قبيل الحصانة الدبلوماسية للرسل وتزويد المبعوثين بأوراق الاعتماد. وظل الإله الإغريقي "هرمس" لفترة طويلة مرتبطا بالدبلوماسية

[1] علي حسين الشامي، مرجع سابق الذكر، ص 61

[2] غازي حسن صباريني، الدبلوماسية المعاصرة (الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط3، 2011) ص 23-24

[3] انظر ما أوردناه في محور مفهوم الدبلوماسية وأصل الكلمة.

كرمز وحام وكثيرا ما كان يصور كرسول حامل لعصا البشارة.[1] وقسم الأستاذ "الشامي" تطور الأساليب الدبلوماسية في عهدهم إلى ثلاث مراحل:[2]

1-مرحلة الدبلوماسي المنادي أو المنادين أو حملة الأعلام البيضاء يمتلكون سلطة دينية بالنظر إلى كونهم تحت رعاية الإله "هرمس" الذي يمثل السحر والخداع والحيلة والمماطلة وهذا شكل من أشكال التفويض الإلهي الذي أعيد ابتكاره في العصور الوسطى، ويقوم بدور الوسيط بين العالمين: العلوي والسفلي. ومن دور الوساطة هذا بين العالمين يستلهم دور الوساطة السلمية بين الجماعات.

2-مرحلة الدبلوماسي الخطيب: تمثل تطورا بالمقارنة مع المرحلة السابقة إذ كان يتم اختيار المبعوثين من بين الخطباء والفلاسفة والحكماء. وكانت المفاوضات في هذه المرحلة تدار شفهيا إذ كان كل عضو من أعضاء السفارة ملزما بتقديم خطابا معدا لإقناع الطرف الآخر بوجهة نظرهم.

3-مرحلة كثافة النشاط الدبلوماسي التي ارتبطت بازدهار حضارة الدولة المدنية وتقدم وسائل الاتصال في تلك المرحلة حيث تكررت البعثات الدبلوماسية ما جعلها تقترب من التمثيل الدبلوماسي ونشط عمل الرسل والمفوضين. وقد أنتجت هذه الكثافة في النشاط قواعد خاصة بالتمثيل الدبلوماسي انتقلت إلى الحضارات اللاحقة منها:

° حصانة السفراء وعدم التعرض لشخص المبعوث وعدم خضوعه الممثل للقانون والقضاء الداخلي في الدولة/ المدينة التي يوفد إليها.

° اعتبار إرسال البعثات الدبلوماسية حق من الحقوق الأساسية للمدينة عند الإغريق يقابله التزام الدولة الموفد إليها باستقبال هذه البعثات إذا لا يحق لأي من المدن الإغريقية رفض الدخول في علاقات دبلوماسية فيما بينها. لكن الإغريق لم يعرفوا الثبات والاستقرار في التمثيل الدبلوماسي فالسفارة كانت تتكون وتنشأ لمهمة مؤقتة ومحددة وقصيرة الآجال.

° لم ينحصر النشاط الدبلوماسي عند الإغريق في بعثات الحكام بل كانت البعثات قائمة أيضا بين المجالس النيابية للمدن الإغريقية والتي تمثل الإرادة الشعبية بالنظر إلى كون السيادة الفعلية في ذلك العصر كانت للشعوب ممثلة في المجالس النيابية والجمعيات التي كانت تباشر فعليا الحقوق المرتبطة بالسيادة الثابتة للدولة ومنها حق إرسال البعثات الدبلوماسية.

---

[1] جيريمي بلاك، مرجع سابق الذكر، ص 27

[2] علي حسين الشامي، مرجع سابق الذكر، ص 86-69

° حرم على المبعوث الدبلوماسي قبول أي هدية أو مزية من الدولة/ المدينة المضيفة والإخلال بهذا الالتزام يعرض صاحبه لعقوبة الإعدام.

° أخذ الإغريق بمبدأ حق اللجوء السياسي في قانونهم الدبلوماسي.[1]

° إستخدام أساليب التحكيم عند نشوب النزاعات وجاء ذلك صراحة في معاهدة الصلح بين أسبارطة وأرجوس المبرمة سنة 470 ق.م.[2] ومعاهدة طيبة وأثينا التي نصت على قيام مدينة لاميا بالتحكيم بينها إذا ما نشب خلاف حول تفسير بنود المعاهدة.

إن الممارسة الديمقراطية عند اليونان صبغت ممارستهم الدبلوماسية ويظهر ذلك أولا على المستوى المؤسساتي حيث تذكر الكتابات على أن من الوظائف الأساسية للمجلس النيابي أو مجلس الأعيان في أثينا والذي تشبه مهمته مهام مجلس الوزراء في العصر الحالي إعلان الحرب وتوقيع معاهدات السلام حتى وإن كان في العادة لا يبث في مثل هذه المسائل الهامة إلا بعد موافقة الجمعية العمومية (الإكليزيا) لكونها أعلى سلطة سياسية.[3] وثانيا من الناحية الشكلية فإذا أفرزت المفاوضات معاهدة واتفاق حفرت شروطها على لوحة حتى يتمكن الجميع من رأيتها وكان التصديق عليها يتم بتبادل عام لليمين المنعقد لذلك قلنا على أن الإغريق كان أول من تبنى نظام الاتفاق العلني.

إن اتساع وكثافة نطاق العلاقات الدولية بين الشعوب الإغريقية بالمقارنة مع ما عرفته الشعوب الأخرى دفعت إلى أن تتجمع فئات من اتحادات تعاهدية وكان مندوبوها يلتقون في جمعيات خاصة تدعى الأمفكتيونية amphictionis وهي تشبه حاليا ما يسمى بدبلوماسية المؤتمرات، تعقد بصفة دورية من أجل مناقشة المسائل الهامة وإيجاد حلول للنزاعات التي تقوم بينهم. وتحولت هذه الجمعيات مع القرن الثامن قبل الميلاد إلى مؤسسات منتظمة إذ أصبحت تعقد بانتظام مرتين في السنة: مرة في الخريف وأخرى في الربيع في كل من مدينتي: ترييموفيلي وديلف. لقد دفعت هذه الجمعيات في هذه المرحلة باتجاه نشوء الدبلوماسي الخطيب الذي يفترض فيه التحلي بمواهب أرفع من المنادي من أجل الدفاع عن القضايا التي تهم موكليه.[4]

---

[1] عبد العزيز محمد سرحان، قانون العلاقات الدبلوماسية والقنصلية (مصر: مطبعة جامعة عين شمس، 1974) ص12-13

[2] بطرس بطرس غالي ومحمود خيري عيسى، المدخل في علم السياسة (القاهرة: المكتبة الأنجلو المصرية، 1989) ص 340

[3] نور الدين حاروش، تاريخ الفكر السياسي (الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، ط3،، 2012) ص56

[4] علي حسين الشامي، مرجع سابق الذكر، ص 69

5-**<u>الدبلوماسية في عهد الرومان</u>**: تنقل لنا المصادر التاريخية أن الرومان قبائل هاجرت من شرق أوروبا إلى الجزر الايطالية سنة 1200 ق.م حيث أسس "روموليوس" مدينة روما ونصب نفسه ملكا عليها وركز على الجانب العسكري لتأسيس دولته ليتحول هذا التركيز إلى خاصية في الحضارة الرومانية التي بدأت دولتها جمهورية ثم ما لبثت أن عرفت الحكم الطاغي ثم تحولت إلى إمبراطورية بعد ثورة الشعب الروماني في عام 509 ق.م واتضح أكثر طابعها العسكري. وهي حضارة حديثة بالمقارنة مع الحضارات السابقة إذ امتدت من سنة 753 ق.م إلى 476 ميلادية.[1]

تركت الدولة الرومانية موروثا حضاريا لا أحد ينكره على الأقل على مستوى الفكر السياسي[2] فكانت بالفعل وريث الحضارة اليونانية لكننا وبالنظر إلى مجال اهتمامنا العلمي سنركز على ثلاث جوانب أساسية من هذا الموروث هي: العسكري والقانوني والمؤسساتي لارتباطهما بالممارسة الدبلوماسية ومدى أسهمهما في الظاهرة الدبلوماسية. لكن مبدئيا يمكننا أن نقول أن الرومان وإن ورثوا من اليونان بعضا من القواعد والتقاليد الدبلوماسية (ولكن أيضا ارث حضارات الشرق القديم) إلا أنهم لم يكن لهم دورا كبيرا في تبلور الظاهرة الدبلوماسية خصوصا على مستوى الممارسة ولم يتركوا أثرا مهما في تكوين الفن الدبلوماسي.[3] ولم يظهر إسهامهم في ميدان العلاقات الدبلوماسية إلا بالقدر الذي يحقق طموحاتهم العسكرية التوسعية وعبقريتهم القانونية في التأسيس لعلاقات دولية مبنية على التبعية -للشعوب التابعة أو المغلوبة وعقد اتفاقيات ومعاهدات مع الشعوب المستقلة.[4] ونورد فيما يلي هذا الإسهام من الثلاث جوانب:

-الجانب العسكري: إن تاريخ الإمبراطورية الرومانية تجربة فريدة في التاريخ الإنساني وجسر بين الحضارات القديمة والعصر الحديث فقد امتدت ولأول مرة في التاريخ لتشمل عالمنا العربي من حدود إيران شرقا حتى موريتانيا غربا ومن آسيا الصغرى شمالا إلى أصوان في مصر جنوبا. فمن جهة وحدت شعوب هذه المنطقة العريقة ومن جهة ثانية ربطت هذه الأقاليم وبين النصف الجنوبي من أوروبا برباط سياسي

---

[1] للمزيد من المعلومات التاريخية عن الحضارة الإمبراطورية يمكن الرجوع إلى: أحمد غانم حافظ، الإمبراطورية الرومانية من النشأة إلى الإنهيار (مصر: دار المعرفة الجامعية، ب.ت) ص11 وما بعدها

[2] للمزيد يمكن الرجوع إلى: نورالدين حروش، مرجع سابق الذكر، ص 106 وما بعدها.

[3] زايد عبيد الله مصباح، الدبلوماسية مرجع سابق الذكر، ص43

[4] عز الدين فودة، النظم الدبلوماسية، الكتاب الأول (مصر: دار الفكر العربي، 1961) ص105

وحضاري وثيق استمر قرون من الزمن معتمدة في ذلك على القوة العسكرية والسياسية ، حيث أن العامل العسكري الحاسم في المعارك التي خاضتها روما يخضع للقوة العسكرية أو على الأقل يتماشى معها جنبا إلى جنب، والتي غطت على ضعفها الاقتصادي إذا ما قورنت ببلاد الفرس الغنية وقرطاج سيدة التجارة العالمية.[1]

إن الذي يعنينا في هذا المقام هو ارتباط ذلك بدورها في تطور العلاقات الدولية في إطار تحقيق أهداف روما في سياستها الخارجية التي اعتمدت على السيطرة على الشعوب وإخضاعها واستيعابها ثم صهرها في بوتقة الحضارة الرومانية، ذلك أن الرومان كانوا يفضلون استعمال القوة في علاقاتهم الخارجية على الاستعانة بالوسائل الدبلوماسية مثل المفاوضات والمعاهدات التي لم تكن إلا مكملا وداعما لهذه القوة.[2] وهذا ما حدا ببعض المؤرخين أمثال "جون هامرتون" John. Hamilton إلا اعتبار معاركهم منها معركة أكتيوم بأنها معارك فاصلة في تاريخ العالم.[3]

إن تغليب القوة العسكرية خلق نوع من الغموض لدى بعض كتاب الدبلوماسية في مدى معرفة الرومان للمفاوضة، ففي حين يشير الأستاذ "غازي صباريني" إلى أن الرومان عرفوا فكرة المفاوضات التي انتقلت لهم من الإغريق، ويذهب الأستاذ "حسين الشامي" إلى أنهم رفضوا فكرة المفاوضات واتجهوا إلى فكرة الدخول في معاهدات وتحالفات.[4] والحق في ذلك أن الرومان رسموا نهجا جديدا في المفاوضات مع شعوب غلبت على أمرها جراء نزعتهم العسكرية التوسعية وجعلت ممارستهم للدبلوماسية كجزء من لعبتهم العسكرية بحيث كانت المفاوضة عندهم أداة لفرض شروطهم على تلك الشعوب وليست أداة لتفادي الصراع والنزاع وكانت الاتفاقيات التي تبرم عقود إذعان أكثر منها رضائية بين أطراف متفاوضة.

-الجانب القانوني: يبرز دور العقلية القانونية الرومانية التي كانت وراء تلاشي العادات الدينية[5] ومعها اضمحل دور القانون المقدس، في التأسيس لقانون دبلوماسي من خلال استفادتهم من التجارب القانونية

---

[1] سيد أحمد علي ناصري، تاريخ الإمبراطورية الرومانية السياسي والحضاري (مصر: دار النهضة العربية، ط2، 1991) ص5-10

[2] زايد عبيد الله مصباح، الدبلوماسية مرجع سابق الذكر، ص 44

[3] سيد أحمد علي ناصري، مرجع سابق الذكر، ص 18

[4] الرجوع إلى غازي حسين صباريني، مرجع سابق الذكر، ص 26 وعلي حسين الشامي، مرجع سابق الذكر، ص74

[5] لا يجب النظر إلى هذه النقطة انطلاقا من كونها إبعاد للديني 'المقدس) عن السياسي وبالتحديد الممارسة الدبلوماسية، إذ لا يجب أن يغيب عن الأذهان أن الدين الروماني كان يقوم على تعدد الآلهة وأن الإمبراطور"اغسطيس" هو من احتضن المسيحية ووظفها سياسيا وجعلها الدين الرسمي للإمبراطورية.

للحضارات الأخرى خصوصا قانون "حمورابي" في مساهمتهم في تطور النشاط الدبلوماسي من الناحية النظرية ويظهر ذلك من خلال النقاط التالية:

°عرفوا معاهدات الصلح والهدنة وجعلوا علاقاتهم بالمدن التي فتحوها في ايطاليا تستقر بالمعاهدات التي تقر لهذه المدن بنوع من الحكم الذاتي في حين كانت الأراضي المفتوحة خارج ايطاليا تخضع لحكمهم المباشر. وسمحت لهم تلك العبقرية القانونية مقرونة بالسيطرة العسكرية في أن يبرعوا في صياغة الاتفاقيات والمعاهدات.

° إقرارهم لمبدأ احترام العهود وقدسية المواثيق كقاعدة لاستقرار العلاقات الدولية.

° إصدارهم لقانون الشعوب Jus Fetiale الذي تطور في مراحل لاحقة من التاريخ إلى القانون الطبيعي والذي يقر فيما يقر القسم في تنفيذ المعاهدة الذي أصبح يحكم علاقات روما بغيرها من غير مواطنيها من الشعوب الصديقة والأجانب المتحالفين معها.

وكان ذلك إعلانا عن التأسيس للقانون الدولي كما يقول "نيكلسون" لأنه بمثابة قانون دبلوماسي يحدد الأصول والإجراءات التي يحترمها المفوضون في أداء مهامهم سواء ما تعلق منها بإعلان الحرب أو عقد الصلح وإبرام المعاهدات، وعني بتحديد كثيرا من القواعد الدولية العامة من بينها حصانات السفراء والامتيازات التي يتمتعون بها.[1] وكان المندوب الروماني يسمى Le gatus أو الخطيب Orator مع استمرار وجود المنادون مثل ما كان عليه الوضع في عهد اليونان.

° مع التطور الذي عرفته الإمبراطورية الرومانية وتوسعاتها العسكرية نشأ قانون الأجانب الذي يطبق على علاقاتها مع شعوب المناطق المفتوحة التي لم يكتسب أفرادها بعد حق المواطنة الرومانية من غير العبيد.[2]

–الجانب المؤسساتي: يرى كتاب الدبلوماسية أن الرومان طوروا إدارة خاصة بالشؤون الخارجية وظيفتها الأساسية تنظيم مراحل الاتصال القانوني مع الشعوب الأجنبية. كما أنشئوا دواوين للمحفوظات منها ديوان خاص بالشؤون الخارجية مهمته رعاية العلاقات القانونية بين روما والدول الأخرى للبعثات الدبلوماسية ، ويعلن الحرب ويعمل على فض النزاعات والخلافات حول الحصانات والامتيازات الممنوحة وعينوا أمناء محفوظات مدربين لترتيب ودراسة الاتفاقيات.[3]

---

[1] علي صادق أبو الهيف، مرجع سابق الذكر، ص 77–78

[2] علي حسين الشامي، نفس المرجع، ص 75

[3] زايد عبيد الله مصباح، الدبلوماسية مرجع سابق الذكر، ص 44

ودائما على نفس المستوى المؤسسي يلعب مجلسين دورا فعلا في توجيه السياسة الخارجية ومراقبتها هما: مجلس الشيوخ السانتو الروماني Senatos الذي يدير السياسة الخارجية ثم تحولت هذه المهمة للأباطرة على أن يستشيروا هذا المجلس ويقبل هذا المجلس السفراء والاستماع إلى رسائلهم والرد عليها. كما كان له الحق في أن يوفد البعثات الدبلوماسية إلى الخارج بخطابات اعتماد وتعليمات محررة كتابيا عليهم إتباعها ورفض الدولة الأجنبية لبعثتهم يعد بمثابة إعلان عن الحرب ضد الدولة الرومانية.[1] والمجلس الثاني يعرف بمجلس الفتيالي Fetiale أعضاؤه من الكهنة خدموا كدبلوماسيين منادين ومعروفين بالمستخيرين لاستخارتهم الآلهة وإشهادهم على كل عمل أو تصرف ذو طابع دولي، فمثلا إجرئيا كانوا يعينون أحدهم (حاملا لزهرة قرنفل من ساحة الكابيتول تدل على السلطات التي خولت لحاملها، في إجراءات إبرام معاهدة أو اتفاق) وأعلن هذا المجلس قانون الفتيالي أي قانون إعلان الحرب وإبرام معاهدات الصلح.[2] زادت أهمية دورهم إلى حد اعتماد قرارات مجلس السناتو في مسائل السياسة الخارجية، فلا تعلن حرب قبل موافقتهم. ومهما يكن يمكننا أن نخلص إلى أن الدبلوماسية في عهد الرومان اتسمت ب:

-انصرافها إلى الشكل قبل المضمون الذي في الحقيقة كانت تفرضه فرضا على رومان لم يكونوا يؤمنون بمذهب المساواة بين الشعوب.

-أبدع الرومان في مجال العلاقات الدولية عند إنشائهم لأجهزة تدير الشؤون الخارجية والعلاقات مع الدول والشعوب الأجنبية.

-تأسيسهم لعرف تكوين البعثة الدبلوماسية من عضوين إلى 10 أعضاء من مجلس الشيوخ وكان السفير من درجة الشيوخ أو الفرسان البارزين ويقدم بعد عودته من سفارته تقريرا مفصلا يصوت عليه المجلس بالموافقة أو الرفض.

-كان استقبال السفراء يجري وفقا لمراسم وإجراءات معينة.

-تقنين مبدأ الحصانة الدبلوماسية للسفراء حسبما أوردناه أعلاه إلى درجة تمتع السفير الأجنبي المتواجد بروما بالحصانة الشخصية حتى في حالة الحرب.[3]

---

[1] عز الدين فوذة، مرجع ساق الذكر، ص 106

[2] علي حسين الشامي، مرجع سابق الذكر، ص 76

[3] نفس المرجع، ص77-78

6-**<u>الدبلوماسية عند العرب قبل الإسلام</u>**: يصعب تحديد تاريخ للوجود العربي على الأقل في اليمن وشبه الجزيرة وبلاد الشام وذلك بالنظر إلى التداخل بين أصل اللغة العربية وبين الإنتماءء العربي إلى درجة أن الباحثين اختلفوا حتى في معنى لفظ العرب ومصدره. فذهب البعض إلى القول أن "يعرب" هو جد العرب والعربية وموحدهم وهم القحطانيون وجاء بعدهم العدنانيون ومنهم من رأى أن الأصل إسماعيل عليه السلام عندما نطق بها وعمره أربعة عشر سنة وهو جد العرب المستعربة. ويشير المستشرقون أن لفظ العربية ورد أول ما ورد في نص أشوري على أيام الملك "شلمنصر الثالث" في معنى البداوة والمشيخة التي كانت متاخمة لبلاد الأشوريين يحكمها ملك يسمى "جنديبو" أي جندب. وورد عند البابليون كلمة "ماتوأرابي" Matu Araabi وكلمة "ماتو" تعني الأرض ويكون المعنى "بلاد العرب". في حين أن معنى الكلمة في القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف يشير إلى أسم اللسان الذي ورد به القرآن الكريم في معنى لسان أهل الحضر وأهل الوبر.[1]

سمحنا لأنفسنا بأن نورد هذه المختصرات عن أصل كلمة عربية وعرب رغم انعدام علاقة ذلك بموضوع الدبلوماسية وذلك حتى ندلل على الصعوبة التاريخية في تحديد تاريخ للعرب ، إلا أننا نخلص من الإطلاع على المراجع التاريخية إلى أننا نقصد منطقة اليمن وشبه الجزيرة العربية وبلاد الشام وأن الآثار تبين أن هذه المناطق المسماة بلاد العرب كانت مأهولة بالسكان منذ العصور الباليوثية أي العهود الحجرية المتقدمة. كما تشير كتابات تاريخية إلى أن القبائل العربية عرفت هجرات قديمة قبل الميلاد نحو مصر وبلاد المغرب. ومهما يكن فقد تعاقبت أو تزامنت على هذه المنطقة الكثير من الدول[2] نذكر من بينها: مملكة النبط، مملكة تدمر، مملكة الحيرة، مملكة كندة، مملكة الغساسنة وغيرهم بالإضافة إلى قريش مهد الدولة الإسلامية التي سنتناول الممارسة الدبلوماسية فيها بشيء من الإسهاب.

وبالنظر إلى الموقع الجغرافي الذي استوطنته القبائل العربية وإعتمادها النشاط التجاري كنشاط اقتصادي أساسي بالإضافة إلى الزراعة والرعي وحاجتها في سبيل تذليل الصعاب أمام هذا النشاط إلى ربط علاقات سلمية مع الأمم المتاخمة فإننا سنكتفي في هذا المقام بأن نورد بعض الصور لعلاقات العرب القدامى مع الحضارات التي عاصروها على شكل نقاط موجزة:

---

[1] محمد بن محمد بن عبد الرزاق المرتضى الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، ج2 (الكويت: وزارة الإعلام مطبعة حكومة الكويت، 1965) ص352

[2] نستعمل مصطلح الدولة هنا للإشارة إلى المماليك أو الحضارات التي عرفتها المنطقة المذكورة ولا نقصد المفهوم كما يرد في العصر الحديث.

–احتك الأشوريون بالعرب الذين كانوا منتشرون في الأراضي الممتدة من الفرات إلى مشارف بلاد الشام وتنقل لنا أثارهم ارتزاق الأعراب من الغارات التي كانوا يشنونها على الأشوريين. الذين اضطروا إلى دفع الأكل وطعام والهبات والعطايا لسادة القبائل الحراس في مقابل قيامهم بحراسة الحدود. وصارت لهؤلاء السادة جعلات سنوية وهدايا وبعض الامتيازات لاسترضائهم وإسكاتهم.[1]

–وفي باب العلاقة بين العرب واليونان يشير د. "جواد علي" إلى أن أقدم صورة لهذه العلاقة سجلها "الإسكندر الكبير" 356–323 ق.م حينما أراد أن يستولي على جزيرة العرب حتى يوسع من إمبراطوريته ويجد لها منفذ على البحر الأحمر والخليج العربي ويتم له الوصول إلى المحيط الهندي وتحويله إلى بحر يوناني والسيطرة على التجارة الأفريقية الأسيوية بعد أن غزا مناطق واسعة من عالم ذلك العصر. ومنهم من عزا ذلك إلى أنه أراد أن ينصب نفسه آلها ثالث عندما علم أن للعرب الهين: أورانوس وديونيسوس. وذكر آخرون أنه سمع بطيب وبخور بلاد العرب وحصلاتها الثمينة وسعة شواطئها، ومنهم من قال أنه إغتاظ لأن قبائل العرب لم ترسل الرسل إليه لترحب به وتكرمه. فأرسل إليها البعثات الاستطلاعية لتجمع له المعلومات بعدها قرر أن يكون غزوه من البحر لصعوبة المناطق من البر لكنه مات قبل ذلك وإنصرف قواده بعده عن الأمر لتنازعهم.[2] لكن مهما يكن من طبيعة العلاقة بين الطرفين فإن الأهم أن القبائل العربية توسطت في نقل البضائع من الهند وأفريقيا وبلاد الشام والعراق بإتجاه المدن اليونانية.

–واتصل العرب بالرومان مباشرة بعد تفكك إمبراطورية الإسكندر واستيلاء حكام روما على جزءا هاما من أقاليمها بما فيها بلاد الشام التي سكنها العرب كما قلنا قبل ميلاد المسيح عليه السلام بزمن طويل، وكان أول اتصال عندما كتب "سكورس" Scaurus إلى "الحارث" ملك العرب النبط وخيره بين البقاء في القدس والدفاع عنها وعداوة الرومان وبين تركها وصداقة القائد فإختار الحارث الارتحال عنها. وعقد فيما بعد "سكورس" مع الحارث اتفاقا في سنة 61 ق.م تفاديا لتحرشات العرب بحدود الإمبراطورية إلتزم فيه "الحارث" بالمحافظة على الأمن والتعاون مع روما. كما تحالف العرب مع "كاسيوس" Cassius في 53 ق.م ومع "كراسوس" Crassus وساعداهما في حروبهما وصك نقدا في تلك الفترة عليه صورة تشير إلى ذلك الاتفاق. واستفاد الرومان ومن بعدهم الروم (بيزنطة) في اتفاقاتهم مع العرب من حماية المناطق التي يصعب على جيش الرومان (بيزنطة) الوصول إليها.[3]

---

[1] جواد علي، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، ج1 (العراق: جامعة بغداد، ط2، 1993) ص 549–550

[2] نفس المرجع، ص5–7

[3] نفس المرجع، ج2، ص 93–40

-كما تشير الكتابات التاريخية إلى أن العرب أنقذوا "يوليوس قيصر" من الوضع الحرج الذي وجد نفسه عندما أراد أن يستولي على الإسكندرية عام 48 ق.م.[1] وأنهم عرفوا المراسلات الدبلوماسية بزمن طويل قبل الميلاد وكانوا يستعملون اللغة الآرامية، لغة الخطابات الدبلوماسية آنذاك وبرز ذلك بشكل جلي فيما بعد ظهور المسيحية في الأقاليم العربية التي كان تحت حكم العرب الذين اعتنقوا المسيحية.[2]

-وارتبطت مملكة حضر موت وحكامها بالدول العربية الجنوبية بعلاقات طبعها الاستقرار والتعايش وإن كانت تقوم بينها بين الفينة والأخرى نزاعات أغلبها حل بالطرق السلمية. وعثر الأثريون على كتابات تشير إلى الزيارة الرسمية ذات الصبغة الدبلوماسية -في مفهوم الزيارة الرسمية في العصر الحديث- التي قام بها أحد ملوك حضر موت ومرافقيه حتى وإن لم تذكر مراكزهم الاجتماعية إلى منطقة عقلة.[3]

-كون العرب القدامي مملكة حمير مئات السنين قبل الميلاد وامتد صيتهم إلى أن وصل اليونان والرومان وحكموا منطقة واسعة امتدت من ساحل البحر الأحمر وساحل المحيط حتى حضر موت وكان عليهم ملك يسمى "كرب ال" وعاصمته مدينة ظفار وكانت له صلات حسنة مع الرومان. [4]

-واضطر الساسانيون والبيزنطيون إلى التعامل مع العرب واسترضائهم وأخذهم في الحسبان فقد كانت للإمبراطوريتين حدود واسعة معهم، كما كانت لكل من الإمبراطوريتين قبائل ذات شأن نازلة على أرضهما في مناطق حساسة هي مناطق الحدود. أما بادية الشام التي تملأ الهلال الخصيب فقد استوطنتها قبائل عربية عرفت عند الروم بسكان الخيام أو أهل الخيام Saracens كثيرة التنقل بحثا عن الأراضي الخصبة أو لكسب رزقها عن طريق الغزو والإغارة على أرض الفرس والروم لذلك كان لا بد من كسب ودها حماية لحدودها والاستفادة منها لإرهاب الأعداء والخصوم. وسلك البيزنطيون سياسة التقرب إلى سادة أكسوم وعقد اتفاقات الود والصداقة لضمان مصالحهم والضغط على حكام السواحل العربية المقابلة لهم والتحالف معهم ومنعهم من التحرش بسفنهم وتجارتهم مع الهند والسواحل الأفريقية..

ونشير في هذا المقام إلى عمل البيزنطيون على تنصير القبائل العربية لتقوية نفوذهم وإسناد سياستهم فكانوا يرسلون البعثات التبشيرية وينفقون بسخاء على الكنائس ليعلموهم الإخلاص والولاء لإخوة الدين.

---

[1] جواد علي، مرجع سابق الذكر، ص 42

[2] سهيل قاشا، صفحات من تاريخ المسيحيين العرب قبل الإسلام (لبنان: المكتبة البولسية، 2005) ص29

[3] جواد علي، مرجع سابق الذكر، ص 129 و141

[4] نفس المرجع، ص 510-511

وسلك الساسانيون نفس النهج السياسي مع القبائل العربية من أجل صيانة حدودهم وتقويتها.[1] وتذهب بعض الكتابات إلى إعتبار البيزنطيين هم من ملكوا الساسانيين (الذين تغلبوا عسكريا على قضاعة) على عرب الشام بعد إعتناقهم المسيحية.[2]

-كان للعرب صلات قديمة مع الحبشة تعود إلى ما قبل الميلاد بالنظر إلى البعد الجغرافي بين السواحل الأفريقية المقابلة لجزيرة العرب وبين السواحل العربية اتصال وثيق وقديم جسدته هجرات العرب الجنوبيين إلى السواحل الأفريقية منها هجرة السبئيون في القرن الخامس قبل الميلاد، أين كونوا مستوطنات وهاجر الأفارقة إلى المناطق العربية الجنوبية. وقد أثر العرب خصوصا الجنوبيون الذين شكلوا مملكة الأسانيون في الحبشة وظهر التأثير في الأبجدية الحبشية لغويا ونحويا. وتورد النصوص الحبشية حسب "جواد علي" كذلك علاقات صدام بين الطرفين مثل الفترة التي استولى فيها "أكسوم" على السواحل المقابلة لمملكته وأجبرت قبائل عربية مثل كنانة على دفع الجزية. وورد في كتابات تعود لأيام "علهان نهفان" تفاوض مع "جدرت" ملك أكسوم والحبشة لعقد صلح معه وأن التفاوض بين علهان وبين ملك الحبشة لتحسين العلاقات السياسية فيما بينه وبين الحبش ولضمان مساعدتهم في حروبه مع منافسيه وخصومه. ويرى "فون وزمن" Fun Wawaman أن تلك المفاوضات كانت قد جرت في حوالي سنة 180 م.[3]

ويؤكد لنا "جواد علي" في تناوله لمفهوم الدولة أنه يقصد بهذا المفهوم الشعب والحزب والجماعة الحاكمة له في أرضه وفي حيازته وملكه ولا يشترط فيها أن تكون كبيرة مثل الدولة الرومانية فقد تكون حكومة قريش وقد تكون حكومة قبيلة وقد تكون أكبر وأوسع مثل الحيرة ودولة الغساسنة ودول اليمن. وأن الشعب عند العرب آنذاك هو القبيلة أساس الدولة ونواتها وكان طبيعي أن تكون لهم علاقات سياسية مع معاصريهم من الدول.[4]

إن هذا يقودنا إلى أن نعرض ما قدمه "خليل عبد الكريم" الذي إعتبر أن بناء الدولة المحمدية حلم قديم راود جد الرسول عليه الصلاة والسلام الأكبر "قصي بن كلاب" وجده "هاشم بن عبد المناف" هذا الأخير الذي أرسى حجر الأساس لدولة قريش وبدأ بالاقتصاد عماد الدولة إذ حول تجارة مكة من محلية إلى عالمية. فقريش كانوا قوما تجارا وكانت تجارتهم لا تعدو مكة إنما يقدم الأعاجم بالسلع فيشترون منهم

[1] جواد علي، مرجع سابق الذكر، ص 526-528

[2] نولدكه ثيودور، أمراء غسان، ترجمة: بندلي جوزي (وآخرون) (بيروت: المطبعة الكاثوليكية، 1933) ص 16

[3] جواد علي، مرجع سابق الذكر، ج3، ص449-454

[4] نفس المرجع، ج 5، ص 178

ويتبايعون فيما بينهم أو للحجيج. وبحدسه ونفاذ بصيرته ذهب هاشم إلى الشام وطلب من قيصر (الذي أعجب به وبكلامه) أمانا لقومه ليأتوا بتجارتهم فأعطاه كتاب أمان . وعاد هاشم بالكتاب وكان كلما مر بحي من أحياء العرب طلب من أشرافهم إيلافا لقومه يأمنون به على أرضهم حتى وصل مكة.

ولم يكتف بذلك في باب توثيق علاقاته الدبلوماسية مع الممالك الواقعة على أطراف الجزيرة العربية بل دفع أخوته الثلاث –المطلب إلى اليمن، نوفل إلى العراق وكسرى، وعبد الشمس إلى ملك الحبشة– إلى أن يأخذوا أمانا ويعقدوا عقودا مع سائر الملوك الذين كانوا على حوافي جزيرة العرب. وفي ذلك صورة حية عن طبيعة العلاقات السياسية التي ربطت الدولة الجديدة التي تجسدت مع تأسيس الدولة الإسلامية في يترب مع محيطها العالمي.[1]

كانت القاعدة السائدة آنذاك في باب اتصال العرب بالشعوب تتمثل في اختيار القبائل لأفضل رجالها شخصية وحنكة للقيام بالتفاوض مع الآخرين لحل مشاكلهم، فكانت ترسلهم في سفارات من بينها قي العصر الجاهلي سفارة عبد المطلب ابن هاشم إلى أبرهة للمفاوضة بغرض استرجاع ابل استولى عليها أبرهة الحبشي.[2]

7-**<u>الدبلوماسية عند قدماء الجزائر</u>**: رغم غزارة الدراسات التي خصصت لتاريخ الجزائر القديم خصوصا من قبل الأوروبيين والفرنسيين بالتحديد والكتاب المغاربة إلا أنه من الصعب تحديد التاريخ الحضاري للمنطقة المغاربية عموما والجزائر على وجه الخصوص لكن الأكيد هو أنه يوغر في القدم. ويبرز ذلك الغموض في أوجه شتى لعل أهمها تحديد تسمية للسكان الأصليين للجزائر المسمون في العصر الحديث بالأمازيغ. لكن المهم أن الإشارات الأولى لهؤلاء السكان تعود إلى الإمبراطورية القديمة للحضارة الفرعونية وأكد الفتح العربي الإسلامي هذا الوجود بمصطلح بربر[3] الذي أورد العلامة "عبد الرحمان ابن خلدون" على أن أصله عربي في معنى الكلام غير المفهوم والشبيه باللغط.

وتشير النصوص الفرعونية إلى وجود علاقات مباشرة مع جيرانهم من الغرب والمعروفون عندهم بالليبو Lebou أو الليبيين الذين كانوا متفرعين إلى عدد هام من القبائل انتشرت فيما يعرف في العصر الحديث

---

[1] خليل عبد الكريم، قريش من القبيلة إلى الدولة المركزية (القاهرة: سينا للنشر، 1993) ص 19-23

[2] فاضل زكي محمد، الدبلوماسية في النظرية والتطبيق (بغداد: وزارة الثقافة والإرشاد، 1968) ص20

[3] كان اليونان ثم الرومان أول من سمى السكان بالبربر ويقال أن مصدرها الكلمة اليونانية "فارفاروس" Varvaros وتعني اللغط وتداخل الأصوات في الكلام.

بالمغرب العربي. وتنقل لنا النصوص الفرعونية عنهم الكثير من الأحداث التاريخية وعلاقاتهم مع من عاصروهم من شعوب منها محاولة غزوهم الدلتا بقيادة "مرياي" Meryey في السنة الخامسة من حكم "مينيبتاح" Mineptah في سنة 1227 ق.م والحرب كما أوردناه ضرب من ضروب العلاقات بين الشعوب.[1]

ودائما في باب علاقة السكان الأصليين بغيرهم من الشعوب يشير "بوزيان الدراجي" إلى أن مصر كانت أول من احتك بالأمازيغ الليبيين حوالي 3300 ق.م وكانوا يعرفون باسم "التهينو" Tehenou ومنذ تلك الفترة بدأت تتكلم عنهم النقوش الفرعونية ولوحاتهم الأثرية كلوحة نارمير والأنشودتين: الرابعة والخامسة للآلهة الفرعونية نايت Neit. وقد استعان (والتحالف باب من أبواب الدبلوماسية والتعاهد) رمسيس الثاني بمقاتلين من الأمازيغ في بداية القرن الثالث عشر قبل الميلاد لصد إعتداء الحيثيين. وهادنهم رمسيس الثالث حوالي سنة 1189 ق.م وأسكن في مقابل الهدنة العشرات منهم الدلتا واتخذوها موطنا. واستغل أحد القادة الليبيين الفوضى التي تبعت ذلك وبسط نفوذه على هرقلة Hierakleopolis في مصر الوسطى وقسم الأرض بين الليبيين وأسس الأسرة الثانية والعشرين في 950 ق.م[2] وإحتك الأمازيغ بجنوب القارة الأفريقية من خلال هجرات قبائل صنهاجة ولمطة ومسوفة وهوارة حيث وصلوا بلاد السنغال التي يقال أن إسمها اشتق من كلمة صناكة أي صنهاجة ثم مالي وكاغو وغانا.[3]

وفي معرض حديث "العربي عقون" عن التاريخ الأمازيغي أشار إلى علاقة السيطرة الأجنبية على الجزائريين القدامى، فبالنسبة له بإستثناء فترة ملوك نوميديا والعهد الموحدي عرفت منطقتهم الغزو الأجنبي كشكل للعلاقات بين الشعوب. فكان تاريخهم تاريخ احتلال أجنبي وفتوحات وانحصر دورهم في المقاومة والرفض أيضا شكل من أشكال العلاقات بين الشعوب.[4]

واحتك الأمازيغ بالفينيقيين الذين كانوا أمة تجارية يتفادون الحروب وجدوا في ليبيا ضالتهم المنشودة من الشواطئ البحرية والتجارة والاشتغال بالعمران في السلم والأمن الذي وفرته لهم المنطقة. وكانت تجارتهم مع السكان عبارة عن عمليات مقايضة يأخذون منهم الأنعام والصوف والجلود وريش النعام والعاج ويعطونهم مقابل ذلك أقمشة مصبوغة بالحمرة وأسلحة وخمرا وأواني من الزجاج والطين. ولتعزيز تجارتهم

[1] العربي عقون، الأمازيغ غبر التاريخ، نظرة موجزة في الأصول والهوية (الرباط: التنوخي للطباعة والنشر والتوزيع، 2010) ص7

[2] بوزياني الدراجي، القبائل الأمازيغية، أدوارها مواطنها أعيانها، ج1 (الجزائر: دار الكتاب العربي،2007) ص72-73

[3] نفس المرجع، ص 76

[4] العربي عقون، مرجع سابق الذكر، ص 17

وعلاقاتهم بالسكان أسسوا مراكز على السواحل يستريحون فيها ويصلحون فيها أبضا سفنهم قيل أنها بلغت 300 مركز.

كما أسسوا قرطاجنة على الخليج التونسي في القرن الحادي عشر قبل الميلاد ومدن أخرى. وبالنظر إلى كون الفينيقيين أمة تجارية ولم تجذبهم إلى بلاد المغرب إلا المبادلات التجارية فقد أسسوا بها هذه المدن لخدمة تجارتهم وليس طمعا في الاستيلاء على الأرض –مطامع استعمارية– فقد ربطتهم علاقات سلام بالسكان الأصليين وإستخدموهم في المدن الفينيقية كما إستمالوا أمرائهم بالأموال إتقاءا لشرهم وتقربوا إليهم بالمصاهرة ليكفوا عنها هجمات قومهم أو تستعين بع=هم في حروبها[1]

أما علاقاتهم مع الرومان فقد بدأت مع نهاية الحروب البونيقية الثالثة واستيلاء الرومان على مملكة قرطاج وأسسوا ما أسموه بمملكة الرومان بأفريقية. استولى الرومان على الجزائر بعد واقعة طبسوس في 46 ق.م وسموها نوميديا الجديدة. وعملت روما لتأكيد وجودها على إذكاء روح العداوة بين ملوك البربر لأضعافهم والاستعانة ببعض منهم ممن استطاعت استمالتهم بالأموال ولكنها كانت تعتمد أكثر على قوتها وقدراتها العسكرية. وعموما كانت العلاقات بين سكان الجزائر القدامى والرومان متوترة طبعتها مقاومة البربر الدائمة والمرتبطة بطبعهم الثائر.[2]

وعلى نفس المنوال تقريبا صارت العلاقة بين الأمازيغ والبيزنطيين الذين كانوا يعتبرون أنفسهم الوريث الشرعي لروما وبالتالي وريث أراضي إمبراطوريتها التي أفلت وإنقسمت إلى إمبراطوريتين: الشرقية (روما) والغربية (بيزنطة) لذلك استولت هذه الأخيرة على الجزائر ثم الأوراس والحضنة سنة 539 م وأنشأت لنفسها بعض المراسي، ولما كانت القوة والتواجد العسكري غير كافي لجأ البيزنطيون على عاداتهم في رسم سياساتهم الخارجية مع الشعوب إلى استمالة بعض القبائل وجعلوا لها أرزاقا سنوية ومنحوهم ألقابا شرفية وأوسمة، وأشعلوا العداوة بين القبائل الأخرى خصوصا المعادية لتواجدهم في الجزائر مثل أمارة قرب تيهرت وأعادوا للقبائل البربرية قوتها الحربية وصار شعارهم أرض البربر للبربر.[3]

إننا نخلص في النهاية إلى أن الدبلوماسية كممارسة وفنا ارتبطت بإنتظام الإنسان في وحدات اجتماعية صغيرة توجب الاتصال فيما بينها ثم ما لبثت تلك الوحدات أن كبرت وأخذت شكل إمبراطوريات استمرت

---

[1] مبارك بن محمد الميلي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، الجزء الأول (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، ط3، 1989) ص128–134 و 162

[2] نفس المرجع، ص 254–261

[3] نفس المرجع، ص 365–366

في استعمال الاتصال السياسي في شكله الدبلوماسية. وهذا يضحد الآراء القائلة بأن الدبلوماسية لم تبرز إلا بظهور قواعد القانون الدولي والدولة في مفهومها الحديث ويؤرخون لها بالقرنين التاسع عشر وبداية القرن العشرين وفي ذلك نسيان أن قواعد القانون الدولي عرفت صيرورة تاريخية ومخاض طويل وأن التفاوض نشأ فنا للتواصل بين الشعوب منذ حقب زمنية طويلة.

الفرع الثاني: الدبلوماسية في العصور الوسطى:

إن الحديث عن الدبلوماسية في هذه العصور هو حديث عن الفواعل الدولية الأساسية في الفترة الممتدة من القرن الخامس ميلادي إلى القرن الخامس عشر، والتي تمثلت في أربع قوى هامة وفاعلة في عالم ذلك العصر وهي الدولة الأموية ثم العباسية كورثة دولة الخلفاء الراشدين على الأقل على الأرض في المشرق والدولة الأموية في الأندلس والدولة البيزنطية والإمبراطورية الرومانية في أوروبا وجزء من آسيا.[1]

في الوقت الذي استطاعت الدول العربية الإسلامية أن تبني حضارة في الجزء الأول من العصور الوسطى بني حكمها نسبيا على الشريعة الإسلامية بما تحمله ليس فقط من معاني حضارية بل وإنسانية ومس ذلك الرقي الذي عرفته جميع المجالات ما جعلها تطلع بدور ريادي في مجال العلاقات الدولية. كانت أوروبا في هذه المرحلة تعيش تدهورا وانحطاطا وكان نظام الحكم الأوروبي آنذاك نظاما إقطاعيا متعفنا سمة العلاقات بين مجتمعاتها النزاع والحروب والتي لم تساعد على تطور العلاقات الدبلوماسية حتى وإن سجلت حضورا عسكريا وتجاريا مثل الدولة البيزنطية، اللهم إلا إذا استثنينا الحضور الديني الذي جسدته الكنيسة التي حافظت على بعض التقاليد من خلال إرسال البعثات الدبلوماسية المؤقتة لكن ممارساتها كانت تفتقد إلى قواعد ثابتة.[2]

وبالنظر إلى ما ورد أعلاه سنكتفي بتناول الدبلوماسية العربية الإسلامية والدبلوماسية البيزنطية بصورة موجزة:

1-الدبلوماسية العربية الإسلامية:

أكدت الأحداث والشواهد التاريخية أن الدولة التي ولدت في يثرب –المدينة المنورة– على يد النبي "محمد بن عبد الله بن عبد المطلب الهاشمي القرشي" عليه الصلاة والسلام حوالي سنة 624 م هي النواة

[1] عطا محمد صالح زهراء، في النظرية الدبلوماسية (بنغازي، ليبيا: منشورات جامعة قاريونس، 1993) ص 56
[2] غازي حسن صباريني، مرجع سابق الذكر، ص 28

الأولى لحضارة عربية إسلامية أنارت العالم لقرون من زمن العصور الوسطى وهي دولة قريش التي اجتهدت لما يقارب لمائتي عام لإنشائها عندما وضع لبناتها الأولى "قصي بن كلاب" الذي كان من أوائل العرب الذي فهم أن المقدس (ونقصد شعيرة الحج) أحد أبعاد الحقل السياسي ويمكن أن يتحول إلى أحد الأدوات المستخدمة في إطار المنافسات السياسية والتي يهمنا منها هنا العلاقات الدولية.[1]

إن الدولة الناشئة وريثة دولة قريش قبل الإسلام التي مثلتها حكومة الملأ، ملأ قريش التي وزعت عليها المهام لمن انتهى إليهم الشرف من قريش في الجاهلية ووصله الإسلام، وهم عشر رهط من عشر بطون كما يرد في "العقد الفريد". والرهط الذي يعنينا في هذا المقام هم بني عدي ومنهم عمر ابن الخطاب الذي أوكلت إليه السفارة في حكومة الملأ. وطلب منه الرسول عليه السلام قبل توقيع صلح الحديبية أن يذهب إلى مكة ليفاوض مشيخة قريش.[2]

جاءت الرسالة المحمدية شاملة تتعدى الحدود الإقليمية لديار الإسلام، فهي دعوة عالمية إنسانية إنطلاقا من فكرة الشمولية والكونية في مبادئها التي أتت بها الشريعة الإسلامية ودولية في أحكامها ونظمها المستمدة من كتاب الله القرآن الكريم الذي جاء رحمة ليس فقط للمسلمين بل للعالمين صالحا لكل زمان ومكان ينظم العلاقات بين البشر. إن طبيعة الدعوة الإسلامية هذه تتطلب الاتصال بالشعوب الأخرى عن طريق الرسل بهدف نشر الدين السمح وتحسين الروابط السياسية والتجارية والاجتماعية معها. وسبق وأن أشرنا في الباب الاصطلاحي للمكانة التي يكتسيها مصطلح "الرسول" Le Messager عند المسلمين بالنظر إلى الأهمية التي أولتها الشريعة الإسلامية للرسل واستخدمت هذا المصطلح للإشارة إلى الأنبياء.[3]

وانطلاقا من أهمية الموقع الاستراتيجي للدولة العربية الإسلامية وبراعتها في الأنشطة التجارية فقد عرف النشاط الدبلوماسي تطورا ملحوظا في عهدها متأثرا بعاملين أساسين: التقدم العلمي والحضاري الذي حققه المجتمع العربي الإسلامي وكثافة اتصاله بالشعوب الأخرى وخروج الإسلام من جغرافيته العربية إلى جغرافية العالم بفعل الفتوحات الإسلامية. لذلك سنتناول الإسهام العربي الإسلامي في تطور النشاط الدبلوماسي من الجوانب التالية:

---

[1] خليل عبد الكريم، مرجع سابق الذكر، ص 8

[2] نفس المرجع، ص70-71

[3] إبراهيم أحمد العدوي، السفارات الإسلامية في أوروبا في العصور الوسطى، سلسلة اقرأ العدد 179، ص 13

–الجانب الفقهي: ونقصد هنا إسهام الشريعة الإسلامية في وضع الأسس التي تصنف حاليا في خانة النظري في تطور الممارسة الدبلوماسية حيث ارتكزت على قاعدة السلام كحالة أصلية وقاعدة الحرب كقاعدة استثنائية، أي إمكانية اللجوء إلى الحرب الدفاعية لرد أي عدوان خارجي، وإمكانية اللجوء إلى الحرب الهجومية فيما عرف بالفتح لردع زيادة نفوذ أي قوة معادية.[1] وبفعل تطور العلاقات الخارجية للدولة الإسلامية تسابق الفقهاء العرب المسلمين في إعمال الفكر والعقل في تفسير وشرح الأحكام التي تنظم علاقات المسلمين بغيرهم ومحاولة استنباط القواعد التي تحكم هذه العلاقات إنطلاقا من النصوص الشرعية (القرآن الكريم والسنة النبوية). فالشريعة الإسلامية تنظر إلى المعمورة على أنها تنقسم إلى مجموعة أقاليم تخضع لقواعد قانونية تنظم علاقات بعضها ببعض سواء في وقت السلم أو الحرب ضمن مقولة ثنائية المعمورة ومقولة الحرب والسلم.

اعتدادا بفكرة الشمولية والكونية التي أتت بها الشريعة الإسلامية كشريعة عالمية تنظم العلاقات الداخلية للدولة الإسلامية وعلاقاتها الخارجية (الدولية) مع سريان القانون الداخلي لهذه الدولة على ما يخضع لولايتها من الأقاليم، ميز الأستاذ "حسين الشامي" بين ثلاث تيارات في أوساط الفقهاء العرب المسلمين يتمحوران حول مقولتين أساسيتين تمثلان ثنائية المعمورة وهما الحرب والسلم وتعددية المعمورة ومقولة الحرب والسلم. ويظهر من ثنائية المعمورة تباينا كبيرا حسب الأستاذ "الشامي" في وجهات نظر الفقهاء العرب والمسلمين.

المقولة الأولى تعتبر السلام يمثل الأصل الذي تقوم عليه علاقات المسلمين بغير المسلمين، أي أن السلام يمثل الحالة الطبيعية والعادية وأن الحرب حالة إستثنائية لا تجيزها الشريعة الإسلامية إلا في وضع دفاعي هدفه رد العدوان والظلم. وتصبح علاقة المسلمين بغير المسلمين علاقة سلمية لا تجوز الحرب فيها إلا دفاعا عن الدين والأماكن المقدسة أو رد الظلم والعدوان مستشهدين أولا بورود كلمة سلام ومشتقاتها في ما يزيد عن مائة آية من القرآن الكريم مثل قوله تعالى: " وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا ۚ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ وَاقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ وَأَخْرِجُوهُمْ مِنْ حَيْثُ أَخْرَجُوكُمْ ۚ وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ ۚ وَلَا تُقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّىٰ يُقَاتِلُوكُمْ فِيهِ ۖ فَإِنْ قَاتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ ۗ كَذَٰلِكَ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ فَإِنِ انْتَهَوْا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ ۖ فَإِنِ انْتَهَوْا فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ الشَّهْرُ الْحَرَامُ بِالشَّهْرِ الْحَرَامِ وَالْحُرُمَاتُ قِصَاصٌ ۚ فَمَنِ اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ

[1] علي حسين الشامي، مرجع سابق الذكر، ص 83

فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ... ".[1] وقوله تعالى: "يا أيها الذين أمنوا ادخلوا في السلم كافة"[2] وقوله عز جلاله: "ولو شاء ربك لأمن من في الأرض كلهم جميعا أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين".[3] و"يهدي به الله من اتبع رضوانه، سبل السلام."[4] وقوله تعالى: "ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن".[5] وفي سورة الأنفال، الآية 61 "وإن جنحوا للسلم فاجنح لها".

وقسمت هذه المقولة الأولى المعمورة إلى دار الإسلام ودار الحرب نظرا لطول تحويل دار الحرب إلى دار الإسلام ونظرا أيضا لضرورة التعامل الواقعي بين الدولة الإسلامية وغيرها من الدول التي عاصرتها، لكن أيضا لعدم إمكانية تطبيق النظام الشمولي القائم على فكرة العالمية من خلال وجود دار واحدة هي دار الإسلام التي تجسدها الدولة الإسلامية. اعتبرت النظرية الإسلامية كما يورده الأستاذ "الشامي" بأن دار الإسلام أو دار السلام هي الحالة الأصلية وتشمل كل الأقاليم والبلاد التي تدين بالخضوع لسيادة الدولة الإسلامية أو الدول الإسلامية. وما خرج عن دار الإسلام فهو دار حرب أي بلاد العدو وتشمل الأقاليم الموجودة خارج سيطرة واختصاص الشرع الإسلامي مع الإشارة إلى أن هذه البلاد (دار الحرب) يمكن أن تتحول دار الإسلام والذي يمكن أن يحصل بطرق ثلاث: الفتح، الاستسلام، والصلح.[6] وعليه فإن علاقات المسلمين مع غيرهم من الأمم يحكمها السلام ولا يجوز اللجوء إلى الحرب إلى دفاعا عن الأوطان والمقدسات الإسلامية أو ردا للظلم والعدوان والغزو.

في حين أن المقولة الثانية تذهب إلى أن الحرب هي التي تمثل الحالة الأصلية وأن السلام هو حالة استثنائية ومؤقتة. وهذا دفع فريق من الفقهاء الذين يأخذون بهذه المقولة إلى اعتبار أن العلاقات الدولية بين المسلمين وغيرهم يحكمها مبدأ الجهاد الدائم والقتال المستمر واجب كل مسلم حتى يدخل غير المسلمين الإسلام أو يدفعوا الجزية. وعلى الرغم من شناعة الحرب ومخلفاتها السلبية إلا أن الإسلام لم يحرمها بشكل مطلق ولا يمنع قبولها وخوضها شريطة أن تكون لازمة وضرورية وفي حالات دفع العدوان والذل والغبن والظلم.

---

[1] سورة البقرة، الآيات الآية 190 إلى الآية 195

[2] سورة البقرة، الآية 208

[3] سورة يونس، الآية 99

[4] سورة المائدة، الآية 16

[5] سورة النحل، الآية 125

[6] علي حسين الشامي، مرجع سابق الذكر، ص 89

واستدل فريق هذه المقولة بآيات كريمة مثل ما ورد في سورة البقرة من الآيات 190-195 وقوله تعالى: "وكتب عليكم القتال وهو كره لكم. وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم، وعسى أن تحبوا شيئا وهو شرا لكم...".[1] وما ورد في الآية الكريمة: "فلا تهنوا ولا تدعوا إلى السلم وأنتم الأعلون...".[2] وسورة الأنفال الآية 65 "يا أيها النبي حرض المؤمنين على القتال". و"جاهدوا بأموالكم وأنفسكم في سبيل الله..." في سورة التوبة الآية 41. لكن ذلك لا يمنع حالة الهدنة أو المهادنة المؤقتة التي ترمي إلى وقف القتال مؤقتا بالإضافة إلى حالة الموادعة المترتبة على المعاهدة والمسالمة والمصالحة.[3]

أما المقولة الثالثة التي تعتمد تعددية المعمورة كأساس لمقولة الحرب والسلم فقد قسم مؤيدوها المعمورة إلى دار إسلام ودار حرب ودار عهد هذه الأخيرة التي تتضمن حسب رأي الأستاذ "الشامي" دارين هما: دار الصلح ودار الحياد. وينطلق أصحاب هذه المقولة من كون السلم يمثل الحالة الأصلية وهي طبيعية في البشر وليس الحرب التي يعتبرونها مؤقتة واستثنائية ولا تجيزها الشريعة الإسلامية إلا بقيود محددة أي دفاعا عن الدين ودفع للعدوان ونبذ للظلم والجور وفي هذا يلتقي مع تيار ثنائية المعمورة. لكن الاختلاف بينهما يكمن في تعدد الأقاليم المحيطة بالديار الإسلامية، إذ توجد دول وجماعات إقليمية لا تدين بالعقيدة الإسلامية وتحيط بالديار الإسلامية لكن تربطها بها مواثيق السلام ومعاهدات مودة.وهذه الدول المسالمة للدولة الإسلامية أو فيما بعد للدول الإسلامية في وقت السلم أو وقت الحرب تمثل إلى جانب دار الإسلام ودار الحرب دار ثالثة هي دار السلم أو دار الصلح التي تضم أقاليم تربط شعوبها بالديار الإسلامية معاهدات حتى وإن لم تكن من الإسلام جزءا من دار الإسلام بالمعنى الفقهي الدقيق وإنما هي مرتبطة بها.[4]

-الجانب الممارساتي: عرف العرب كما حاولنا تبيانه التبادل الدبلوماسي وأقاموا علاقات مع الشعوب المجاورة لهم خصوصا التجارية وبرز ذلك في تعاملهم الدبلوماسي وصلاتهم مع الدولتين المتنازعتين آنذاك الإمبراطورتين: الفارسية والرومانية. وقد أوردنا صور لإتقانهم الفن الدبلوماسي قبل الإسلام. ونمت العلاقات الدبلوماسية أكثر في العصر الإسلامي من خلال النهج النبوي المجسد في صلح الحديبية الذي يعتبر أهم معالم الدبلوماسية الإسلامية وأولها، فبعد استتاب الأمر للمسلمين في المدينة المنورة مقرونا

---

[1] سورة البقرة، الآية 216

[2] سورة محمد، الآية 35

[3] علي حسين الشامي، مرجع سابق الذكر، ص 90

[4] نفس المرجع، ص 91

بالنجاحات التي حققوها بين القبائل العربية وأتساع وعاء المسلمين أرادوا أن يزوروا أول بيت وضع للناس فأوفدت قريشا "سهيل ابن عمرو ليتفاوض باسمها مع الرسول الكريم (وحادثة كتابة المعاهدة والنقاش الذي دار بين الرسول الكريم وسهيل ابن عمرو معروف سواء منه ما تعلق بكتابة البسملة في افتتاحية المعاهدة أو صفة الرسول الكريم). وقد تمخضت المناقشات التي دارت بين الطرفين عن صلح الحديبية الذي يمثل نموذجا رائعا لأسلوب التفاوض الهادف إلى تحقيق السلم المنشود ورفع ضنك الحرب وتبعاتها عن الناس.[1]

أسس نبي الله محمد ابن عبد الله عليه الصلاة والسلام لتواصل فكري ومعرفي بين المسلمين والأمم الأخرى من خلال سفارات شكلت صفحات مشرقة من الاتصال الدبلوماسي، فقد أوفد في السنة السادسة من الهجرة 627 م "حاطب ابن أب بلتعة" إلى "المقوقس" بمصر و"دحيه ابن خليفة الكلبي" إلى "هرقل" قيصر الروم و"عمرو بن أمية الضمري" إلى نجاشي الحبشة و"عبد الله بن حذافة السهمي" إلى كسرى الفرس و "شجاع ابن وهب الأسدي" إلى "الحارث ابن أبي شمر" ملك الغساسنة بدمشق وأرسل "سليط ابن عمرو العامري" إلى "هوذة بن علي" صاحب اليمامة دعاهم فيها إلى الإسلام وإلى الاعتراف به من قبل الذميين. وامتازت هذه السفارات السياسية النبوية بوضوح أهدافها السياسية وهو الاعتراف بسلطة الإسلام ورسوله على شبه الجزيرة العربية أي الاعتراف بالدولة الجديدة من قبل ملوك الدول الكبرى المجاورة لدولة الإسلام.[2]

تباين الرد السياسي على سفارات الرسول عليه السلام فرد كسرى الفرس كان سلبيا ومزق كتاب النبي وكذلك كان رد كل من "الحارث ابن شمر الغساني" و"هوذة" صاحب اليمامة. بينما وردته ردود سياسية ايجابية من النجاشي الذي أرسل له كتابا يقر فيه بالإسلام وأكرم وفد جعفر أبن عبد المطلب، وتوطيدا للعلاقة السياسية وكل الرسول الكريم "عمرو بن أمية" عنه ليخطب له "أم حبيبه" وأصدقها "النجاشي" أربع مائة دينار إكرام للنبي والإسلام.[3] كما أكرم المقوقس سفير النبي وأهداه مائة دينار وأربع أثواب وحمله

---

[1] عبد الفتاح شبانة، الدبلوماسية القواعد الأساسية–الممارسة العملية–المشكلات الفعلية. (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2002) ص13

[2] ليث شاكر محمود، السفارات بين العرب والأمم الأخرى في القرن الأول الهجري القرنين السابع والثامن الميلاديين، ورقة قدمت في أشغال مؤتمر الرابع عشر لثقافة التواصل، 3–5 نوفمبر 2009 كلية الآداب والعلوم الإنسانية. جامعة فيلادلفيا بالولايات المتحدة الأمريكية. ص 1–3

[3] سعد إبراهيم محمد آل مصطفى، سفارات الأندلس إلى ممالك أوروبا المسيحية الكاثوليكية 138–422هـ 755–1031م (القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، 2013) ص49

بكتاب يعترف فيه بالإسلام وجاريتين للرسول أحداهما "ماريا" والأخرى "سيرين" التي تزوجها "حسان ابن ثابت" وعشرون ثوبا من مصر.

وسار الخلفاء الراشدين على نفس النهج النبوي وأصبح أسلوبهم وتحولت البعثات الدبلوماسية (السفارات والرسل) إلى أداة إلى الدعوة إلى الدين الحنيف. وبالنظر إلى المكانة التي أعطاها المسلمون لمصطلح الرسول نتيجة الأهمية التي أولتها الشريعة الإسلامية للرسل والأنبياء وبالنظر إلى الأهداف التي كانت تعمل بعثات المسلمين على تحقيقها وأهمها نشر تعاليم الإسلام فقد كان ينظر للمبعوثين الدبلوماسيين (الرسل) نظرة احترام وإجلال وتقدير ويعتبرون كرامتهم من كرامة الأمة. وكان يشترط فيهم طلاقة اللسان والكياسة والفطنة والنظرة الثاقبة وحسن الهندام والأمانة والإلمام بتعاليم الدين والتمتع بالشخصية المؤثرة.[1]

اقتفى الخلفاء الراشدين الدرب الدبلوماسي النبوي في إرسال السفارات السياسية وتوسيع التواصل السياسي. وكان المسلمون يقيمون سفارات تنتهي وظيفتها بإنتهاء عملها ولا تختلف مهام السفارات العربية آنذاك عن مهام الوفود الدبلوماسية في وقتنا الحاضر كثيرا وكانت تقوم بمهام مختلفة منها تقديم التهنئة لحاكم أو ملك بتوليه الحكم أو زواجه أو التفاوض من أجل إيقاف القتال وفض النزاعات وإعلان الهدنة وعقد التحالفات لأهداف مختلفة. وكان إختيار السفراء العرب يتم من بين من يتميزون بالولاء والتقوى والذكاء وسعة العلم والحصانة والفصاحة والجرأة وكظم الغيظ والتأني والوسامة والحشمة والثقافة وكان السفير يزود بمعلومات تثنيه عن إتيان المعاصي والخطايا.[2]

ولم يعد الخليفة هو الوحيد الموفد للسفارات بل أصبح للقادة صلاحيات إرسال المبعوثين ففي عهد الخليفة "أبا بكر الصديق" أرسل "خالد ابن الوليد" (رضي الله عنهما) سفارة إلى صاحب ثغر فارس (هرمز) سنة 12 هـ 633 م وكتب له كتابا وردت فيه عبارته الشهيرة: "... لقد جئت بقوم يحبون الموت كما تحبون الحياة" ومن كتابه يبرز أسلوب دبلوماسية الحرب. وأغلب الظن أن هرمز قتل السفير بدليل المعارك التي قامت بين المسلمين والفرس بعد سنة 23هـ 634م.

وتنقل لنا الكتابات التاريخية أن "عمر ابن الخطاب" كتب إلى القائد "عمرو ابن العاص" الذي استقبل وفد من الإسكندرية بغرض التفاوض لتسليمها له، يوصيه بتوخي الحذر والحيطة في شروط تسليم المدينة للمسلمين خصوصا ما تعلق بالجزية وشروط الأمان للأرض والممتلكات والعباد مؤكدا له على ضرورة عرض الإسلام على أهلها من الأقباط فمن قبله فهو من المسلمين ومن لم يقبله فرضت عليه الجزية.

---

[1] ضرغام عبد الله الدباغ، قوة العمل الدبلوماسي في السياسة (بغداد: دار أفاق عربية للنشر، 1985) ص 41-42

[2] كامل سرمك حسن، إدارة المراسم (الأردن: اليازوري، 2008) ص38

وبطلب من المقوقس لتبادل السفراء للتفاوض سنة 20هـ 640 م أرسل "عمرو ابن العاص" وفد من عشر رجال على رأسهم الصحابي "عبادة ابن الصامت الأنصاري".

كان خليفة المسلمين "عمر" رضي الله عنه يولي أهمية قصوى للصفات الواجب على السفير التحلي بها وهذا ما يؤكده كتابه إلى الصحابي "سعد ابن أبي وقاص" في مفاوضاته مع "رستم" قائد جيش الفرس التي سبقت معركة القادسية سنة 14 هـ 635 م حيث كتب له طالبا منه أن يبعث إليه "رجالا من أهل المنظرة والرأي والجلد يدعونه، فإن الله جاعل دعاءهم توهينا لهم، وملجأ عليهم"... وطلب منه أن "يقدم أحسنكم اسما، فإذا دخلتم قدموا أحسنكم وجها، فإذا نطقتم ميزتكم ألسنتكم".[1] أما أهم ما يسجل دبلوماسيا في خلافة "عثمان ابن عفان" رضي الله عنه هو نجاح مفاوضاته التي قادها "معاوية ابن أبي سفيان" أمير الشام مع أهالي قبرص سنة 28هـ 644 م والتي خلصت إلى الصلح دون قتال وقبول القبارصة دفع الجزية للمسلمين.

نشطت الممارسة الدبلوماسية (تبادل السفراء والتفاوض) في عهد الدولة الإسلامية الفتية التي امتزج فيها البحث عن إعلاء كلمة الله عند الشعوب ونشر الرسالة المحمدية وبين البحث عن الموارد المادية والمالية التي تحتاجها لتأدية وظائفها وبين تأمين الطرق وتسهيل النشاط التجاري مع الأمم. وتلونت تلك الممارسة وتأرجحت حسب الأوضاع والظروف بين دبلوماسية السلام ودبلوماسية الحرب. وتكثف تبادل السفراء مع الأمم في الشرق والمغرب نذكر البعض منها للإستئناس:

°المفاوضة بين سفراء أذربيجان وبين " الوليد ابن عقبة" سنة 22هـ 642م إنتهت بالصلح وقبول أهل أذربيجان دفع الجزية للمسلمين مع ما يرافق ذلك من حقن للدماء.

°تجديد إتفاق أهالي تفليس مع المسلمين الممثلين في "الجراح بن عبد الله" قائد الجند بعد مفاوضات وإتفاق أولي مع سفراء "الحبيب بن مسلمة"، وإلتزموا فيه بتأدية الجزية والولاء للمسلمين بالإضافة إلى تقديم تسهيلات لجيوش المسلمين.[2]

° المفاوضات التي أجريت سنة 32هـ 652م بين "الأحنف بن قيس" وأهل بلخ أسفرت عن إلتزام الطرف الثاني بدفع جزية قدرت بأربعمائة ألف درهم وقدموا هدية لنجاح المفاوضات للسفير الأحنف " أسيد بن المتشمس.

---

[1] ليث شاكر محمود، مرجع سابق الذكر، ص 4-5

[2] نفس المرجع، ص11

° تبادل السفارات بين والي مصر "عبد الله بن سعد ابن أبي سرح" و"قسطنطين بن هرقل" إمبراطور بيزنطة في 31هـ 651م أثناء معركة ذات الصواري وأفضت المفاوضات إلى وقف القتال ليوم واحد.

° لقاء سفراء "عبد الله بن سعد بن أبي سرح" والي مصر مع سفراء "جرجيس" حاكم شمال أفريقيا سنة 27هـ 647م وموافقته بعد قتال على دفع الجزية.

أما في عهد الخلافة الأموية فقد إستفاد مؤسسها من الظروف الإقليمية والدولية السائدة آنذاك والتي ميزتها العداوة بين البيزنطيين والأرمن لصالحه في تدعيم سلطانه الجديد كخليفة للمسلمين وليس كواليا للشام وهذا ليس بغريب وهو المعروف بدهائه، إذ أرسل إلى الأرمن سفارة سنة 48هـ 668م تطلب منهم الاعتراف بحكمه والدخول في سلطان المسلمين فاستجابوا لدعوته. وبدهائه هذا أسس لقواعد ثابتة لسياسته الخارجية مرتبطة أساسا بحجم مسؤولية الدولة الأموية الجديدة على أراضي إسلامية شاسعة حققت بالفتوحات خلال الخلفاء الراشدين والمتمثلة في تثبيت تلك الفتوحات خصوصا في الجهة الشرقية من الدولة –بلاد فارس سابقا– فعمل على توطنين العائلات العربية هنالك لتسهيل الاختلاط. خصوصا في خراسان حتى يسهل نشر تعاليم الدين الإسلامي واللغة والثقافة العربية.

في حين فضل المواجهة في الجهة الشرقية من الخلافة مع البيزنطيين خصوصا وأن حدودهم كانت قريبة من دمشق فتأرجحت سياسته معهم بين السلم والحرب وفي الحقيقة كانت معركة ذات الصواري نقلة حولت العلاقات العسكرية بين الأمويين والبيزنطيين نحو البحر الأبيض المتوسط.[1] وقد نشط إرسال السفراء من بعده من قبل الخلفاء الأمويين مثل السفارة التي أرسلها "عبد الملك ابن مروان" إلى بيزنطة سنة 66هـ 685م انتهت بهدنة تم الاتفاق فيها على دفع الدولة الإسلامية أموال مقابل حفاظ على دماء المسلمين حتى يتفرغ عبد الملك ابن مروان للفتن الداخلية. وتجددت المفاوضات سنة 70هـ 689م.[2] كما يمكننا أن نشير إلى سفارات "قتيبة بن مسلم" إلى الصين في سنة 96هـ 714م. وسفارة الإمبراطور "جستينيان الثاني" إلى "عبد الملك ابن مروان" سنة 74هـ 693 لعقد هدنة مع المسلمين، وكذلك سفارة البيزنطيين سنة 95هـ 714م إلى الخليفة "الوليد بن عبد الملك" لنفس الغرض، وسفارة أخرى في عهد الخليفة "عمر بن عبد العزيز" في سنة 99هـ 717م وغيرها من السفارات.

طال حكم العباسيين إلى قرابة الخمس قرون وربع قرن عرفت مراحلها الأولى ازدهارا حضاريا حتى وإن كانت الفتوحات الإسلامية قد توقفت مع الحكم الأموي باستثناء بعض الحالات التي فرضتها الضرورة.

---

[1] محمد سهيل طقوش، تاريخ الدولة الأموية (بيروت : دار النفائس، ط7، 2009) ص28–30

[2] ليث شاكر محمود، مرجع سابق الذكر، ص 15

وتباينت العلاقات الدولية في عهدهم مع الأمويين في الأندلس والبيزنطيين وشرلمان ملك الفرنجة. وإذا كانت علاقة العباسيين بالأمويين في الأندلس غير عدائية ولكنها لم تكن ودية، بالمقابل غزا المسلمين آسيا الصغرى وسار "هارون الرشيد" على نفس الدرب إذ قاد جيشا إلى آسيا الصغرى وحارب البيزنطيين ووصل إلى القسطنطينية فهادنته الإمبراطورة "ايرنى" Erene وقبلت دفع الجزية وبعد موتها نقض الإمبراطور "نقفور" الاتفاق سنة 187هـ. وغضب "هارون الرشيد" وسار إليه بجيش ما دفع الإمبراطور إلى إبرام صلح وقبول دفع الجزية.

ومن جهة أخرى كانت العلاقات بين العباسيين وملوك السلاجقة طيبة وودية نظرا للاحترام الذي كان يكنه السلاجقة للخلفاء العباسيين فتبادلوا الهدايا ووطدوا العلاقات بالمصاهرة لكنها في فترتها الأخيرة عرفت ظهور نزاعات بينهم. وقامت علاقات سياسية بين العباسيين ممثلين في "هارون الرشيد" وبين فرنجة "شارلمان" بدأت بإرسال هذا الأخير وفدين سنة 181هـ 797م الأول إلى الرشيد والثاني إلى بطريك القدس وأرسل "الرشيد" بعثة سنة 183هـ 799م إلى البلاط الفرنجي.[1] لكن ما يجب أن نشير إليه هو أن المراحل الأخيرة من الحكم العباسي امتازت ببروز الصراعات الداخلية والفتن والحركات الإنفصالية عن الحكم المركزي وأدى ذلك إلى ظهور الدولة السامانية والغزنوية والخوارزمية وقامت خلافة مستقلة للأمويين في الأندلس والحكم الفاطمي في مصر وجزء من شمال أفريقيا. ولم تكن هذه الدول الإسلامية على تفاهم فيما بينها بل على العكس كانت معادية لبعضها البعض خصوصا الفاطميين وكل منها على صلة وتحالف مع أعداء بعضهم.[2]

لا يمكننا أن نختم تناولنا للممارسة الدبلوماسية في عهد الحضارة العربية الإسلامية دون أن نعرج على الدولة الأموية في الأندلس لسببين أساسيين: يتمثل الأول في أهمية وأثر البعد الحضاري الإسلامي على أوروبا والثاني مرتبط بموقعها الجغرافي الذي جعل من الفرنجة أغلب جيرانها ما كان يحتم عليها تأمين نفسها.

لكن الشيء الأكيد أن نجم قرطبة سطع مع "عبد الرحمان الداخل" ظلله الإسلام وأضحت بذلك مهدا للحياة الرغدة ومصدرا للحضارة ومستقطبا لها واتضح ذلك أكثر في عهد "عبد الرحمان الناصر" إلى درجة تحولها إلى عاصمة حضارية لكامل إسبانيا. فكان يقصدها السفراء والوفود لتقديم فروض الطاعة حتى أن الوفود القادمة إلى بلاط الناصر كانت تنبهر من الموقف. فالدبلوماسية تزدهر وتتطور ما تطورت

[1] محمد سهيل طقوش، تاريخ الدولة العباسية (بيروت: دار النفائس، ط7، 2009) ص 103-106

[2] محمود شاكر، التاريخ الإسلامي، الدولة العباسية، الجزء الأول (بيروت: المكتب الإسلامي، ط6، 2000) ص6-7

الحضارة وما وصلت إليه الحضارة الأندلسية إنعكس على ازدهار المجال الدبلوماسي فراحت قرطبة نعج بالوفود الدبلوماسية القادمة من الشرق والغرب ووصلت المراسم الدبلوماسية حدا عاليا تجاوز ما كانت تعرفه الشعوب الأخرى آنذاك ومنها مراسم الاستقبال مثل تلك التي عرفها وفد الإمبراطور "قسطنطين بن ليون" وهديته حيث احتفل بهم الخليفة "عبد الرحمن الناصر" كما تنقله كتب التاريخ في يوم مشهود.[1]

نكتفي هنا بما أوردناه عن النشاط الدبلوماسي في عهد الحضارة العربية الإسلامية مع أننا تغاضينا عن الكثير من المحطات ولم نتناول إسهام دول قامت مثل الفاطميين أو الحماديين أو المرابطين أو الزيانيين لأن المقام لا يتسع، لكل ذلك يدفع إلى التفكير في البحث عن إسهام الحضارة العربية الإسلامية في تطور الدبلوماسية بأكثر عمق وإسهاب والذي يمكن أن نلخصه على عجالة في النقاط التالية التي أوردها الأستاذ "زايد عبيد الله مصباح"[2]:

-على الرغم من تطبيق المسلمين للتمثيل الدبلوماسي المؤقت في البداية على غرار ما كان سائدا في ذلك الوقت إذ كانت ترسل السفارات والوفود والرسل لقضاء مهمات محددة تعود بعدها إلى بلاد الإسلام، إلا أننا نسجل أهمية الإسهام الإسلامي في التأسيس للدبلوماسية من خلال تسجيل حضورهم في التاريخ الدبلوماسي لمدة طويلة قاربت التسع قرون.

-كثافة التجربة الدبلوماسية الإسلامية بداية من عهد الرسول عليه الصلاة والسلام والخلفاء الراشدين وازدادت قي أوج قوة الحضارة العربية الإسلامية بالرغم مما شابها من الغلو في الأهداف السياسية والمادية والعسكرية على حساب تلك الدبلوماسية الدعوية والأكثر إنسانية التي سادت عهد الرسول والخلفاء الراشدين، وقد قدمنا فيما سبق الكثير من صور الممارسة الدبلوماسية عندهم.

-أسست الحضارة العربية الإسلامية لمعايير جديدة في إختيار الرسل والسفراء إذ لم يعد يتم إختيارهم وفق الاعتبارات الشخصية أو المزاجية للحاكم أو الملك ولكن حددت مواصفات دقيقة واجبة التوفر فيهم من بينها: الإلمام بتعاليم الدين السمح، والثقافة الواسعة، رجاحة العقل وحسن التصرف والكياسة والفطنة والذكاء، فصاحة اللسان والقدرة على التفاوض والإقناع، اللياقة الصحية والوسامة وحسن الهندام والمظهر الخارجي. والملاحظ على أنها تمثل الصفات الحديثة للدبلوماسي. لقد نقلوا الدبلوماسية من دائرتها الضيقة التي يستجيب فيها الاختيار لمصالح الحاكم ومزاجه إلى دائرة المهنية وما تتطلبه من مهارات شخصية بغرض خدمة الدين والمجتمع الإسلامي وليس الحاكم.

---

[1] سعد إبراهيم محمد آل مصطفى، مرجع سابق الذكر، ص61-63

[2] زايد عبيد الله مصباح، الدبلوماسية مرجع سابق الذكر، ص 46-47

–عرفت الدبلوماسية الإسلامية كما أشرنا إليه نظام المراسم سواء ما تعلق منها بالمراسم البروتوكولية مثل إستقبال السفراء رسميا أو ما تعلق بمظاهر الاحتفال المرافقة لذلك. وأصبحت تقاليد الاستقبال مرتبطة بأعراف وقواعد تليق بمكانة الدولة الموفدة.

–دقت الحضارة الإسلامية لبنة جديدة وقوية في باب الحصانات الدبلوماسية وسبق أن أشرنا إلى الحصانة التي يتمتع بها السفراء عندما يكونوا في ضيافة الدولة الإسلامية حكاما ومحكومين. كما مثلت الدبلوماسية العربية الإسلامية الصورة الحية للدبلوماسية الملتزمة بالعهود والمواثيق تطبيقا لقوله تعالى : "وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ ۖ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا"[1] وأعطى الرسول عليه الصلاة والسلام الأسوة في ذلك باحترامه لحصان وأمان المبعوث الدبلوماسي حين جاءه "أبو رافع" رسولا من طرف قريش واختار البقاء وإعتناق الإسلام فقال له الرسول عليه الصلاة والسلام: "أني لا أخيس العهد، ولا أحبس البرد (أي الرسول)، ولكن إرجع إليهم فإن كان في قلبك الذي تقول، فإرجع إلينا.."[2].

–ولم يغفل المسلمون عن مبدأ عدم تدخل المبعوث الدبلوماسي في الشؤون الداخلية للدولة المعتمد لديها لأن ذلك يتنافى ومكارم الأخلاق التي يدعو إليها الإسلام ويخرج عن دائرة المهمة التي أوفد من شأنها ومن الممكن أن تؤدي السفارة الدبلوماسية في حالة عدم احترامه إلى نتائج عكسية.

أفاد الأستاذ "الشامي" أن الدبلوماسية عند العرب قامت منذ عصر الإسلام على مفهوم العلاقات الدولية الذي اعتمده النبي الكريم منذ البداية، وقد اتسم هذا المفهوم بطابع الدعوة السلمية وسياسة الفتح التي تضمنت مبدأ الصلح حتى وإن اعتبر المستشرقين أن الدولة الإسلامية قامت على حد السيف وأن فتوحاتها كانت غزوا عسكريا لكنها تبقى وجهة نظر مدحوضة بالنظر إلى طبيعة تعامل الفاتحين مع أهالي الأقاليم المفتوحة ومبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء. ورافق نشر الدعوة الإسلامية مبدأ "الاعتراف الدولي" الذي تبناه الخلفاء الراشدين والذي كان يقوم على الاعتراف للخليفة بالسيادة مقابل الاعتراف بسيادة سلاطين الممالك الإسلامية وشكلت المبايعة نوعا من السيادة الشرعية للحاكم وقد لعب الخليفة "علي بن أبي طالب" في توسيع إطار المبايعة حتى شملت الأقطار والأمصار جميعها.[3]

---

[1] سورة الإسراء، الآية 34

[2] زايد عبيد الله مصباح، الدبلوماسية مرجع سابق الذكر، ص48

[3] علي حسين الشامي، مرجع سابق الذكر، ص 102

مارس المسلمون النشاط الدبلوماسي مستندين على هذه المبادئ فأرسلوا البعثات الدبلوماسية شرقا وغربا وشمالا حتى وصلت إلى بلاد الغال في فرنسا والنورموندي في انجلترا والصين والهند وبلاد الأ'اجم والفرس، ولخص الأستاذ "الشامي" أهداف هذه البعثات في:[1]

-شكلت الدعوة إلى الإسلام الهدف الأسمى لهذه البعثات الدبلوماسية.

-إقامة علاقات سلمية وودية بين الدولة الإسلامية وفيرها من الدول والأمم والشعوب.

-مثل الإخبار والاستعلام عن حالة العدو ومراقبة ميزان قوى الدول المجاورة للتحضير لأي طارئ بالإضافة إلى عقد التحالفات السياسية والعسكرية.

-شكلت الفدية وتبادل الأسرى أحد أهداف الدبلوماسية العربية إذ كانت بعثاتها تتكفل بالتحقيق في أحوال الأسرى وسوء معاملة الأعداء لهم. -مثل التجسس ومحاولة معرفة قوة الجيران أحد أهداف البعثات الدبلوماسية العربية.

-كثرت البعثات الدبلوماسية العربية في فترة انقسام الدولة الإسلامية وكان الغرض من وراء تسريع عمل هذه البعثات وزيادة عددها هو تأمين تحالفات سياسية وعسكرية ودعم الروابط الثقافية والمساعدات العسكرية والإصلاح بين الممالك الإسلامية من خلال المساعي الحميدة والوساطة بين الملوك والسلاطين.

-كانت البعثات الدبلوماسية تقام من أجل تقديم التهاني والعزاء وطلب المصاهرة.

ومهما يكن فإن البعثات الدبلوماسية العربية الإسلامية تركت بصماتها على الممارسة الدبلوماسية من خلال خصائصها التي طبعت هذه الممارسة والتي يمكن إجمالها بإختصار في النقاط التالية:

° كانت البعثة الدبلوماسية مكونة من الرسول الموفد (السفير) للقيام بمهمة محددة وحاشيته ورئيس الدولة مبدئيا هو الذي يختار إرسال السفراء والرسل الذين يمثلون رئيس الدولة ويتكلم بإسمه ويفاوض ويبرم المعاهدات والاتفاقيات والعقود والعهود نيابة عنه. وكان يتطلب في السفير التحلي ببعض الصفات الجسدية والخلقية والثقافية.

° أعطي حق السفارة أيضا للولاة والحكام في الممالك والأقاليم الأخرى حتى وإن كانت سفارة الخليفة أرقى السفارات بإعتباره الرئيس الأعلى للخلافة الإسلامية وممثلها الأول.

° كانت الدولة الإسلامية تستقبل السفير على حدودها ومرافقته إلى عاصمتها بمثابة إعتماد له في المهمة الموكلة له، وكانت تقام المراسيم عند هذا الاستقبال منها تركه في دار الضيافة لمدة ثلاثة أيام دون أن يجتمع به أحد وبعده يستدعى لدار السلطان.

[1] علي حسين الشامي، مرجع سابق الذكر، ص 103

° منح الحصانة التامة للسفراء والمبعوثين طيلة مدة إقامتهم بالدولة الإسلامية وتشمل هذه الحصانة السفير وحاشيته وحتى الخدم والعبيد بالإضافة إلى أن الدولة الإسلامية احترمت هذه الحصانة حتى في المسائل الجنائية والمدنية (حصانة شخصية).

2-الدبلوماسية عند البيزنطيين:

بعد انهيار الإمبراطورية الرومانية في القرن الخامس ميلادي وانقسامها إلى الدولة الرومانية الغربية وعاصمتها ميلانو والدولة الرومانية الشرقية التي تأسست في بيزنطة وعاصمتها القسطنطينية بعد نقل الإمبراطور "قسطنطين الأول" العاصمة إلى بيزنطة على البوسفور عام 324 م. وكانت سنة 395 م سنة الميلاد الحقيقي لهذه الإمبراطورية التي استمرت لمدة ألف سنة إلى غاية 1453م. وطيلة هذه الفترة يجب أن نعرف أن الإمبراطورية البيزنطية مهما كانت درجة القوة السياسية والاقتصادية/ التجارية التي كانت تتمتع بها في أوروبا وخصوصا القوة العسكرية لأنهم أجادوا في تنظيم جيشهم ودعموا هذه القوة بأسطول بحري، إلا أنها كانت محاطة بقوى أخرى لديها مطامع في الأرض والخيرات منها الإمبراطورية الرومانية الغربية والإمبراطورية البلغارية والفرس والعرب وقبائل بلاد القوقاز وجيوش الفرنجة والروس وغيرهم.

لهذا وعلى خلاف الدبلوماسية الرومانية التي رأينا على أنها لم تسهم في تطور الممارسة الدبلوماسية بالقدر الذي أسهمت في تبلور النظرية الدبلوماسية كان البيزنطيون أكثر مهارة في استخدام الدبلوماسية فقد لمسوا الحاجة إليها لسببين أساسيين:

يكمن الأول في وعيهم بوجوب عدم إضعاف جيشهم وزيادة نفقاته في حروب مع القوى السالفة الذكر إذا أمكنهم تفادي ذلك بالتفاوض وفن الدبلوماسية. والسبب الثاني يتمثل في تلك المنافسة السائدة بين القوى الموجودة آنذاك على الأرض والموارد وكان طبيعي أن يعمل البيزنطيون على الاستئثار بحصتهم من ذلك بأقل الخسائر التي لا تكون إلا بتوظيف القنوات السلمية التي تتيحها الممارسة الدبلوماسية في إدارة علاقاتهم مع الشعوب الأخرى.

إن تفضيل البيزنطيين للغة التفاوض والتصالح بدل لغة السلاح خدمة لمصالحهم كان وراء النشاط الدبلوماسي الذي عرفته إمبراطوريتهم. هذا النشاط الذي جعل الدبلوماسية البيزنطية محتالة ماكرة ويبرز ذلك من خلال النقاط التالية:

-الإدارة: كان الإمبراطور هو الذي يدير السياسة والشؤون الخارجية للإمبراطورية، فلم يكن هنالك جهاز ولا خدمة دبلوماسية بالمعنى الحديث للكلمة. ولم تكن هنالك مجالس نيابية تشرف وتراقب ذلك بالرغم من

أن البيزنطيون ورثوا من الإمبراطورية الرومانية الممارسة النيابية "الديمقراطية". ولم يمنع إحتكار الإمبراطور لإدارة الشؤون الخارجية من وجود وزير خارجية الإمبراطورية هو مستشار الإجراءات الذي كانت له صلات وثيقة مع الإمبراطور إلى درجة أن الكتابات التاريخية تشير إلى أنه كان يقابله كل يوم وهذا يؤكد الأهمية التي كانت معطاة للشؤون الخارجية. ومن وظائفه القيام بالترتيبات الضرورية لاستقبال السفراء الأجانب وكان يجهز البعثات السياسية للإمبراطورية إلى بلاطات الملوك الأجانب بل وفي الكثير من الأحيان يختار أفرادها.

لكن هنالك شؤون دبلوماسية معينة كانت تترك للسلطات المحلية فمثلا جرت العادة أن يتولى القائد العام (قائد الحامية أو الإقليم) في خيرسون ببلاد القرم وضع الترتيبات اللازمة لإرسال البعثات العسكرية إلى شعوب أقاليم السهوب، ومثال زيارة القائد "يوحنا بوجاس" لقبائل البشناق لتحريضهم على بلغاريا وكان حاكم منطقة جوثيا رئيسا للديوان الدبلوماسي بخيسون. كما كان القائد المحلي "الكاتيبان" Catepan في ايطاليا يتولى معالجة الشؤون مع العرب. وفي منتصف القرن العاشر ميلادي أصبح كبير أساقفة أوترانتو المسمى "قلاتوس" يتكفل ببعض المهام الدبلوماسية منها انتقاله للمهدية لافتداء الأسرى النصارى لحظوته عند خليفة المسلمين لكون أخته كانت ضمن حريم هذا الأخير. لكن ذلك لا يمنع من أن البعثات السياسية الهامة جدا والموفدة إلى البلاطات الايطالية كانت تهيأ في القسطنطينية.

وعليه يمكن أن نقول بأن البيزنطيين لم يعرفوا وجود مؤسسات دبلوماسية دائمة الإقامة في البلاد الأجنبية مع وجود فقط ديوان لدى القائد العام في خيرسون مكلف بجمع المعلومات يضم مجموعة من الموظفين السفراء مثل السفارات التي كانت توجه إلى بغداد أو بلغاريا لتفاوض حول تبادل الأسرى بعد الحرب وكان من أولئك السفراء من يجيد اللغة العربية.[1]

-الأساليب: إن مساهمة البيزنطيين في تبلور الممارسة الدبلوماسية يظهر جليا من خلال الأساليب التي كانوا يوظفونها والتي تمثل في ثلاث: أولها الاعتماد على دبلوماسية نشطة غرضها الإيقاع بين الدول الأجنبية وكان من القواعد الثابتة في سياسة البيزنطيين الخارجية حمل أمم أخرى على مناهضة أعدائهم ف""لاوون السادس" تحرج بسبب تقواه في محاربة أبناء دينه البلغار النصارى لكنه لم يتوانى في أن يحرض الهنغاريين الوثنيين على مهاجمتهم من الخلف. وسعت الدبلوماسية البيزنطية لاستعمال هذا الأسلوب من أجل تحقيق ثلاث أهداف رئيسية:

[1] ستيفن رنسيمان، الحضارة البيزنطية، ترجمة: عبد العزيز توفيق جاويد (مصر: الهيئة العامة المصرية للكتاب، ط2، 1997) ص184-186

1-المحافظة على توازن القوى يمنع أي عدو محتمل من غزو أراضي الإمبراطورية.

2-الحفظ على تماسك وقوة جيشهم كوسيلة ضغط من خلال عدم إقحامه في الحروب ما أمكن ذلك والاقتصاد في الإنفاق عليه.

3-تقوية وحدتهم الداخلية من خلال سياسة إضعاف القوى الأجنبية وقبائل البرابرة ونشر التفرقة وإثارة التنافس بينهم وإيقاع الخصومات.[1]

فيما تمثل الأسلوب الثاني في شراء ذمم الشعوب والقبائل المحيطة بالإمبراطورية بالرشاوي والهدايا والعطايا، إذ تشير الكتابات التاريخية إلى أن البعثات السياسية للإمبراطورية للخارج كانت تسافر في حاشية فاخرة محملة بالهدايا والجواهر والحرير والوشى التي كانت موجهة إلى الحاكم الذي يقصده ركب السفراء. وكانت تلك البعثات تغازل وتطلب ود الوزراء أصحاب الحظوة والنفوذ الذين تتعرف بهم (من خلال ديوان المعلومات، الهيئة الجاسوسية للإمبراطورية) في البلاطات الأجنبية وتغدق عليهم الهدايا والهبات. ونورد على سبيل المثال الأمر الذي وجهه الإمبراطور "نيقيفورس يورانوس" لبعثته إلى بغداد في عام 980 م بأن تتلطف تلطفا خاصا "بعضد الدولة" أهم مستشاري خليفة المسلمين وأعلاهم شأنا.[2]

كما استعملت الدبلوماسية البيزنطية الدين كأسلوب ثالث وذلك بالعمل على إدخال أكبر عدد ممكن من أفراد الشعوب الأخرى في الديانة المسيحية بغرض كسب ولائهم الديني –استعمال المقدس في السياسي– مثل ما حصل مع عرب شبه الجزيرة العربية أيام الدولة الحميرية التي كانت تدين باليهودية حيث أرسلت أول سفارة مسيحية وأنشأت أول كنيسة في عدن عام 365 م وأعلن ميلاد أول دولة مسيحية في اليمن وعاصمتها صنعاء.[3] واستثمروا في الشق الاجتماعي باستخدامهم للمصاهرة كأداة دبلوماسية إلى درجة أن الأباطرة أنفسهم لم يتوانوا عن الزواج من الأجنبيات مثل زوجتا "يوستينيانوس الثاني" و"قسطنطين الخامس" وتزويج "رومانوس الأول" حفيدته "ماريا" لقيصر بلغاريا. كا يشير التاريخ إلى ولع البيزنطيين بجمع المدعين للعروش الأجنبية عندهم إذ لم يكن يخلو البلاط الإمبراطوري يوما من مطالب بالتاج البلغاري أو الصربي.[4]

---

[1] علي حسين الشامي، مرجع سابق الذكر، ص 80

[2] ستيفن رنسيمان، مرجع سابق الذكر، ص 187

[3] علي حسين الشامي، مرجع سابق الذكر، ص80

[4] ستيفن رنسيمان، مرجع سابق الذكر، ص 191-192

-الطابع الظاهري للدبلوماسية: شكلتها الرسميات الجامدة التي كانت تهدف أساسا إلى زيادة هيبة الإمبراطور أمام البعثات الأجنبية التي يستقبلها ويوحي أو يزيد معنويا من قوة الإمبراطورية البيزنطية. فقد كان السفير الأجنبي يحاط بهالة من أنواع آداب السلوك حال وصوله إلى القسطنطينية ويحيا طبقا لمراسم موضوعة، وكان السفراء يستقبلون حسب درجة أهمية البلدان التي يمثلونها. ووظف البيزنطيون الألعاب الميكانيكية عند استقبال سفارة شعب بربري حتى تبعث الرعب في نفوس أعضاء البعثة. وإعتاد البيزنطيين أيضا إذا كان السفير حصيفا أن يعرضوا عليه على سبيل التسلية كنوز القصر الإمبراطوري وأثار القدامى.[1] وفي الأخير نشير في باب الحصانة الدبلوماسية أن السفير الذي يثبت عليه سلوكا غير لائق أو تقليل من شأن الإمبراطور أو العادات التي أوصى بها كان يلقى في السجن كأقل عقاب له. عقاب يؤكد الطابع الشكلي للدبلوماسية البيزنطية.

من خلال ما ورد يمكننا استنتاج السمات التالية للدبلوماسية البيزنطية:[2]

-اهتم البيزنطيون على فن التفاوض والممارسة الدبلوماسية أكثر من الرومان بالنظر إلى الطابع العسكري الموغل في استعمال القوة والسلطة عند الرومان مقارنة بقوة بيزنطة وسطوتها، واعتمدوا أساليب وصيغ متعددة منها أسلوب الدبلوماسي المراقب بدل الدبلوماسي الخطيب وهذا النمط بالإضافة إلى دفاعه عن مصالح الإمبراطورية كان يستند على شخصية الدبلوماسي المحترف ذو الخبرة والحنكة والدراية وذلك ما دفع "نيكلسون إلى القول أن الدبلوماسية البيزنطية انتقلت إلى المدن الإيطالية (المنهج الإيطالي في الممارسة الدبلوماسية الذي سنتعرض له لاحقا) ومنها إلى فرنسا وإسبانيا وغيرها.

-أسس البيزنطيون في عاصمتهم القسطنطينية ديوانا خاصا لإدارة الشؤون الخارجية للإمبراطورية نهض بتدريب المفاوضين المحترفين الذين توكل لهم مهام القيام بأعمال السفارة لدى الدول الأجنبية. كما أنشؤوا ديوانا للأجانب سموه بديوان البرابرة يختص بمصالح المبعوثين الأجانب وشؤونهم. ويشير الأستاذ "الشامي" إلى أنه من بين تعليمات ديوان الشؤون الخارجية لسفراء الدول البيزنطية مراعاة قواعد الذوق واللياقة في ممارستهم مهامهم في معاملاتهم مع الأجانب واستخدام أسلوب المجاملة في حديثهم وتفادي انتقاد الدولة التي أوفدوا إليها ومدحها قدر المستطاع.

في حين اختص ديوان الأجانب بمهام محددة تمثلت في مراقبة المبعوث الأجنبي خصوصا البعثات الدبلوماسية للدول الجارة القوية بالأخص في الميدان العسكري وكانت تلك المراقبة تنصب على بذل الجهد

[1] ستيفن رنسيمان، مرجع سابق الذكر، ص 186

[2] للمزيد يمكن الرجوع إلى: علي حسين الشامي، مرجع سابق الذكر، ص 81

لإعاقة عمل المبعوث الأجنبي في مجال محدد هو جمع البيانات والمعلومات عن الدولة الموفدة إليها (بيزنطة) لكن تشير بعض الكتابات إلى أن عمل ديوان الأجانب لم يكن ينصب على هذه المهمة فقط بل كان يتعداها إلى مهمة يرونها أهم والمتمثلة في عمل الديوان بمختلف الوسائل على إخفاء الثروة الحقيقية لبيزنطة بل ووصل الأمر إلى إخفاء جمال نسائها.[1]

-كان إلتزام السفراء بالعمل على تقليل مصاريف البعثة الدبلوماسية من بين أهم تعليمات التي كان يسديها ديوان الشؤون الخارجية لمبعوثي بيزنطة (كأننا أمام شكل من أشكال عقلنة استعمال المال العام مع أن تلك الفترة لم يكن يميز فيها بين المال العام والمال الخاص للملك أو الحاكم). وهذا ما دفع بعض السفراء إلى التزود ببضائع يحملونها معهم في البعثة لبيعها في الدولة الموفدين إليها لتغطية نفقات بعثتهم مما دفع بنمو العلاقات التجارية بالموازاة مع تطور العلاقات السياسية (الدبلوماسية).

-دأبت السفارات البيزنطية على إعداد التقارير المثقلة بالمعلومات عن الأوضاع الداخلية للدول الموفدة إليها بالأخص جيرانها، وتبرز أهمية تلك التقارير بأسلوب بيزنطة في تأليب الجيران بعضهم على بعض لإضعافهم بدل استنزاف مقدراتها العسكرية والمالية. لكن تبني هذه الإستراتيجية الدبلوماسية تشكل سلاحا ذو حدين لأن بيزنطة كانت تنظر إلى السفراء الموفدين لديها بعين الشك والريبة مخافة أن يكونوا يتبعوا نفس أسلوبها أو يتفطنوا لمقدراتها الحقيقية التي قد تكون أقل من الجيران خصوصا إذا كانوا طامعين. وهذا ما دفع السلطات البيزنطية آنذاك إلى إسكان أولئك السفراء في مبان خاصة ويجهدون في إكرامهم كسرا لأعينهم ويحيطونهم بحرس شرف ظاهريا احتراما لمكانتهم ولحمايتهم لكن حقيقيا بهدف مراقبتهم.

-تميزت الدبلوماسية البيزنطية بذلك الاهتمام الزائد عن الحد بالمراسم وإجراءات الضيافة وحسن الاستقبال مثل ما كان يحدق في روما، وقد وضع الإمبراطور البيزنطي قسطنطين البورفيري بروتوكول عدد فيه عدد من القواعد قعدت فيما بعد، ومن بين هذه القواعد والمراسم احتفاظ البيزنطيين للسفراء العرب بمكان الصدارة بين جميع الدبلوماسيين الموفدين إليهم وهذا حسبنا إما تعبيرا عن الاحترام الذي كان تكنه بيزنطة لسفارات بغداد والقاهرة وقرطبة ومنحهم مركز الصدارة قبل عرب المغرب (أفضلية سفراء بغداد على قرطبة) كما يصرح به الأستاذ "الشامي" نقلا عن "نيكلسون"،[2] أو أن هذه الإستراتيجية تدخل في إطار أسلوب بيزنطة في نظرتها المشوبة بالشك والريبة وتعاملها على أساس ذلك مع السفراء الأجانب خصوصا للدول القوية آنذاك.

---

[1] نقله "الشامي" عن "نيكلسون"، وارد في: علي حسين الشامي، مرجع سابق الذكر، ص 81

[2] نفس المرجع ، ص 82

ونخلص في ختام تناول هذا الفرع إلى القول أن قرون العصور الوسطى زادت من زخم الممارسة الدبلوماسية في إطار لعبة سياسية قديمة حديثة يجسدها تنافس القوى العظمى آنذاك منتشية بالتطور الذي بدأ يحققه المجتمع البشري خصوصا في المجال العلمي والفكري والتطور النسبي لوسائل الاتصال والمواصلات وبروز الأساطيل البحرية وغيرها من العوامل حتى وإن بقيت تلك الممارسة تتسم بالطابع السري إذا استثنينا حالة الدبلوماسية الإسلامية والطابع المؤقت والثنائي.

الفرع الثالث: الدبلوماسية الحديثة:

بالرغم من الإرث الموغر في القدم للممارسة الدبلوماسية طيلة قرون من الزمن إلا أنها بقيت متذبذبة ومتحولة تفتقد للانتظام ولا تخضع إلى قواعد ثابتة في التمثيل الدبلوماسي ومحدودة الانتشار بالنظر إلى ضعف وسائل المواصلات والاتصال ناهيك عن تلك الهالة القدسية التي كانت تحيط بالمبعوثين الدبلوماسيين. ويجب أن ننتظر نهاية القرن الخامس عشر وبداية عصر النهضة في أوروبا لتبرز معالم الدبلوماسية الحديثة التي كما سنرى نقلت ممارستها وأضفت عليها الطابع الدائم والمستقر.

وعليه سنتناول في هذا الفرع كل هذه التطورات مع الإشارة إلى أننا قسمناه إلى ثلاث محطات رئيسية تخص الأولى الدبلوماسية في الفترة مابين نهاية القرن الخامس عشر (بل قل حتى من القرن الثالث عشر ميلادي) ومؤتمر فيينا سنة 1815. بينما خصصنا المحطة الثانية لتناول الفترة ما بين مؤتمر فيينا إلى غاية الحرب العالمية الأولى، والثالثة لما بعد الحرب العالمية الأولى. ونشير إلى أن كتاب الدبلوماسية اتفقوا على تسمية المحطتين الأولى والثانية بمرحلة الدبلوماسية التقليدية بينما يطلق على المحطة الثالثة تسمية الدبلوماسية المعاصرة.

1-**دبلوماسية عصر النهضة:** إنها تمثل الفترة الممتدة من القرن الخامس عشر ميلادي إلى غاية معاهدة فيينا سنة 1815 ويطلق عليها الأستاذ "الشامي" تسمية مرحلة الإعداد حيث كان التمثيل الدبلوماسي حسبه لا يزال مرتبط بشخص الملك أو الإمبراطور أكثر من ارتباطه بسيادة الدولة، وكانت وظائف الدبلوماسية لا زالت وقفا على إرادة الحاكم ورغباته وبعيدة عن تشكيل مهنة لها سلكها القائم بذاته. أضف إلى ذلك أن تلك الوظائف كانت لا تزال محصورة في عمليات المراقبة وإعداد التقارير والهدف المبحوث

عنه من وراء ذلك هو الحفاظ على توازن القوى بين الدول ما أدى إلى تماهي مركز الدبلوماسي مع الجاسوس وما يترتب عن ذلك من نظرات الشك والريبة.[1]

ومهما يكن من الأمر فقد ضمنها دبلوماسية المنهج الإيطالي ودبلوماسية المنهج الفرنسي. وقبل تناول خصائص هذه المرحلة من الدبلوماسية علينا أن نسلط الضوء على عوامل نراها من الأهمية بدرجة ساهمت في التطور الذي ستشهده الممارسة الدبلوماسية في حقيقة الأمر قبيل القرن الخامس عشر ميلادي. وفيما يلي عرضا جدا موجز لهذه العوامل:

1-العوامل الفكرية: ونقصد بها إسهام فكر فلاسفة الأنوار أمثال: جون بودان Jean Bodin، توماس هوبز Thomas Hobbes، ميكيافيلي Nicolas Machiavel، جون جاك روسو Jean Jacques Rousseau في التأسيس لفكر سياسي يجعل من القوانين الوضعية أساس التنظيم الاجتماعي والسياسي ويربط بين الحقوق الطبيعية والسياسية نسبيا ويؤسس لطريقة حياة جديدة يجسدها النمط البورجوازي. ناهيك عن التطور العلمي الذي بدأت تسعى إليه أوروبا والذي دفع بعجلة تحسين وسائل المواصلات خصوصا بحرا ووسائل الاتصال. إن النهضة التي بدأ يعرفها الفكر السياسي في أوروبا في تلك الفترة والناجمة عن جهود العلماء في جميع الحقول المعرفية ومهما قلنا أنها استمدت أصولها من الحضارة العربية الإسلامية إلا أن الموضوعية تحتم الاعتراف بأن استفادتهم من تلك الأصول كانت أكثر بحكم عملهم على تعميقها وتحويلها إلى تطبيقات عملية في جميع القطاعات وأدت إلى الكثير من الآثار الإيجابية لعل أهمها بروز الدولة الحديثة.

2-العوامل الاقتصادية: تبرز أهميتها على مستويين: المستوى الأول يمثله تفسخ النظام الإقطاعي كبنية إقتصادية ولكن أيضا كبينة إجتماعية وسياسية، فطبقة العبيد تحررت من قبضة الإقطاعيين النبلاء وفضلت الانتقال إلى أطراف المدن للعيش بالحرف التي تتقنها بدل حياة الأقنان المقترحة من نبلاء وإقطاعي الأراضي في أنحاء أوروبا. وكان لمزاولة هذه الحرف أثره في تكوين التراكمات المالية لدى الوافدين على أطراف المدن الأوروبية وقد تلقفوا أفكار فلاسفة الأنوار الداعية إلى الحرية وأفكار الاقتصاديين أمثال "آدم سميث" الداعية إلى الحرية الاقتصادية وبدؤوا يبحثون لأنفسهم عن منافذ للسلطة. وكان ذلك بداية انتقال السيادة في الدولة من شخص الحاكم أو الملك أو الأمير إلى الشعب وبالتالي إلى الدولة نفسها كممثل للشعب وساهر على حمايته وتنميته. وذلك يعني نهاية هيمنة الملك وأعوانه على السياسة الخارجية.

[1] علي حسين الشامي، مرجع سابق الذكر، ص 110

أما المستوى الثاني فتمثله القفزة التي بدأت تعرفها المعاملات التجارية الدولية بفعل الاكتشافات الجغرافية (عقب رحلات ماركوبولو ودوغما وكريستوف كولومب وغيرهم) وإكتشاف الطرق البحرية الجديدة مثل طريق رجاء صالح وأثر ذلك على زيادة المبادلات التجارية والإقبال على الموارد الطبيعية وكثافة تنقل السلع ليس بين الدول فقط بل بين القارات. وكان هذا التوسع التجاري الأوروبي في حاجة إلى قوة ضاربة تحمي تجارته ولكن أيضا قنوات دبلوماسية مثلت الاتصال السياسي وبرزت بداية بما كان يعرف بالموانئ التجارية Les Comptoirs commerciaux مثل تلك التي نشرها التاج البريطاني في الهند.

3-العوامل السياسية: أثرت العوامل السابقة الذكر في تبلور الأنساق السياسية الأوروبية خصوصا والعلاقات الدولية عموما ما ترجم إلى تغير موازين القوى وإنتقالها من الشرق الأوسط مهد الحضارة العربية الإسلامية ومن بيزنطة في أوروبا لصالح بروز قوى أخرى على غرار فرنسا وإنجلترا وألمانيا وهولندا وإسبانيا وروسيا القيصرية وغيرها. ودخلت أوروبا بفعل ذلك في مرحلة تنظيم البيت الأوروبي من خلال:

-الآثار السياسية للثورة الفرنسية وصعود البورجوازيات الأوروبية إلى سدة الحكم في أوروبا من جهة ومن جهة ثانية ارتباط هذه الثورة بفكرة الحقوق الطبيعية لنظريات العقد الاجتماعي ولعل أهمها حق الشعوب في تقرير مصيرها ونشرها لفكرة القوميات.

-تعالي الأصوات هنا وهنالك في أوروبا منادية بضرورة إحلال السلام فيها.

-التبلور الذي عرفه مفهوم السيادة في أوروبا.

-معاهدة واستفاليا Westphalia: جاءت على أثر حروب مذهبية دينية طويلة عرفتها أوروبا بين الكالثوليك[1] والبروتستانتيين، وقد بدأ الصراع دينيا من بوهيميا وتفاقم ليتحول إلى صراع سياسي بين الإمارات الأوروبية، حيث اجتمع قادة أوروبا ممثلين في الإمبراطور الروماني المقدس "فرديناند الثالث" وإمبراطورية السويد وأمراء الإمبراطورية الرومانية المقدسة ومملكة اسبانيا وفرنسا وغيرهم في مدينتي "أوسنابروك" Osnabrück و"مونستر Munster في واسفاليا وأنهوا بذلك حرب الثلاثين عاما في الإمبراطورية الرومانية المقدسة (الأراضي الألمانية حاليا) وحرب اسبانيا ومملكة الأراضي المنخفضة

[1] شكل الدين الكاثوليكي الروماني و الإمبراطورية الرومانية المقدسة قوتان تسيطران على أوروبا. لكن مع أفول القرن السادس عشر ميلادي بدأت بوادر أفول هذا النظام تظهر بفعل تجاوزات الكنيسة ما دفع بأمثال "مارتن لوثر" و"جون كالفن" إلى المطالبة بإصلاحها.

ووقعت في 15 ماي 1648 مشكلة بذلك أول اتفاق صلح دبلوماسي في العصر الحديث ارسي بموجبه نظاما جديدا للعلاقات بين الدول في أوروبا وأسس لبيئة دولية تستمد استقرارها من المبادئ الثلاث:

1-مبدأ السيادة: ويقصد به فرض الدولة إرادتها وسلطة قراراتها علي أراضيها دون أي تدخل أجنبي فهي سيدة على إقليمها. وتصبح العلاقات الدولية قائمة على تفاعل مجموعة من الدول ذات سيادة في صنع قراراتها داخليا دون خضوع لأي قوة خارجية دون إراداتها. وتصبح البيئة الدولية بيئة متعددة مراكز القوى بتعدد الدول ذات السيادة وتكون حقلا لسعي كل دولة لتحقيق مصالحها على ضوء قوتها ومركزها العالمي.[1]

2-مبدأ الولاء القومي: يمثل محور تحول الصراع الديني إلى صراع سياسي تخلق منه الدولة القومية إذ أن ولاء الأفراد والشعوب يتحول من الكنيسة إلى القومية (جنسية الدولة) أي من ولاء ديني إلى ولاء قومي. وفي ذلك فصل صريح بين الديني العقائدي والسياسي إذ تكون علاقة الفرد بالكنيسة علاقة فردية خاصة بينما علاقته بالدولة عامة فوقية. إنه التأسيس للدولة العلمانية بحجة تفادي نشوب حروب دينية في المستقبل.

3-مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول: ناتج عن مبدأ السيادة ومرتبط به إذ يعطي لكل دولة حق إختيار طبيعة أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.... بمطلق الحرية دون تدخل أي قوى أجنبية. ويرى الأستاذ "زايد مصباح " أن مؤتمر وستفاليا أقر إحلال نظام البعثات الدبلوماسية الدائمة محل المؤقتة وإن كانت موجودة قبله إلا أنها إستقرت بصورة واسعة في أوروبا. كما جاء بفكرة التوازن الأوروبي كقاعدة للمحافظة على السلم وضمان الاستقرار.[2]

وبالنظر إلى المعطيات الدولية السالفة الذكر تبلور النشاط الدبلوماسي ليدخل عهد جديدا حمل بذور التحول من الدبلوماسية القديمة المؤقتة وغير المستقرة إلى دبلوماسية دائمة ومستقرة. وتجسد هذا الزخم الدبلوماسي عند الجمهوريات الإيطالية في القرن الخامس عشر ميلادي مع ايفاد "دوق ميلانو" لسفارة دائمة إلى "كوزيمو دي مديتشي" سنة 1450م حسب ما ذهب إليه كل من "هـ. نيكلسون" و"ويكمان". ويرى البعض الآخر أن أول بعثة دبلوماسية مقيمة هي سفارة البندقية في جنوة سنة 1455م. وبدأ التمثيل

---

[1] للمزيد يمكن الرجوع إلى: حمزة عبد الرحمان عميش، المفاوضات والمعاهدات -دراسة مقارنة بين التشريع الإسلامي والقانون الدولي (منشورات مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، 2016) ص 69 متوفر على الموقع الإلكتروني: www.Kantakji.com تاريخ التصفح 20-12-2018

[2] زايد عبيد الله مصباح، الدبلوماسية مرجع سابق الذكر، ص 52-53

الدبلوماسي الدائم ينتشر من الدويلات الإيطالية بصورة تدريجية إلى بقية دول أوروبا فأوفدت أسبانيا أول سفير لها إلى انجلترا سنة 1487م وأقيمت سفارة في عام 1500 بين البندقية والخلافة العثمانية وبعثة انجلترا إلى فرنسا سنة 1519م كما أبرمت معاهدة بين انجلترا وألمانيا حول التبادل الدبلوماسي الدائم.[1]

وكان من بين التطورات أيضا التي يجب التأكيد عليها والتي عرفتها الدبلوماسية في إطار إنتقالها هو بداية انعقاد المؤتمرات أو ما أصبح يعرف بدبلوماسية القمة والتي كانت تجمع ملوك وأباطرة الدول الأوروبية (ليس كلها) وكانت تلك اللبنة التي مهدت ووضعت في طريق تأسيس المنظمات لاحقا في العصر الحديث.

وميز الأستاذ "الشامي" في هذه المرحلة من الممارسة الدبلوماسية بين منهجين: الإيطالي والفرنسي.

أ-المنهج الايطالي: سبق وأشرنا أعلاه إلى البعثات التي نشأت بين الإمارات والدويلات الإيطالية بصفة دائمة نسبيا وتأسست على قاعدة المساواة في السيادة والاستقلال. إذ عرفت بعض المدن الايطالية منذ القرن الثالث عشر سفراء ذوي شهرة من أمثال "ميكيافيلي" و"دانتي" بمدينة فلورنسا. وفي ظل هذا التطور الدبلوماسي بزغ نجم البندقية بالنظر إلى القوة العسكرية التي كانت تتمتع بها وكثافة اتصالاتها التجارية مع بيزنطة ومدن حوض البحر الأبيض المتوسط، وورثت من هذا الاتصال فن الدبلوماسية الذي أتقنته وطورته وحولته إلى منهج قائم بذاته له قواعد حديثة بحيث أصبحت الدبلوماسية مع البنادقة مهنة وسلكا[2] ويمكن إيجاز مساهمتها في النقاط التالية:

°سن تشريعات منذ القرن الثالث عشر ميلادي تجسدت في المراسيم والقوانين المتضمنة آنذاك القواعد التي يلتزم بها السفير في الخارج نذكر من بينها على سبيل الاستئناس: سنة 1268م أصدرت مرسوم وقانونين: فالمرسوم يلزم المبعوث بعدم مغادرة منصبه ولو ليوم واحد، إنه التأسيس للدبلوماسية الدائمة. كما نص على إلتزام السفير بأن يرسل تقارير عن أحوال البلد المستقبل وعن مباحثاته. أما القانون الأول فيلزم المبعوثين بتقديم الهدايا التي قدمت لهم أثناء أداء مهامهم إلى مجلس الشيوخ لكونها لم تقدم لهم بصفتهم الشخصية. في حين أن القانون الثاني منع السفراء من اصطحاب زوجاتهم حتى لا تفشي الأسرار.

وصدر سنة 1481م قانون يمنع السفراء من مناقشة القضايا السياسية مع غير الرسميين بينما يحكم قانون صادر سنة 1462م بالنفي على كل مواطن يتناول بالحديث الشؤون العامة للدولة إلى الدبلوماسيين

[1] زايد عبيد الله مصباح، الدبلوماسية مرجع سابق الذكر، ص51-52

[2] علي حسين الشامي، مرجع سابق الذكر، ص 111

الأجانب. وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى أن البندقية سنت قانونا أخر سنة 1271م يجبر بعض النبلاء على القيام بأعمال السفارة قسرا وذلك بالنظر إلى المشقة والنفقات التي كانت مرتبطة بذلك ما دفع الكثير من النبلاء إلى الإحجام عن القيام بأعمال السفارة. وقد انتقل نص هذا القانون إلى فلورانسا سنة 1421م.

°على المستوى الهيكلي كانت البندقية السباقة إلى إنشاء أول ديوان للمحفوظات يجمع معاهدات وقوانين تنظيم النشاط الدبلوماسي ويسجلها ويصنفها المنشأة في تسعة قرون –من 883 إلى 1797م– وأسس لما أصبح فيما بعد عرفا تقليد النشرات والتقارير.

°على مستوى أدوات نقل المعلومة: استخدمت البندقية الشيفرة في القرن الرابع عشر ميلادي في المراسلات السرية لرؤساء مجلس الشيوخ.

°على مستوى مدة البعثة: بعد أن كانت مدة البعثة الدبلوماسية في القرن 13م لا تتجاوز الأربعة أشهر أطالها البنادقة إلى سنتين أو ثلاثة.[1]

ومهما يكن فإن المنهج الإيطالي الذي تمثله البندقية والإمارات الايطالية الأخرى امتاز بالطابع الميكيافلي الذي جعل من الممارسة الدبلوماسية ضربا من ضروب التجسس وكانت ركائزه الميمات الثلاث: المراوغة والمخاتلة والمماطلة. ما جعل كتاب الدبلوماسية يصفون ممارساته بالرياء والخداع والنفاق والمماطلة وذلك يذكرنا بالأساليب التي كانت توظفها الدبلوماسية البيزنطية، لكن يجب الاعتراف لها بأنها أسست لبعض الأعراف والتقاليد والقواعد في الممارسة الدبلوماسية.

ب–المنهج الفرنسي: كان لسيطرة منطق الدولة الذي عبر عنه لويس الرابع عشر في قوله الدولة هي أنا وعمله على تقوية مركزية الدولة انعكاسا طبيعيا على النشاط الدبلوماسي من خلال مركزته التي ساهمت في إستقراره. وكانت تلك الظروف بمثابة الأرضية التي يسرت بروز المنهج الفرنسي في الحقل الدبلوماسي في بدايات القرن السادس عشر متأخر بالمقارنة مع المنهج السابق. إذ بدأت بوادره تظهر إلى الوجود مع وصول الكاردينال "ريشليو" Richelieu إلى مجلس الوزراء وتقلده حقيبة وزارة الخارجية في 1626م أي فترة الحكم المطلق وكان وراء تأسيس أول جهاز مركزي دائم مكلف برسم السياسة الخارجية وتتبع مجريات المفاوضات والإشراف على إقامة علاقات دائمة مع الدول الأخرى. وكان يعتبر أن المفاوضات نهجا متواصلا وليس عملا مؤقتا مرتبطا بظروف معينة تفرضه.[2] ويمكن إيجاز إسهام المدرسة الفرنسية في النقاط التالية:

---

[1] علي حسين الشامي، مرجع سابق الذكر، ص 112–113

[2] نفس المرجع، ص114

°سمحت مركزة جهاز الشؤون الخارجية للفرنسيين بداية من سنة 1685م بنشر سفارات دائمة لهم في الدول.

°أصبح اختيار السفراء تبعا لهذا المنهج من بين أفراد سلك المحاماة بدل اختيارهم من بلاطات النبلاء.

°إعطاء أهمية للتعليمات الكتابية التي يزود بها السفير بالنظر إلى كون تلك التعليمات تتضمن السياسة الواجب عليه إتباعها أثناء أداء مهامه وضرورة إلتزامه بإعداد تقارير مفصلة عن سياسة البلد الموفد إليه.

°تنظيم الأسبقيات والاستقبالات والنص على كتاب الاعتماد وخطب تقديم السفراء.

°إعتماد مبدأ الشيفرة.

° تطوير الأسلوب الدبلوماسي الفرنسي وجعل اللغة الفرنسية تأخذ مكانة اللغة اللاتينية كلغة الاتصال الدبلوماسي في تلك الفترة.

°عمل الدبلوماسية الفرنسية على تبديد فكرة الخداع والمراوغة التي رسمها المنهج الايطالي على محايا الممارسة الدبلوماسية منذ القرن السادس عشر وتعويض ذلك بالبحث عن قنوات الثقة واليقين.

عموما امتازت دبلوماسية عصر النهضة بخصائص يمكن إيجازها في التالي[1]:

-اعتمدت الدول الأوروبية منذ القرن الخامس عشر بعثات دائمة فيما بينها ورافق ذلك توسع في قواعد التعامل والتمثيل.

-كانت الدبلوماسية طيلة هذه المحطة دبلوماسية ثنائية إذا استثنينا بعض الفترات جماعية مثل وضع معاهدة واستفاليا.

-بدأ الأخذ بمبدأ الحصانة الدبلوماسية مع تطور نظام التمثيل الدائم. ونشئت حصانة الممثل الدبلوماسي في شخصه وإعفائه من القضاء المحلي أو القبض عليه وحرمة السفارة ومسكن الدبلوماسي.

-كان لتطور العمل الدبلوماسي وزيادة عدد السفارات الدائمة في القرن السادس عشر أثره في إختيار السفراء إذا أصبح يتم بين كتاب الدولة وموظفيها أمثال: "ميكيافيلي" و"دانتي" ثم من أبناء القضاة والمحامين.

-كانت نفقات مهام السفارة ورواتب موظفيها تقع على عاتق السفير لكن مع بداية القرن الخامس عشر استقر العرف بين ملوك أوروبا وأمرائها على قيام الدولة المضيفة بأعباء السفارة ونفقات السفر. وبالنظر الي زيادة عدد السفارات الدائمة وارتفاع الأعباء المالية المرتبطة بها قلص تطبيق هذا العرف للسفراء فوق العادة فقط مع نهاية القرن السابع عشر.

[1] للمزيد من التفصيل حول هذه النقاط يمكن الرجوع إلى: علي حسين الشامي، مرجع سابق الذكر، ص116-119

-بروز ظاهرة القسم التي أصبحت كما يقول الأستاذ "الشامي" عادة غالبة عند عقد المعاهدات والبروتوكلات

-إنتشار دبلوماسية القمة التي تجسدت في المقابلات والاجتماعات التي كانت تجرى بين ملوك أوروبا وأمرائها.

-الاهتمام الزائد بالمراسم والأسبقية في التقدم بين المبعوثين والسفراء في الاجتماعات والاحتفالات ما خلق الكثير من اللغط حول الشكليات.

-سواد الدبلوماسية الثنائية ذات الطابع السري.[1]

وتشير الكتابات إلى أن المنهج الفرنسي أدخل على الدبلوماسية على عهد الكاردينال "بشليو" تغيرات نحو الأحسن بإدخال وسائل الإشراف على السياسة الخارجية أكثر مما قدمته للنظم الدبلوماسية لكن ذلك يبقى نسبيا بالنظر إلى قدم الفن الفرنسي في الدبلوماسية والذي يعود إلى عهد "شارلمان" في القرن التاسع ميلادي.

كما ربط "نيكلسون" بين نضج الدبلوماسية والحكم المطلق في أوروبا آنذاك واعتبر أن مهدها كان في بيزنطة وحضانتها في البندقية وترعرعها في فرنسا على عهد لويس الرابع عشر (1461-1483) لكونه حسب "نيكلسون" جعل منطق الدولة La raison d'état يسود في السياسة الخارجية مستشهدا بتفضيل "لويس الرابع عشر" أسلوب المفاوضات على الحرب في عمله على تحقيق أهدافه، وهذا ما دفع "موات" Mowat إلى القول أن الدبلوماسية مع المنهج الفرنسي وبالأخص في ظل حكم "لويس الرابع عشر" دائمة ودورية وسرية، ما يدلل على استقرار التعامل بالتفاوض والدبلوماسية بدل منطق الحرب.[2]

2-**<u>الدبلوماسية من مؤتمر فيينا عام 1815م إلى الحرب العالمية الأولى</u>**: إنها محطة وسيطة في عهد الدبلوماسية الحديثة دامت قرنا من زمن المجتمع الدولي شهد فيه هذا الأخير تطورا هاما على جميع الأصعدة لكننا في هذا المقام نكتفي بالإشارة إلى نقطتين نراهما أساسيتين في هذا التطور:

أ-مؤتمر فيينا 1815م: سبقته ظروف ممهدة منها معاهدة باريس الأولى في ماي 1814م والتي جمعت فرنسا والنمسا وانجلترا وروسيا وبروسيا نسجل فيها تلك المعاملة الخاصة واللينة والداعمة للدول المنتصرة

[1] علي حسين الشامي، مرجع سابق الذكر، ص 120

[2] نفس المرجع، ص 115

مع عرش لويس الثامن عشر حتى وإن تضمنت بندا يحرم فرنسا من المشاركة في تقرير صورة النسق الدولي كما نسجل أتفاق المتعاهدين على عقد مؤتمر دولي في فيينا.

لجأ الأربع أوتوقراطيو أوروبا الكبار: النمسا وانجلترا وروسيا وبروسيا من أجل تحقيق توازن القوى والحفاظ على الأوضاع القائمة بعد دحر أطماع "نابليون بونابرت" في إنشاء إمبراطورية أوروبية وعودة عائلة "البربون" لاعتلاء عرش فرنسا إلى إحاطة فرنسا بسياج من المناطق العازلة لمنع انتشار أفكار الثورية الفرنسية وفكرة القوميات التي تهدد مصالحهم كوسيلة أولى. كما خططوا لاستعمال وسيلة ثانية ممثلة في سياسة التعويضات إذ عمدوا إلى إعادة توزيع عوامل القوة الطبيعية (الأقاليم–السكان–الموارد الطبيعية) فيما بينهم كتعويض لبعضهم على المناطق التي خسروها بسبب حروب نابليون. وقد أكد المؤتمرون على تمسكهم بالنظم الأوتوقراطية ومبدأ الشرعية القديمة (حق العروش). وفض المجتمعون مؤتمرهم حال سماعهم خبر عودة نابليون إلى فرنسا وزحفه العسكري مرة ثانية على أوروبا وتمكنت الجيوش الأوروبية المكونة من الانجليز والألمان والبروسيون والبلجيكيون والهولنديون في يوليو 1815م من دحر الجيش النابليوني وبدؤوا يحضرون لعقد مؤتمر صلح مع فرنسا إلا أن قيصر روسيا دعا إلى محالفة أوروبية جديدة.[1]

شكل مؤتمر فيينا حسب الأستاذ "زايد مصباح" نقطة تحول ايجابي في تاريخ تطور الممارسة الدبلوماسية إذا أن معاهدته أنتجت:

° تبلور التعامل القائم.

° تنظيم الأسبقية وترتيب درجات المبعوثين الدبلوماسيين بعد أن كانت مصدر للنزاعات. فلائحة فيينا رتبتهم بصرف النظر عن مركز الدولة الموفدة لهم بحسب التدرج التالي إلى ثلاث فئات: السفراء ومبعوثي البابا–الوزراء المفوضين ومن في حكمهم– القائمين بالأعمال وعلى أن يكون الترتيب بين مبعوثي الفئة الواحدة على أساس الأقدمية. وأضيفت فئة رابعة في بروتوكول "أكس لاشابل" وهي فئة الوزراء المقيمين على أن ترتب قبل القائمين بالأعمال.[2]

---

[1] ممدوح نصار وأحمد وهبان، التاريخ الدبلوماسي العلاقات السياسية بين القوى الكبرى 1815–1991 (الإسكندرية: قسم العلوم السياسية كلية التجارة جامعة الإسكندرية) ص 34–39 المرجع متوفر على الموقع الإلكتروني: www.Kotobarabia.com

[2] زايد عبيد الله مصباح، الدبلوماسية مرجع سابق الذكر، ص 54–55

ب–المصالح الاقتصادية: كان للفورة الثورة الصناعية في أجزاء من أوروبا والتطور الذي رافقها سواء في وسائل الاتصال والنقل والتنقل (خصوصا بروز السكة الحديدية وتطور النقل البحري) أثره في زيادة المعاملات التجارية العالمية ووصولها إلى درجة من الكثافة لم يعهدها المجتمع البشري من قبل وزاد مع ذلك الطلب على الموارد الطبيعية من مختلف بقاع الأرض وبالتالي زيادة التسابق والتنافس عليها والبحث عن السبل التي تسمح بالهيمنة عليها. وإذا كانت الوسائل العسكرية –أي الحرب– قد وظفت لتحقيق هذه المطامع من قبل القوى العظمى آنذاك وكانت الحملات العسكرية الاستعمارية على القارات الثلاث: أفريقيا وأسيا وأمريكا اللاتينية بصورة لم تشهدها من قبل بقيت الأداة الدبلوماسية وسيلة ناجعة بين هذه القوى لتحقيق أهدافها. وقد أسهم ذلك في تبلور الممارسة الدبلوماسية وزيادة كثافتها بين الدول في هذه المرحلة وتميزت بسمات[1] نوردها بصورة جد موجزة:

° تحول التمثيل الدبلوماسي من تمثيل شخصي أي أن المبعوثين الدبلوماسيين يمثلون الملوك بصورة شخصية –الدبلوماسية الشخصية– إلى تمثيل الدول بصورة جلية في هذه الفترة.

° أصبح للممارسة الدبلوماسية جهاز رسمي تابع للأجهزة الإدارية للدولة وهو وزارة الشؤون الخارجية القائمة بحقيبة السياسة الخارجية وبالتالي فالبعثات الدبلوماسية هيكليا جزء من هذا الجهاز وامتداد له خارج إقليم الدولة من خلالها في الدول المستقبلة.

° استمرار الطابع السري للنشاط الدبلوماسي وانحصاره في فئة من كبار موظفي الدولة ممثلة في صناع القرار السياسي.

° انحصار النشاط الدبلوماسي بالرغم من تطوره وزيادة كثافته في هذه المرحلة بالمقارنة مع المحطات التاريخية السابقة على القارة الأوروبية فقط والتي كانت تمثل في تلك الفترة كما يقول الأستاذ "مصباح" مركز الثقل الدولي.

° حرية المبعوث الدبلوماسي في تصرفاته في الدولة الموفد إليها بعيد عن المراقبة اللصيقة لدولته التي أوفدته بالنظر إلى صعوبة الاتصال في شتى أشكاله وهذا بالمقارنة مع الوقت الحاضر.

° هامش الحرية التي كانت تتمتع به الحكومات الأوروبية آنذاك في رسم السياسة الخارجية وتنفيذها بالوسائل الدبلوماسية بعيدا عن تأثير الرأي العام الذي لم يكن بعد قد تبلور دوره بالصورة التي تجعل منه فاعل أساسي في النشاط الدبلوماسي.

[1] زايد عبيد الله مصباح، الدبلوماسية مرجع سابق الذكر، ص 55–56

° مع الإشارة هنا إلى أن الشرق الأوسط مهد الحضارات القديمة كان لا يزال يلعب دورا ممثلا في الخلافة العثمانية بالأستانة وإن لم يكن فاعلا في تطور الدبلوماسية بالنظر إلى الميل الحربي لهذه الخلافة حسب كتاب التاريخ الدبلوماسي.

في حين أن "فليب كابيه" Philippe Cahier ميز هذه المرحلة بما يلي:

–كان لتطور مفهوم الدولة أثره على الدبلوماسيين الذين أصبحوا يمثلون دولهم وليس شخص الحاكم وذلك انتقال لمفهوم السيادة من سيادة الملك إلى سيادة الدولة.

–تحول الدبلوماسيون إلى موظفين لدى الدولة أي جزءا من إدارة الدولة.

–تبلورت وتكونت القواعد الأساسية للقانون الدبلوماسي والمتعلقة بالمراسم والتدرج الوظيفي وتاريخ الوصول والمغادرة والامتيازات والحصانات، وأصبحت ثابتة في خطوطها العريضة وإن واصلت التطور، ويورد الأستاذ "صباريني" مثال زوال درجة الوزير المقيم.

–تلاشي الدور التجسسي أو على الأقل خفتان بريقه للسفراء والذي كان ماثلا للعيان في القرن الثامن عشر ميلادي، لكن استمرت مهمتهم الرئيسية في تزويد دولهم بالمعلومات عن الأوضاع في الدولة المعتمدين لديها وهذا حتى تتمكن دولهم من صناعة واتخاذ القرارات السياسية الناجعة في علاقاتها الخارجية حيث تكون المعلومات المتلقاة من السفراء قاعدة تشكيل تلك العلاقات. كما أصبح السفراء يلعبون دورا في تبلور التعاون الدولي من خلال تسوية النزاعات بالطرق السلمية.

–لعب الدبلوماسيون الدور الحاسم في هذه المرحلة في تطور العمل الدبلوماسي بالنظر إلى الاستقلالية النسبية التي أصبحوا يتمتعون بها مع استمرار صناعة القرارات التي تخص السياسة الخارجية من قبل وزير الخارجية في إطار الحكومة ككل. وكانت مهمة السفراء تطبيق تلك القرارات والتوجيهات والتعليمات المقدمة لهم. لكن ذلك لا يمنع من القول بأن دورهم كان أساسيا في تقرير السياسة الخارجية بالنظر إلى قيمة وأهمية التقارير التي كانوا يوجهونها لحكوماتهم وبالتحديد لوزارات الخارجية في دولهم.

–نظرا لبعد المسافات التي لم تقربها وسائل المواصلات المتوصل إليها في تلك الفترة فإن المفاوضات المباشرة كانت قليلة (لكنها هامة بالمقارنة مع القرون السابقة) لذلك كان يكلف بها السفراء الذين كانوا في بعض الحالات مضطرين لاتخاذ قرارات سريعة دون الرجوع إلى حكوماتهم في تلك المفاوضات.

–لم يكن الرأي العام يلعب دورا يذكر في القضايا السياسية المتعلقة بالسياسة الخارجية بل قل في الكثير من الأحيان لم يكن يأخذ بعين الاعتبار لذلك كانت الدبلوماسية مسألة تتعلق بالحكومات فقط وهذا ما قد يشكل آلية تفسير لطابعها السري الذي اتسمت به في تلك الفترة.[1]

3–**الدبلوماسية المعاصرة**: تمثل المحطة التاريخية الثالثة للدبلوماسية الحديثة وهي الفترة الممتدة من الحرب العالمية الأولى إلى يومنا هذا. وحتى وإن لم نكن سنتعرض لها بنفس الإسهاب في شكلها وأسلوبها وآلياتها وأنواعها لأن ذلك سيكون محل دراسة في الجزء الثاني من السلسلة التي سنخصصها للدبلوماسية إلا أننا نكتفي في هذا المقام بإستعراض العوامل التي نرها أساسية وأسهمت في تطور الدبلوماسية في هذه المرحلة مع الإشارة بصورة جد موجزة إلى خصائصها.

أ–عوامل تطور الدبلوماسية المعاصرة: صحيح أن الممارسة الدبلوماسية المعاصرة ناجمة عن التراكم الممارساتي للمجتمع البشري منذ الأزل إلى أن الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية امتازت بتظافر جملة من العوامل التي تركت أثارها في تحول وتطور الحقل الدبلوماسي بصورة عامة من بينها:

° الآثار المدمرة التي خلفتها الحرب العالمية الأولى خصوصا في القارة الأوروبية سواء على صعيد الخسائر البشرية أو البنيات والهياكل ناهيك عن إضعاف القوة العسكرية لدول القارة الأوروبية وقد زادت من تعميق هذه الآثار الحرب العالمية الثانية والتي كانت أكبر بالنظر للقوة العسكرية المستخدمة والدول المشاركة والأسلحة المستعملة والجيوش المقحمة فيها. وهنا يجب التأكيد على أن الآثار السياسية كانت أوضح في العلاقات الدولية من خلال أولا تأكيد فشل القنوات الدبلوماسية المستخدمة آنذاك في حل النزاعات وثانيا تغير موازين القوى العالمية وبالتالي أدوار الفاعلين في الحقل الدبلوماسي.

° الثورة البلشفية في 1917م وظهور الاتحاد السوفياتي كدولة وقوة جديدة في حقل العلاقات الدولية وانتشار المد الاشتراكي إلي أوروبا الشرقية ودوره في التأسيس للثنائية القطبية. إذ يجب الإشارة إلى أن الثورة البلشفية عملت على نشر المفاوضات والمعاهدات للحلفاء إبان الحرب العالمية الأولى وكان ذلك إيذانا بأفول أهم سمة للدبلوماسية التقليدية المتمثلة في السرية.[2]

° تغير موازين القوى العالمية وانتقالها من الدولة العثمانية والإمبراطورية البروسية بعد الحرب العالمية الأولى وتحولها إلى القوى الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية اللاعب الدولي المحتشم والجديد. وبعد

[1] غازي حسن صباريني، مرجع سابق الذكر، ص ص 32–33

[2] صلاح محمد عبد الحميد، مرجع سابق الذكر، ص 35

الحرب العالمية الثانية انتقال موازين القوى من الإمبراطوريات الأوروبية التقليدية إلى الاتحاد السوفياتي شرقا والولايات المتحدة الأمريكية غربا وبروز الثنائية القطبية كمبدأ في العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية وما أعقبته من أحداث مثل الحرب الباردة والتعايش السلمي.

° بالنظر إلى الدمار الذي خلفته الحرب الأولى وزاد في الحرب العالمية الثانية فقد تعالت الأصوات في العالم المنادية السلام وقد بدأت مأسساتية أي صادرة عن مؤسسات الدول ونحن نقصد بالتحديد وثيقة السلام الذي طرحها "لينين" في 8 نوفمبر 1917م كرئيس للاتحاد السوفياتي ووثيقة "ولسون" لمبادئه الأربعة عشر خاصة البند الأول كرئيس للولايات المتحدة الأمريكية في 8 يناير 1918م. فالأول طرح فكرة إنهاء الحرب والدعوة إلى إجراء مفاوضات في سبيل صلح ديمقراطي عادل والأهم أنه ضمنه دعوة لإلغاء الدبلوماسية السرية وأن إجراء المفاوضات يجب أن يكون علنيا.[1] أما "ولسون" فدعا إلى الدبلوماسية المفتوحة في البند الأول من مبادئه الذي يدفع إلى الدبلوماسية العلنية المكشوفة. حتى وإن لم تقلع الدولتان عن المفاوضات السرية.[2]

° تطور مبدأ الإشراف الديمقراطي النسبي على السياسة الخارجية كنتيجة للأسباب السابقة الذكر ولكن أيضا كنتيجة لتنامي الوعي السياسي لشعوب القوى العظمى أساسا وبداية بروز دور الرأي العام العالمي كفاعل ومشارك في رسم السياسة الخارجية خصوصا وأنها كانت تحس أن الدبلوماسية السرية كانت سببا في نشوء الحروب.

° التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية سواء داخل الدول المعنية نفسها أو على مستوى المجتمع الدولي على مستويين: مستوى تغير الأنظمة السياسية ومستوى العلاقات الدولية. وتزامنت تلك التغيرات مع التقدم العلمي وانتشار وسائل الإعلام التي زاد دورها وتأثيرها إلى درجة أصبحت تسمى بالسلطة الرابعة ناهيك عن التطور التكنولوجي والذي انعكس على الإنتاجات المادية اقتصاديا وتجاريا وعلى وسائل المواصلات والاتصال وأثر ذلك على سرعة إرسال التقارير وسريتها وسرعة تبادل المعلومات بين المبعوث الدبلوماسي ودولته.

° تنامي الحركات التحررية في القارات الثلاث: أفريقيا وأسيا وأمريكا اللاتينية والتي انتهت ببروز عدد معتبر من الدول على مستوى المجتمع الدولي بعد حصولها على استقلالها السياسي.

---

[1] للمزيد حول هذه النقطة يمكن الرجوع إلى: علي حسين الشامي، مرجع سابق الذكر، ص 124-125

[2] DUPREY, Elie, Diplomatie secrète et nouveaux acteurs des RI : le cas de l'opération Pennsylvania au Vietnam, In perspectives internationales, N,01, janvier-mars 2012, p 140

° ظهور شكل جديد من التنظيم الدولي لم يعرفه العالم قط من قبل بعد وهو المنظمات الدولية بداية من تأسيس عصبة الأمم ثم بعد الحرب العالمية الثانية هيئة الأمم المتحدة (وفيما بعد المنظمات الأممية الأخرى مثل منظمة التجارة الدولية منظمة العدل الدولية منظمة اليونيسكو منظمة الصحة العالمية وغيرها). ودعوة الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها الصادر في 05-12-1952 لجنة القانون الدولي إلى العمل على تقنين العلاقات والحصانات الدبلوماسية.

° تنامي في مرحلة لاحقة الأصوات المطالبة بالتنمية تم التنمية المستدامة والدفاع عن البيئة وحق الأجيال المستقبلية وهذا يعني مناهضة الحروب والاستغلال الوحشي للموارد الطبيعية...

° بروز التكتلات في المجال الاقتصادي –الكوميكوم بين الديمقراطيات الشعبية في أوروبا الشرقية والسوق الأوروبية المشتركة في أوروبا الغربية– وفي المجال العسكري –حلف وارسو شرقا وحلف الأطلسي غربا– وفي المقابل ظهور حركات حيادية مثل حركة عدم الانحياز.

° في الفترات اللاحقة بروز العولمة وأثرها على النشاط الدبلوماسي وأداءات مؤسساته.

° ظهور فواعل جديدة أخرى مثل الشركات المتعددة الجنسيات التي تتفاوض مع حكومات مثل غاز بروم وسيتي جروب وتويوتا وغيرها بالإضافة إلى مؤسسات متعددة الأطراف مثل المنظمة العالمية للتجارة التي أنشئت لها قنوات خاصة للاتصال ومؤسسات بروتن وودز التي تعاظم دورها.[1]

ب–خصائص الدبلوماسية المعاصرة: إننا لا نطمح هنا إلى حصر جميع خصائص الدبلوماسية المعاصرة وإنما سنكتفي للإشارة بصورة موجزة إلى البعض منها وذلك يعود لسببين أساسيين: يرتبط الأول منهما بعدم اتساع هذا المقام لذكر جميع هذه الخصائص بإسهاب بالنظر إلى النقلة التي عرفتها ولا زالت تعرفها الدبلوماسية في الوقت الراهن. والسبب الثاني هو أن هذه المحطة من الدبلوماسية الحديثة لا زلنا نعاصرها ونشاطها لا زال يفاجئنا بأحداث في حاجة إلى تعميق الدراسة في حقل الدبلوماسية. وعليه سنحصر تناولنا للجوانب التالية[2]:

° التحول من الدبلوماسية السرية إلى الدبلوماسية العلنية وإن لم يكن في الإطلاق.

[1] جيفري ألين بيجمان، مرجع سابق الذكر، ص 14

[2] للمزيد من المعلومات حول هذه النقطة يمكن الرجوع إلى: علي حسين الشامي، مرجع سابق الذكر، ص127-130 وزايد عبيد الله مصباح، الدبلوماسية مرجع سابق الذكر، ص56-59

° تحول الرأي العام إلى فاعل أساسي في الحقل الدبلوماسي ويوجه السياسة الدولية في بعض الأحيان. بل حتى أصبحنا نتحدث عن الدبلوماسية الشعبية كأحد تعبيرات الدبلوماسية.[1]

° زيادة كثافة النشاط الدبلوماسي بالنظر إلى الزيادة الهامة في عدد الدول المعترف بسيادتها خصوصا مع دخول الدول المستقلة معترك المحافل الدولية. فلم يعد النشاط الدبلوماسي يقتصر على القارة الأوروبية بل أصبح عالميا.

° بروز التنظيمات الدولية خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية بإنشاء هيئة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المرتبطة بها حول المحيط الدبلوماسي من محيط متجانس عندما كان ينحصر في أوروبا إلى محيط متعدد أشخاص القانون الدولي.

° توازى التطور الذي عرفه القرن العشرين مع تطور العلاقات الدولية خصوصا مع تعلق منه بوسائل الاتصال والمواصلات التي حولت الكرة الأرضية إلى شبه قرية ساهم في تدويل مجمل القضايا المطروحة ما وسع من مجال النشاط الدبلوماسي فتعددت الوظائف الدبلوماسية بعدما كانت محصورة في الوظيفة السياسية البروتوكولوية.

° ازدادت أهمية الدبلوماسية كمهنة وسلك يعتمد على الكفاءات وأصبح الدبلوماسي موظفا بالمعنى القانوني للكلمة يكتسب كفاءته بالتدريب والتأهيل والإعداد والتراكم الخبراتي.

° انعكس تطور العمل على الدبلوماسي على الجانب المؤسسي من خلال وجود البعثات الدائمة والمؤقتة وبعثات معتمدة لدى المنظمات الدولية والإقليمية ووضحت معالم ومهام البعثات في حد ذاتها وميز بين السفارة والقنصلية ومكتب القائم بالأعمال.

° نتج عن عوامل تطور النشاط الدبلوماسي وخصائصه السابقة الذكر إلى تنامي الاهتمام بالتنظيم القانوني للنشاط الدبلوماسي بحيث تمخض جهود الأمم المتحدة –قرار جمعيتها العامة السالف الذكر– انعقاد مؤتمر فيينا في الفترة الممتدة بين 02-03-1961 و14-04-1961 حضره ممثلو 81 دولة انتهى بإبرام اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية في 18-04-1961 وبعدها اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية لسنة 1963 ثم اتفاقية دولية في 1969 بشان البعثات الخاصة.

وفي معرض تناوله للدبلوماسية المعاصرة نوه الأستاذ "الشامي" بما أسماه بعد الدبلوماسية العلنية إذ أن انتقال العمل الدبلوماسي من ارتباطه بالحكم المطلق الذي خطى مسار الدبلوماسية الشخصية التي سادت

[1] بيتر مارشال، الدبلوماسية الفاعلة، ترجمة: أحمد مختار الجمال، مراجعة: السيد أمين شلبي (القاهرة: منشورات المجلس الأعلى للثقافة، 2005) ص 38

العهود السابقة إلى دبلوماسية الحكومات والدول بعد قيام الملكيات الدستورية والأنظمة السياسية الديمقراطية والشعبية (في مفهوم النابعة من الشعب) وكان لهذا التحول السياسي أثره في تحول الممارسة الدبلوماسية من السرية إلى العلنية بالنظر إلى كون أن تسيير وإدارة الشأن العام أصبح في العصر الحديث من مهام الحكومات التي يختارها الشعب عن طريق العملية الانتخابية وهذه الحكومات ليست حرة في تصرفاتها السياسية عموما والدبلوماسية على وده الخصوص بل هي مسؤولة عنها أمام البرلمان ممثل الشعب.[1]

لكن يجب أيضا أن نأخذ في الحسبان ونحن نلج باب الدبلوماسية المعاصرة التي سنخصص لها الجزء الثاني من المطبوعة، بروز أهمية الرأي العام العالمي بروز ارتبط إلى أبعد بتنامي دور السيادة الشعبية التي عوضت نموذج السيادة المرتبط بالحكم المطلق للعهود السابقة، فتنامي السيادة الشعبية المعبر عنه بكونها محرك إدارة الشأن العام الداخلي أو الخارجي والمركزة بصفة حيوية على الصالح العام. إذ في الكثير من المحطات الزمنية من القرن العشرين الذي عرف حربين عالمتين (نزاع عسكري مدمر وعلى مستوى واسع) والكثير من المأسي ما كان الرأي العام يثور ويظهر تململه من النزاعات العسكرية والحروب بل ويعلن صراحة على مسمع سياسيه بأن الشعب هو الذي سيدفع ثمن تلك النزاعات وقد أسهم في رأينا هذا العامل النفسي في الدفع بالعمل الدبلوماسي من خلال رفع مستوياته تمثيلا أو عملا.

والقول بهذا مركزين على الظروف التي عرفها القرن العشرين في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتقنية وحتى البيئية لا يجعلنا نلتفت إلى تلك الآراء التي كانت تثمن الطابع سري لنشاط الدبلوماسية التقليدية التي ينظرونا إليها كأسلوب عمل دبلوماسي يحافظ على الطابع الاستراتيجي لمصالح الدولة وبالتالي الشعب بالنظر إلى أهمية التحديات وثقل المواضيع المطروحة للتفاوض سواء في المجال السياسي أو خصوصا المجال العسكري والاقتصادي. لكننا نرى بما ذهب إليه الأستاذ "الشامي " مستشهدا ب"نيكلسون" من أن الدبلوماسية التقليدية بطابعها السري في تناولها للبذور الجنينية للنزاعات هي التي زادت من تأزم الوضع وكانت وراء تفجير تلك النزاعات.

إن هذا يعني تبني أسس جديدة في التعامل الدولي تشكل الدعوة إلى إخراج الدبلوماسية المعاصرة من ظلام السرية إلى ضوء العلن أهم تلك الأسس، لكونها كانت تطالب بدبلوماسية علنية مفتوحة ومكشوفة تنقل النشاط الدبلوماسي إلى المعاصرة وتجعله في خدمة الشعوب والصالح العام للحقل الدولي، هذا على الأقل الخطاب الرسمي الذي كان يحمله هؤلاء الدعاة.

[1] علي حسين الشامي، مرجع سابق الذكر، ص 122

وينقل لنا الأستاذ "الشامي" في كتابه "الدبلوماسية" صورتان تجسدان حسبه الدعوة إلى نقل الدبلوماسية المعاصرة إلى العلنية الأولى للحكومة السوفياتية الاشتراكية والثانية للحكومة الأمريكية مع ملاحظة التناقض بين الطرفين سواء على مستوى النظام والحياة السياسية أو على إدارة الشأن العام وحتى على مستوى المصالح.

دعى "لينين" إلى إجراء مفاوضات في سبيل صلح ديمقراطي عادل وضم دعوته الحث على إلغاء الدبلوماسية السرية وإجراء تلك المفاوضات بشكل مكشوف أمام الشعب بأسره وجاء في خطاب مضمونه دعوة الحكومة السوفياتية جميع حكومات العالم وشعوبها إلى إجراء تلك المفاوضات العلنية من أجل الصلح وإنهاء الحرب والنزاعات، وأن روسيا الاشتراكية مستعدة لإجراء هذه المفاوضات إما كتابيا، تليغرافيا أو شفويا بين ممثلي مختلف دول العالم أو في مؤتمر يعقد لهؤلاء الممثلين. وحملت الدعوة في طياتها أيضا طلبا إلى تدخل الشعب في المفاوضات أي في الدبلوماسية وأن حكومته مستعدة لإجرائها امام الشعب كدليل على التخلي عن الدبلوماسية السرية.

وفي الطرف الآخر دعى "ويلسن" رئيس الولايات المتحدة الأمريكية إلى دبلوماسية مفتوحة والذي حمله البند الأول من مبادئه الأربعة عشر كما أوردناه سابقا والذي أكد أن المستقبل لا يجب أن يشهد إلا الدبلوماسية العلنية بحيث تعقد مفاوضات الصلح بطريقة مكشوفة ولن تقوم بعدها اتفاقات دولية خاصة مهما كان طبيعتها أو نوعها.[1]

ومهما كانت طبيعة الدعوات التي نعتبرها في العلوم السياسية خطاب سياسي رسمي فإن الممارسة وضروراتها شيء آخر فالنشاط الدبلوماسي المعاصر رغم التوجه "المحتشم" نحو العلنية إلا أن السرية حافظت على مكانة لها في الكثير من المفاوضات ولم تقلع الحكومات عنها. وظهر ذلك بشكل جلي في مؤتمر باريس (1919-1920) الذي أعطى فيه "ويلسن" تأويلات حصرية للمبدأ الذي طرحه سابقا حسب ما يقوله الأستاذ "الشامي، الذي بشير إلى ما أورده "ليون نويل" Léon Noel من أن "وليسون" Wilson فسر بنده الأول أو على الأقل ما كان يقصده في دعوته ليس المفاوضات العامة وإنما جلسات النقاش العامة حول كل الالتزامات المتخذة قبل أن تصبح المعاهدات نهائية. كما أنه سبق وأعلن في 27 جويلية 1918 برفقة "لويد جورج" والفرنسي "كليمونصو" أنه لم يكن يقصد أن تشمل نظريته وسائل المفاوضات وجانبها الإجرائي وإنما كان بقصد بالعلنية الإعلان عن نتائج المفاوضات. وهكذا دخل من

[1] علي حسين الشامي، مرجع سابق الذكر، ص 124

دعى إلى الدبلوماسية العلنية في مبادئه الأربعة عشر مع حلفائه في باريس في مفاوضات سرية اخل غرفة مغلقة شددت عليها الحراسة من كل جانب.[1]

وأكدت الحكومة السوفياتية على أن هنالك فوق بين الخطاب الرسمي السياسي وبين الممارسة الفعلية بعودتها إلى الدبلوماسية السرية، فبعد أن أجرت مفاوضات علنية ببرست ليتوفسك بين سنتي 1917-1918 عادت إلى إتباع الأسلوب السري في المفاوضات التي جرت في سنة 1922 والتي قادها "تشيشرين" في مفاوضات جنوة و" ليتفنيوف" الذي قاد مفاوضات مؤتمر لاهاي، الشيء الذي يؤكد عدم قدرة إقلاع الدول عن المفاوضات السرية خصوصا التي تمس قضايا حساسة.[2]

إن القرن العشرين كان قرن التحولات الكبرى في جميع المجالات كما أشرنا إليه في التقديم للدبلوماسية المعاصرة لكن الأهم فيها والذي يعني موضوعنا هو النقلة في الممارسة للأنظمة السياسية والحكومات على حد سواء، ما جعل إعداد السياسة الخارجية والإشراف عليها في صلب المبادئ العامة للديمقراطية خصوصا إذ مزجنا ذلك بتأثير الرأي العام وتنامي دور الإعلام والصحافة، وهذا يعني أيضا الإشراف الديمقراطي النسبي على السياسة الخارجية وأداتها الدبلوماسية. وكرس بروز عصبة الأمم على الساحة الدولية هذه القاعدة حين أقرت مادتها 18 إلزامية تسجيل كل معاهدة أو التزام دولي قامت بعقده أي دولة عضو في العصبة، وتتكفل أمانة العصبة بنشر هذا الالتزام الدولي وإلا أصبح الاحتجاج به غير ملزم.

وبقي الدفع في العمل الدبلوماسي على نشر الطابع العلمي بعد ذلك إذ جاء تأسيس هيئة الأمم المتحدة (كنتيجة لمفاوضات جماعية لدول العالم للبحث في بعث مشروع عصبة الأمم التي ظهرت إلى نور جثة هامدة لبعث إحلال السلام في العالم وبحث قضايا النزاعات الدولية والتحكيم فيها) سنة 1945 والعالم خارج من صدمة الحرب العالمية الثانية التي أبانت عن الوجه البشع للصدام العسكري وأثاره المدمرة. وجاءت المادة 152 من ميثاق الهيئة التي تشجع على الأسلوب الديمقراطي في الممارسة الدبلوماسية خصوصا بعد إجماع الدول على تكليف الهيئة بالقيام بتنظيم قواعد الدبلوماسية وتقنينها والتي أسفرت عن سلسة من الاتفاقيات من سنة 1961 إلى سنة 1975 وضعت الإطار القانوني والتنظيمي للممارسة (والتي ستكون محل المطبوعة في جزئها الثاني) الدبلوماسية المعاصرة بعدما كانت تلك الممارسة تخضع للأعراف المعمول بها والمعاهدات بين الأطراف المتعاقدة على ذلك.

---

[1] نفس المرجع، ص 125

[2] علي حسين الشامي، مرجع سابق الذكر، ص 125

انعكست الفورة التي عرفها القرن العشرين في مختلف المجالات بالمقارنة بالقرون السابقة على النشاط الدبلوماسي ليس فقط من حيث تكثف البعثات الدبلوماسية وكثرت في كل الاتجاهات من المعمورة وزاد عددها بزيادة عدد الدول الناجم عن الاستقلال أو التقسيم أو التجزئة أو غيرها ولم تعد نتحدث في هذا القرن عن السفارة كشكل وحيد للبعثة الدبلوماسية لأي دولة في أي دولة موفدة لها ولكننا أصبحنا نتحدث عن السفارة والقنصلية والملحقة ومكتب القائم بالأعمال ولكل منها اختصاصاتها ومهامها الموكلة إليها والتي تتراوح بين المهام السياسية التمثيلية المدافعة عن مصالح الدولة الموفدة في الدولة المستقبلة، بل كذلك مهام إدارية متعلقة بمصالح المواطنين المهاجرين إلى الدولة المستقبلة والاقتصادية والتجارية والعسكرية (المحلق العسكري) والثقافية (الملحق الثقافي).

وبالرغم من المآسي والنزاعات والتوترات التي عرفها القرن العشرين والتي في الكثير من الحالات لم تستطع الجهود الدبلوماسية من تفاديها مثل أزمة كوسوفو (يوغسلافيا سابقا) إلا أنه يجب الاعتراف بالنقلة التي حققها العمل الدبلوماسي على جميع الأصعدة وتطور أدواته القانونية والأجهزة والموارد التي يعتمد عليها. إلى درجة أننا ولجنا عقديات القرن الواحد والعشرين ولم نعد نتحدث عن الدبلوماسية السرية والدبلوماسية العلنية فالرأي العام العالمي وحتى كتاب الدبلوماسية قد تأكدوا من أن هنالك من الأنشطة الدبلوماسية ما هو علني ولكن يستمر الأخذ بالأسلوب السري في بعض القضايا حتى وإن كان الفرق بين الحاضر والماضي في هذا الأسلوب هو نشر نتائج المعاهدات والاتفاقيات، بل أن المعاهدات والاتفاقيات الدولية سواء كانت بين الدول فيما بينها أو بين الدولة والمنظمات الدولية أي كان طابعها ومجال نشاطها لا تكون سارية المفعول إلا بعد مصادقة السلطة التشريعية للدولة عليها وهذا يعني إعلام الرأي العام ونشر الاتفاقية لأن البرلمانات تمثل الشعب.

وسطع نجم الدبلوماسية أكثر في القرن الواحد والعشرين (ونحن لا نقول أنها أصبحت فعالة في حل كل النزاعات بالطرق السلمية وتفادي الحرب) بالنظر إلى زيادة أهميتها وتشعب عملها فبعد أن كنا نتحدث في القرن الماضي والقرون التي سبقته عن الدبلوماسية العامة أصبحنا نتحدث عن الدبلوماسية الشعبية والدبلوماسية البرلمانية ودبلوماسية الطاقة ودبلوماسية المعونات والدبلوماسية البحرية (دبلوماسية البوارج والأساطيل الحربية ودبلوماسية العصا والجزر ودبلوماسية المؤتمرات ودبلوماسية المكوك ودبلوماسية المكوك (إلى درجة الحديث عن دبلوماسية الشفايف) ناهيك عن الدبلوماسية المالية ودبلوماسية حقوق الإنسان والأمن البشري ودبلوماسية السعادة والوقاية من الأمراض.

وتعدى الأمر هذا بتلوين النشاط الدبلوماسي بألوان المشاهير في مختلف الرياضات أو الفنون الذين أصبحوا يعينوا سفراء للنوايا الحسنة من قبل الهيئات الأممية وتوكل لهم مهام التخفيف عن معاناة الشعوب وتقديم يد المساعدة وقيادة الحملات التحسيسية لجمع الموارد المالية والمساعدات خصوصا للشعوب المتضررة، وإن بقي ذلك غير كافيا لمنع نشوب النزاعات والحروب والمجاعات والأمراض والأوبئة والتهديدات والأخطار التي تعانق كل المجتمعات والدول على حد سواء بغض النظر عن مدى قوة أو ضعف الدولة، إلا أنها تبقى جهودا تثمن وندعو إلى تكثيفها.

زادت ثورة التكنولوجيا وخصوصا في ميدان الاتصالات والمواصلات وكان من أبرز ذلك كثافة النشاط الدبلوماسي بغض النظر عن فاعليته وتعاظم أدوار رؤساء الدول والحكومات ووزراء الخارجية وشخصيات من مؤسسات من خارج الجهاز الدبلوماسي التقليدي وبعثاته الخارجية، الأمر الذي جعل لقاءات واجتماعات رؤساء الدول والحكومات من المعالم شبه اليومية في العلاقات الدولية.. بل وامتدت الوظيفية الدبلوماسية من رؤساء الدول إلى مستشاريهم السياسيين وخبرائهم للأمن القومي.

كما نشير إلى أن أهم تطور حديث في اغدارة العلاقات الخارجية والشأن الدبلوماسي للدول هو التكرار المسجل بحكم الحداثة في اجتماعات القمة المتكررة والمنتظمة والتي أصبحت من معالم الدبلوماسية المعاصرة وينطبق نفس الشيئ على وزراء الخارجية ناهيك عن تلك الاجتماعات الجانبية المتكررة بين وزراء الخارجية والخبراء الفنيين وتشمل مجالات هامة ومتعددة في العلاقات بين الدول سواء ما تعلق منها بالشأن السياسي أو الاقتصادي أو المالي أو العسكري أو الثقافي .[1]

ظن دارسي الحقل السياسي أن انتهاء حقبة الحرب الباردة والصراع بين القطبين الغربي الليبرالي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية والشرقي الاشتراكي بزعامة الاتحاد السوفياتي بأزماتها ومشاكلها والتعقيدات التي كانت محيطة بها فإن العلاقات الدولية ستصبح أسهل وأقل تعقيدا، لكن التطورات التي عرفتها العقدية الأخيرة من القرن العشرين وما يعرفه خلال العقديتين الأولى والثانية من القرن العشرين تكشفت عن تطورات وتعقيدات جديدة تفجرت عنها أزمات في الخليج وفي يوغسلافيا السابقة وحروب إثنية وتزايد المشاكل البيئية وتنامي تهديدات لاتماثلية لم يعهدها العالم من قبل. كل هذه الظروف وغيرها تدعو للتأكيد على أهمية المبعوث الدبلوماسي المقيم أكثر من أي وقت مضى، بدل الركون لفكرة أن التطور الذي حققته دبلوماسية القمة وسهولة القيام بها وكثافتها في العصر الحديث ونهاية أزمات الحرب الباردة، كلها تحيل الدبلوماسي المقيم على تقاعد إجباري بحكم الظن أن دوره أصبح ثانوي.

[1] السيد أمين شلبي، في الدبلوماسية المعاصرة (القاهرة: عالم الكتب، 1997) ص 262

أصبح العالم في القرن الواحد والعشرين يستيقظ على وقع أزمات لم يعدها من قبل أو على الأقل في الحدة وحجم الآثار التي أصبحت تخلفه أزمات العالم الحديث التي لا تعترف بالحدود ولا سيادة الدولة في مفهومها التقليدي مثل الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 والناجم عن إنهيار سوق الرهون العقارية وأدى ذلك إلى تجمد الأسواق الائتمانية وتدهور حاد وملق في سوق الأسهم العالمية وتراجع كبير للاقتصاد العالمي، ولعب العمل الدبلوماسي دورا أساسيا في ايجاد الحلول لهذه الأزمة ومنع إنهيار النظام المالي العالمي والعمل على العودة إلى معدلات نمو اقتصادي عالمي تبعد كل خطر. فقد كان لتشاور وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية مع بعضهم البعض من خلال تكنولوجيا الاتصال عن بعد كما تواصلوا وتشاوروا مع الرؤساء التنفيذيين لكبريات الشركات المالية العالمية مثل سيتي جروب والبنك الملكي في اسكتلندا وساكس غولد مان ومورغان ستانلي وليودز ومن خلال عمليات تنسيق بين البنوك المركزية العالمية التي قامت بعمليات خفض نسب الفائدة ومنح السيولة للاقتصاد العالمي وتسهيل الحصول على القروض وغيرها من أدوات تم تطبيقها، تمكن العالم من تجاوز تلك الأزمة التي كادت أن تعصف بالاقتصاد العالمي.[1]

كما أن الدبلوماسية والبعثات الدبلوماسية لم تناقش خلال مسارها طيلة قرون من الزمن مشاكل عويصة الحل على المجتمعات الإنسانية مثل المشاكل البيئية التي بدأت تزداد حدتها منذ بدايات القرن الواحد والعشرين حيث أصبح الاحتباس الحراري واقع معاش كما أن ارتفاع نسب تلوث المحيط الايكولوجي أدت إلى موجات جفاف وارتفاع لدرجات الحرارة وكوارث طبيعية لم يعهدها العالم من قبل، ما دفع إلى بذل وتكثيف الجهود وتوجيه النشاط الدبلوماسي نحول التفاوض على هذه القضايا التي لم تكن محل نقاش دبلوماسي من قبل وأثمرت قمة الأرض في باريس في جانفي 2010 التي أبرمت فيها اتفاقية خفض معدلات التلوث حفاظا على طبقة الأزون.

إن مسار الدبلوماسية الحديثة الذي يزيد عن قرن من الزمن رسمت زمن إنبثاقه القوى الأوروبية الكلاسيكية التي كانت متصارعة وجعلت من أوروبا مركز نشاط العلاقات الدولية مثل فرنسا وبروسيا وبلجيكا وانجلترا واسبانيا وغيرها، وركز النشاط الدبلوماسي طيلة هذه الفترة على محاولة تفادي النزاعات والحروب وخلق توازن للقوى في القارة العجوز كما يحلو للبعض تسميتها انطلاقا من مركز القوة الذي كانت تمثله. لكن تطورات نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين في مختلف المجالات أعادت رسم خريطة الجيوسياسية لميزان القوى في العالم إذ نسجل تراجع الدور المركزي لأوروبا لحساب فواعل

[1] للمزيد حول هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى: جيفري بيجمان، مرجع سابق الذكر، ص 277 وما بعدها.

دولاتية جديدة على الساحة الدولية وبآليات جديدة لم يعهدها العالم من قبل، بل ويزداد ثقلها في الميزان السياسي الدولي يوما بعد يوم. فالصين أو كما يحلو للبعض تسميتها بالعملاق النائم لم تعد نائمة عن التأثير على الساحة الدولية فقد جعلت من الاستثمارات المالية والاقتصادية ومن شركاتها العملاقة وسيلتها للتغلغل في الكثير من الدول في أسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وحتى في أوروبا. إن الحضور الصيني اللافت للأنظار في الكثير من الدول الأفريقية جعلها لاعب أساسي في الحقل الدولي وجعل من دبلوماسيتها الاقتصادية والمالية الأداة التي تخدم مصالحها الإستراتيجية في أفريقيا.[1] كما أن تركيا التي تفاوضت طويلا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وشكل ذلك حلمها طيلة عقود من القرن العشرين تحولت إلى قوة اقتصادية مؤثرة بل وفي الكثير من الأحيان نافست الاتحاد الأوروبي الذي وكأنها تخلت عن الانضمام إليه، وجعلت من عضويتها في حلف الناتو وموقعها الاستراتيجي كبوابة بين آسيا وأوروبا وتنامي اقتصادها أدوات لزيادة وزنها على شطرنج العلاقات الدولية. ولكن أيضا لا يجب أن ننسى تنامي دور الكيان الصهيوني على الأقل إقليميا وبدفع من الولايات المتحدة الأمريكية والغرب الأوروبي أصبحت تؤثر على القرارات الإقليمية بما يخدم مصالحها الإستراتيجية. ناهيك عن بحث الدبلوماسية الروسية عن إيجاد موقع قدم في ميزان القوى الدولي وإعادة إحياء أمجاد الإمبراطورية الروسية وغزوها لمنطقة القرم في 2014 بداية تلك الخطوات.

وإذ عدنا للأخطار والتهديدات اللاتماثلية اتي أصبح يعرفها الحقل الدولي مثل الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للقرارات والاتجار بالمخدرات والبشر والهجرة غير الشرعية وغيرها من الأخطار الجديدة في القرن الواحد والعشرين إذ أضفناها إلى الكوارث الطبيعية والتلوث البيئي والجفاف والاحتباس الحراري لكنا أمام مزيج خطير، أخطر من أسلحة الدمار الشامل التي تهدد مستقبل البشرية جمعاء. إن كل هذه الظروف تدعونا في الأخير إلى الدعوة إلى أنسنة النشاط البشري إنطلاقا من أن العدو المشترك والخطر الداهم واحد بالنسبة للبشرية جمعاء، فهذه التهديدات التي لم يعرفها المجتمع البشري من قبل لا تفرق بين الدولة القوية والدولة الضعيفة حتى وإن كانت هذه الأخيرة هي التي ستدفع التكلفة أكثر وستكون أول الضحايا، كما أن هذه الأخطار لا تعترف بالحدود والسيادة ولا عرق ولا الجنس ولا الدين، إنها العدو المشترك الذي يحول الهدف إلى هدف مشترك هو الحفاظ على بقاء وازدهار البشرية جمعاء ما يدعو إلى

[1] للمزيد يمكن الرجوع إلى: Mamoudou Gazibo et Roromme Chantal, Un nouvel ordre mondial made in China ? Canada, presses de l’université de Montréal, 2011, p 13

توحيد الجهود الدبلوماسية وأنسنتها بعملها على هدف مشترك واحد، وهذا يعطي للدبلوماسية كل البعد الأنثروبولوجي الذي لطالما أخذه نشاط رجالاتها بعين الاعتبار.

خاتمة:

ارتبطت الدبلوماسية في بدايتها بحاجة الجماعات والأفراد للاتصال فيما بينها لأسباب متعددة منها المبادلات التجارية أو البحث عن الموارد أو حتى الأطماع التوسعية التي ظهرت مع الإمبراطوريات القديمة. وتطورت هذه الحاجة إلى ممارسة في الحضارات القديمة سواء لإعلان الحرب أو إنهائها أو ربط علاقات سلمية. وهذا ما يدفع إلى القول بأنها ظاهرة الإنسانية بدأت كفن وممارسة رافقت تطور الإنسان والحضارات وتطورت بتطوره حتى أصبحت علما قائما بذاته له قواعده ومناهجه ومداخلة النظرية واستراتيجياته وممارسة مقننة بين أشخاص القانون الدولي لها قواعدها القانونية وأعرافه البروتوكولية.

إن هذا التطور في النشاط الدبلوماسي سواء في الكثافة أو العدد أو النوع أو الطبيعة مرتبط بمجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والفكرية والثقافية والروحية التي عاشها المجتمع البشري لكن تطور الدولة الحديثة وزيادة وظائفها وتعقدها كان المحرك الأساسي لتبلور العلاقات السلمية بين الدول ناهيك عن تطور المجتمع الدولي من حيث أشخاصه إذ برزت التنظيمات الدولية والإقليمية في مختلف المجالات بدءا بهيئة الأمم المتحدة لتعطي في القرن العشرين دفعا غير مسبوق للدبلوماسية وزيادة أهميتها.

إن هذه الأهمية تزداد إذا أخذنا بعين الاعتبار العالم الحديث بمعطيات تطوره التكنولوجي والطفرة في وسائل الاتصال والمواصلات ولكن أيضا بالمخاطر والتهديدات الجديدة التي أصبحت تعرفها المجتمعات سواء ما تعلق منها بالجريمة المنظمة والعابرة للقارات أو الإرهاب أو تبييض الأموال أو الاتجار بالبشر أو غيرها وإذا أضفنا لها انتشار أسلحة الدمار الشامل والمشاكل البيئية الخطيرة وتوسع رقع النزاعات والحروب يصبح من الضروري تفعيل الآلية الدبلوماسية. وتزداد هذه الضرورة إذا أخذنا بعين الاعتبار المطالب المشروعة لقسم هام من المجتمع البشري –جزء هام من الدول– في التنمية والرشادة والاستدامة والديمقراطية.

ففي هذا العالم الحديث المتطور صحيح ولكن المحفوف بالمخاطر والتهديدات أصبح لزاما علينا إعطاء كل القيمة العلمية لدراسة الظاهرة الدبلوماسية ليس فحسب لتكوين دبلوماسيين يتقنون فن التفاوض والحوار ويجعلون بذلك لغة السلام والتفاهم تعوض القوة العسكرية والاقتصادية. بل أيضا لتقديم تكوين أكاديمي للباحثين في الحقل الدبلوماسي.

وعلى هذا الأساس جاء الجزء الأول من مطبوعتنا خصصناه للتأصيل النظري للدبلوماسية تناولنا من خلاله مفهوم الدبلوماسية وحولنا تقريبه من المفاهيم ذات العلاقة به أبعناه بعرض موجز للمداخل النظرية لدراسة هذا الحقل. كما تتبعنا التطور التاريخي للممارسة الدبلوماسية مستشهدين بدلائل وشواهد تاريخية. على أن نلحق هذا الجزء بثان إن شاء الله نتناول فيه الدبلوماسية المعاصرة من جميع جوانبها.

والله ولي التوفيق

د. خداوي محمد

قائمة المراجع

-القرآن الكريم

المصادر

-ابن خلدون، عبد الرحمان، مقدمة الجزء الأول من كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، بيروت: دار الكتاب العربي، ط5، 1971

-أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب الجزء 11 (بيروت: دار الصادر، 1968)

-أنيس، إبراهيم. (وآخرون)، المعجم الوسيط. مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، 2004

الكتب باللغة العربية

-أبراش، إبراهيم. المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2008

-أبو عامر، علاء. الوظيفة الدبلوماسية: نشأتها-مؤسساتها-قواعدها-قوانينها الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2001

-أبو هيف، علي صادق. القانون الدبلوماسي، مصر: منشأة المعارف، 1975

-أبو الهيف، علي. القانون الدبلوماسي، الإسكندرية: منشأة المعارف، ط2، 1967

-إم سيراكوسا، جوزيف. الدبلوماسية قصة قصيرة جدا، ترجمة: كوثر محمود محمد، مراجعة: علا عبد الفتاح يس، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ط1، 2015

-الدباغ، ضرغام عبد الله. قوة العمل الدبلوماسي في السياسة، بغداد: دار أفاق عربية للنشر، 1985

-الزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق المرتضى. تاج العروس من جواهر القاموس، ج2، الكويت: وزارة الإعلام مطبعة حكومة الكويت، 1965

-الساعدي، سعود. الدولة الفاشلة والإنهيار الحتمي، د.م.ن، د.د.ن 2016

-السيد، سليم محمد. تحليل السياسة الخارجية، مصر: مكتبة النهضة المصرية، ط2، 1997

-الشامي، علي حسين. الدبلوماسية نشأتها وتطورها وقواعدها ونظام الحصانات والامتيازات الدبلوماسية. الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط5، 2011

-الطراح،علي وغسان سنو. التنمية البشرية في المجتمعات النامية والمتحولة. بيروت: دار النهضة العربية، ط1، 2004

-العدوي، إبراهيم أحمد. السفارات الإسلامية في أوروبا في العصور الوسطى، سلسلة إقرأ العدد 179
-الغامري، محمد حسن. مقدمة في الأنثربولوجيا العامة، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ب ت
-آل مصطفى، سعد إبراهيم محمد ، سفارات الأندلس إلى ممالك أوروبا المسيحية الكاثوليكية 138-422هـ 755-1031م القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، 2013
-اللمع، هيثم. معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية. مصر: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2005
-الميلي، مبارك بن محمد. تاريخ الجزائر في القديم والحديث، الجزء الأول. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، ط3، 1989
-بدوي، محمد طه. مدخل للعلاقات الدولية. بيروت: الدار المصرية للطباعة والنشر، 1971
-بلاك، جيريمي. تاريخ الدبلوماسية، ترجمة: احمد علي سالم، مراجعة: سعيد الغانمي، أبو ظبي: هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة، ط1، 2013
-بن عنتر، عبد النور. البعد المتوسطي للأمن الجزائري. الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005
-بوزياني، الدراجي. القبائل الأمازيغية، أدوارها مواطنها أعيانها، ج1، الجزائر: دار الكتاب العربي،2007
-بوهاها، عبد الرحيم. طقوس العبور في الإسلام: دراسة في المصادر الفقهية. بيروت: دار الانتشار العربي، 2009)
-بيجمان، جيفري ألين. الدبلوماسية المعاصرة، ترجمة: محمد صفوت حسن مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2014
-بيلس، جون وسميث ستيف. عولمة السياسة العالمية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004
-تناغو، سمير عبد السيد. النظرية العامة للقانون مصر: منشأة المعارف، 1986
-توفيق، سعد حقي. مبادئ العلاقات الدولية، عمان: دار وائل للنشر، ط1، 2000
-جاويد، سمير. التحكيم كآلية لفض النزاعات أبو ظبي، منشورات دائرة القضاء، ط1، 2014
-الجندي أحمد نصر، شرح قانون الأحوال الشخصية في سلطته.عمان: دار الكتب القانونية، 2008
-جواد، علي. المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، ج1، العراق. جامعة بغداد، ط2، 1993
-حاروش، نور الدين. تاريخ الفكر السياسي، الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، ط3،، 2012

-حافظ، أحمد غانم. الإمبراطورية الرومانية من النشأة إلى الإنهيار، مصر: دار المعرفة الجامعية، ب.ت

-حسن، كامل سرمك، إدارة المراسم (الأردن: اليازوري، 2008

-خليل، عبد الكريم. قريش من القبيلة إلى الدولة المركزية. القاهرة: سينا للنشر، 1993

-ديورانت، ويل وايريل. قصة الحضارة: الشرق الأقصى الصين، ترجمة:محمد بدران، ج4 21 بيروت: دار الجيل للنشر والتوزيع، ب.ت

-رنسيمان، ستيفن. الحضارة البيزنطية، ترجمة: عبد العزيز توفيق جاويد، مصر: الهيئة العامة المصرية للكتاب، ط2، 1997

-روبرتس، جينيفري. هيرودوت: مقدمة قصيرة جدا، ترجمة: خالد غريب علي (مصر: مؤسسة هنداوي، 2014

-زهراء، عطا محمد صالح. في النظرية الدبلوماسية. بنغازي، ليبيا: منشورات جامعة قاريونس، 1993

-سرحان، عبد العزيز محمد. قانون العلاقات الدبلوماسية والقنصلية، مصر: مطبعة جامعة عين شمس، 1974

-سموحي، فوق العادة. الدبلوماسية الحديثة. بيروت: دار اليقظة العربية، ط1، 1973

-سو هاملتون، الفلسفة الهندية، ترجمة: صفية مختار. القاهرة: مؤسسة الهنداوي للتعليم والثقافة، ط1، 2016

-شاكر، محمود، التاريخ الإسلامي، الدولة العباسية، الجزء الأول. بيروت: المكتب الإسلامي، ط6، 2000

-شبانة، عبد الفتاح، الدبلوماسية القواعد الأساسية-الممارسة العملية-المشكلات الفعلية. القاهرة: مكتبة مدبولي، 2002

-السيد أمين شلبي، في الدبلوماسية المعاصرة. القاهرة: عالم الكتب، 1997

-صباريني، غازي حسن. الدبلوماسية المعاصرة، الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط3، 2011

-طقوش، محمد سهيل، تاريخ الدولة الأموية. بيروت : دار النفائس، ط7، 2009

-طقوش، محمد سهيل، تاريخ الدولة العباسية. بيروت: دار النفائس، ط7، 2009

-عامر، صلاح الدين. مقدمة لدراسة القانون الدولي العام، مصر: دار النهضة العربية، 2007

-عبد الحميد، صلاح محمد. فن التفاوض والدبلوماسية. مصر: مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، ط1، 2012

-عقون، العربي. الأمازيغ غبر التاريخ، نظرة موجزة في الأصول والهوية، الرباط: التنوخي للطباعة والنشر والتوزيع، 2010

-عمارة، محمد. الإسلام والأمن الاجتماعي، القاهرة: دار الشروق، 1998

-غالي، بطرس بطرس ومحمود خيري عيسى، المدخل في علم السياسة، القاهرة: المكتبة الأنجلو المصرية، 1989

-غليون، برهان. المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1979

-فاضل، زكي محمد. الدبلوماسية في النظرية والتطبيق، الجزء الأول بغداد: منشورات جامعة بغداد، 1987

-فاضل، زكي محمد. الدبلوماسية في النظرية والتطبيق، بغداد: وزارة الثقافة والإرشاد، 1968

-فودة، عز الدين. النظم الدبلوماسية، الكتاب الأول، مصر: دار الفكر العربي، 1961

-قاشا، سهيل. صفحات من تاريخ المسيحيين العرب قبل الإسلام، لبنان: المكتبة البولسية، 2005

-كايوا، روجيه. الإنسان والمقدس، ترجمة: سميرة ريشا بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2010

-لويد، جونسون. تفسير السياسة الخارجية، ترجمة: محمد بن أحمد مفتي ومحمد السيد سليم (الرياض: جامعة الملك سعود، النشر العلمي والمطابع، 2011

-ماتفيف، ك. وأ. سازونوف، حضارات ما بين النهرين العريقة، ترجمة: حنا أدم دمشق: طبعة دار المجد، 1991

-مارشال، بيتر، الدبلوماسية الفاعلة، ترجمة: أحمد مختار الجمال، مراجعة: السيد أمين شلبي. القاهرة: منشورات المجلس الأعلى للثقافة، 2005

-مختار، محمد جمال الدين (وآخرون). تاريخ الحضارة المصرية العصر الفرعوني، المجلد الأول. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ب.ت

-مرعي، عيد. اللسان الأكادي. سوريا: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2012

-مصباح، زايد عبد الله. الدبلوماسية. بيروت: دار الجيل، 1999

-مصباح، زايد عبيد الله. السياسة الخارجية، ليبيا: دار التالة، ط2، 1999

-ناصري، سيد أحمد علي. تاريخ الإمبراطورية الرومانية السياسي والحضاري، مصر: دار النهضة العربية، ط2، 1991

-النعيمي، أحمد. السياسة الخارجية. عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2009

-نولدكه ثيودور، أمراء غسان، ترجمة: بندلي جوزي (وآخرون). بيروت: المطبعة الكاثوليكية، 1933
-هاشم، أحمد عمر. الأمن في الإسلام، مصر: دار المنار، ب.ت
-وصفي، عاطف. الأنثروبولوجيا الاجتماعية بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1971

الدوريات العلمية

-اسماعيل، بوقدور. التخلف السياسي في الدول العربية -المعايير الدولية والمقاربات الإقليمية- مجلة السياسة والقانون، العدد 09 سنة 2013
-الفتلاوي، أحمد حبيب سنيد. العلاقات البابلية-المصرية في العصر البابلي الحديث 626-539 ق.م، العراق: مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، مجلد 2 العدد 1 جوان 2012
-الهواري عدي، مفهوم العلاقات الدولية، مقاربات نظرية لسوسيولوجيا الساحة الدولية. إنسانيات، عدد 3، 2012

الملتقيات العلمية

-حمداوي، محمد. القرابة والسلطة عند ابن خلدون: البذور الجنينية لأنثروبولوجيا سياسية، ورقة قدمت في أشغال ملتقى: أي مستقبل للأنثروبولوجيا في الجزائر. تيميمون من 22 إلى 24 نوفمبر 1999، الجزائر: منشورات مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية.
-رياض، حمدوش. تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية، مداخلة قدمت في فعاليات الملتقى الدولي "الجزائر والأمن في المتوسط، واقع وأفاق، المنظم من قبل قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي، 2008
-محمود، ليث شاكر، السفارات بين العرب والأمم الأخرى في القرن الأول الهجري القرنين السابع والثامن الميلاديين، ورقة قدمت في أشغال مؤتمر الرابع عشر لثقافة التواصل، 3-5 نوفمبر 2009 كلية الآداب والعلوم الإنسانية. جامعة فيلادلفيا بالولايات المتحدة الأمريكية.

الرسائل الجامعية

-الحديدي، أحمد زيدان خلف صالح. علاقات بلاد آشور مع المماليك الحثية الحديثة في شمال سوريا 911-623 ق.م، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الفلسفة اختصاص التاريخ القديم، كلية الآداب دامعة الموصل-العراق، 2005

–سليمان، بن السعيدي. علاقات مصر بالمغرب القديم منذ فجر التاريخ حتى القرن السابع قبل الميلاد، أطروحة دكتوراه دولة في التاريخ القديم، تحت إشراف: أ.د. محمد البشير شنيتي، قسم التاريخ والآثار، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، الموسم الجامعي 2008–2009

الكتب باللغة الأجنبية

-Badel Laurence , Définir la diplomatie, In : Diplomaties Européennes, Paris, Presses des sciences Po, 2021
-Langlois Charles-victor. Manuel de diplomatique. Par Arthur giry. In bibliothèque de l'école des chartes. 1894. Tome 5
-Charles Calvo. Dictionnaire manuel de diplomatie et de droit international public et privé. Paris. A. Rousseau éditeur. 1886
-Claude Lévi-Strauss, Anthropologie structurale, Paris, Plon, 1978
-David DOMINIQUE, Sécurité: l'après New York, Paris, Presses des sciences politiques, 2002
-David Jayne, Hill, A history of diplomacy in international development of Europe, Newyork, Longmans Green and co, 1905
-François Gaulme, Relations Internationales ; Le temps des anthropologues, Institut Français des relations internationales, revue politique étrangère, N° 3, 2014
-Guillaume Devin, sociologie des relations internationales, Paris, Edition La Découverte, 2013
-Mamoudou Gazibo et Roromme Chantal, Un nouvel ordre mondial made in China ? Canada, presses de l'université de Montréal, 2011
-Marie- Claude SNOUTS et AL, Dictionnaire des relations internationales, Paris, Dalloz, 2003
-William Zartman, The desintegration and restoration of legitimate, USA, Reinner Lynne, 1995
-Claude Rivière ; Anthropologie politique, Paris, Armond Collin, 2000
-Marie-Christine Kessler, La politique étrangère de la France, Acteurs et 68processus, Paris, presses de science po

Revus scientifiques

-DUPREY, Elie, Diplomatie secrète et nouveaux acteurs des RI : le cas de l'opération Pennsylvania au Vietnam, In perspectives internationales, N,01, janvier-mars 2012,
-Lloyd AXWORD, «La sécurité humain : la sécurité des individus dans un monde en mutation ». Politique Etrangère, N° 2, 1999
-Stanley Hoffmann, Raymond Aron et la théorie des relations internationales, Institut Français des relations internationales, Politique étrangère N° 4, Hiver 2006

المواقع الإلكترونية:

-عميش، حمزة عبد الرحمان، المفاوضات والمعاهدات -دراسة مقارنة بين التشريع الإسلامي والقانون الدولي (منشورات مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، 2016) ص 69 متوفر على الموقع الإلكتروني: www.Kantakji.com تاريخ التصفح 20-12-2018

-مخلوف، مريم. الجيوبوليتيك، الموسوعة السياسية. تاريخ الإعداد 26-04-2018. على الموقع الإلكتروني: political-encyclopedia.org/dictionary/ goepolitics

-ممدوح نصار وأحمد وهبان، التاريخ الدبلوماسي العلاقات السياسية بين القوى الكبرى 1815-1991 (الإسكندرية: قسم العلوم السياسية كلية التجارة جامعة الإسكندرية) ص 34-39 المرجع متوفر على الموقع الإلكتروني: www.Kotobarabia.com

فهرس الموضوعات

-مقدمة.....01
-المحور الأول: التأصيل النظري.....03
الفرع الأول: في ماهية الدبلوماسية.....03
1-المفهوم اللغوي لكلمة دبلوماسية.....03
2-المفهوم العام للدبلوماسية.....08
3-تعريف الدبلوماسية.....09
الفرع الثاني: المداخل النظرية للدبلوماسية.....15
1-المقاربة القانونية.....15
2-مقاربة الأمن الإنساني.....15
3-المقاربة المؤسساتية.....19
4-المقاربة البنائية.....20
5-مقاربة الدولة الفاشلة.....21
6-مقاربة الواقعية الإثنية.....23
7-المنظور الإسلامي.....24
8-المقاربة الأنثروبولوجية.....25
الفرع الثالث: الدبلوماسية والمفاهيم القريبة منها.....31
1-الدبلوماسية والقانون الدولي.....31
2-الدبلوماسية والقانون الدبلوماسي.....32
3-الدبلوماسية والسياسة الخارجية.....33
4-الدبلوماسية والعلاقات الدولية.....35
5-الدبلوماسية والحرب.....35
6-الدبلوماسية والجيوبولبتبك.....37
-المحور الثاني: التطور التاريخي للدبلوماسية.....38
الفرع الأول: الدبلوماسية في العصور القديمة.....40

1-الدبلوماسية في حضارة الشرق الأوسط القديمة.....41
-النشاط الدبلوماسي في الحضارة الآشورية.....42
-الدبلوماسية عند البابليين.....43
-الدبلوماسية في حضارة الشرق القديم (الصين والهند).....43
-الدبلوماسية في الحضارة المصرية القديمة.....45
-الدبلوماسية في الحضارة الفارسية.....48
2-الدبلوماسية في عهد الإغريق.....49
3-الدبلوماسية في عهد الرومان.....52
4-الدبلوماسية عند العرب قبل الإسلام.....56
5-الدبلوماسية عند قدماء الجزائر.....60
الفرع الثاني: الدبلوماسية في العصور الوسطى.....63
1-الدبلوماسية العربية الإسلامية.....63
2-الدبلوماسية عند البيزنطيين.....76
الفرع الثالث: الدبلوماسية الحديثة.....81
1-دبلوماسية عصر النهضة.....81
2-الدبلوماسية من مؤتمر فيينا عام 1815 إلى الحرب العالمية الأولى.....88
3-الدبلوماسية المعاصرة.....92
-خاتمة.....104
-قائمة المراجع.....106
-فهرس.....113